موريس كورنفورث

مدخل
إلى المادية الجدلية

٢ - المادية التاريخية

الفارابي

تنبيه !

هذا الكتاب ليس من نسخ الصوت الشيوعي، بل من نسخ آخرين، وقد عثر عليه الصوت الشيوعي اثناء بحثه في الانترنت. وقد قامت مكتبة الشيوعيين العرب بتحريره من خلال حذف وازالة بعض الفقرات التي تتضمن افكار تحريفية لشيوعية الخائن خروشوف المزيفة. لذا اقتضى التنويه .

الصوت الشيوعي

موريس كورنفورث

مدخل إلى المادية الجدلية

٢ – المادية التاريخية

ترجمة محمد مستجير مصطفى

دار الفارابي

الكتاب: مدخل إلى المادية الجدلية
المؤلف: موريس كورنفورث
ترجمة: محمد مستجير مصطفى
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: ٣٠١٤٦١(٠١) – فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص.ب: ١١/٣١٨١ – الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: ١٩٧٥
الطبعة الخامسة: كانون الثاني ٢٠١٥
ISBN: 978-614-432-220-8

مقدمة الطبعة الثانية

هذه طبعة منقحة كثيراً إلى حد أنها تكاد تكون كتاباً جديداً. وقد أجريت هذه التغييرات الواسعة في محاولة لإزالة أي نوع من العقائدية الجامدة، وللتقريب بدرجة أكبر بين النظرية والممارسة والمجرى الفعلي للأحداث.

ويقوم الفصل الثاني جزئياً على مقال لي بعنوان «الماركسية كعلم» نشرته مجلة «الماركسية اليوم» في أبريل/ نيسان عام ١٩٦٠.

موريس كورنفورث

لندن ـ مايو/ أيار ١٩٦٢

مقدمة الطبعة الإنكليزية الثالثة

يحوي هذا الكتاب عرضاً للمفهوم المادي عن التاريخ، وعادة ما يوصف ذلك بأنه «تطبيق» للمفهومات المادية العامة على فهم المجتمع الإنساني ـ ولعل من الأوفق أن نقول إن الأفكار الفلسفية الأكثر عمومية للماركسية قد استمدت من فهم الظروف الواقعية للحياة الإنسانية التي يوجزها المفهوم المادي عن التاريخ.

وكنا قد أدخلنا تعديلات كبيرة على نص الكتاب في طبعته الثانية الصادرة في عام ١٩٦٢. وفي الطبعة الحالية أدخلنا تعديلين آخرين، الأول إضافة بعض الملاحظات الإيضاحية حول «ديكتاتورية البروليتاريا» في نهاية الفصل الرابع. والثاني إعادة صياغة «الاستخلاصات» الواردة في نهاية الكتاب. فقد أعدنا كتابة هذا القسم ـ دون أن ندخل تعديلات أساسية على المحتوى العام للاستخلاصات السابقة ـ كيما نجعله أكثر مواكبة للتطورات المعاصرة.

موريس كورنفورث
لندن
فبراير/ شباط ١٩٧٦

الفصل الأول

الاشتراكية العلمية

الرأسمالية والاشتراكية

ظهرت فكرة الاشتراكية واستولت على أذهان الناس في المجتمع الحديث بسبب السخط على شرور الرأسمالية، وإدراك أن التحويل الجذري لكل الأساس الاقتصادي للمجتمع هو وحده الذي يستطيع أن يقضي على هذه الشرور.

وفي المجتمع الرأسمالي تنتمي وسائل الإنتاج - الأرض والمصانع والمناجم ووسائل النقل - للرأسماليين، ويتم الإنتاج من أجل الربح الرأسمالي. لكن جوهر الاشتراكية هو أن تصبح وسائل الإنتاج ملكية اجتماعية، وأن يتم الإنتاج - على أساس الملكية الاجتماعية - لمصلحة المجتمع بأسره.

وكانت الرأسمالية تعني - منذ بدايتها الأولى - زيادة في القوى

المنتجة للثروة لم تخطر في الأحلام من قبل. لكن هذه الثروة اتجهت لتضاعف من أرباح قلة، في حين حكم على جماهير الشعب العامل بالكدح والفقر. وتستهدف الاشتراكية استخدام القوة الجديدة المنتجة للثروة لا لإثراء قلة بل لإثراء المجتمع باسره.

لقد خلقت قوى إنتاجية عظمى، جديدة في المجتمع الحديث كما تشهد اكتشافات العلم ونمو الصناعة. غير أنه يتضح أكثر فأكثر أن الملاك والمديرين الرأسماليين لا يمكن أن يوجهوا التطور ويستخدموا هذه القوى لمصلحة غالبية الشعب.

واليوم توجد ـ في العلم والتكنيك الحديث ـ الوسيلة لإطعام وكساء العالم بأسره، ولتوفير التعليم والثقافة والفرصة لكل أمرىء، وتحقيق مستوى معيشة مرتفع للجميع. فلو أن كل الاكتشافات التي تحت تصرفنا قد استخدمت ، ووجهت الموارد حيث الحاجة ماسة إليها، لأمكن بلا شك أن يتحقق ذلك. فالطاقة النووية تستطيع أن توفر قوة تكاد أن تكون غير محدودة، والأتمتة يمكن أن تخفف العمل وتنتج البضائع بوفرة، والعلوم الطبية تستطيع أن تخفف الأمراض أو تزيلها، والعلوم البيولوجية والزراعية يمكن أن تكفل غذاء يكفي عدداً من السكان يزيد عما يعوله العالم اليوم. وبدلاً من ذلك فإن الموارد البشرية والتقنية لا تزال معطلة. لأنه لو تم هذا فمن أين سيأتي ربح الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة؟ وفي الوقت نفسه وبينما يعاني الناس ويموتون نتيجة للعجز تبدد موارد هائلة على أسلحة الدمار. بل لقد

أصبح الناس يخشون المعرفة الجديدة والتقنية الأرقى لأنهم يخشون ألا تكون نتيجة التقنية الأرقى سوى الأزمة والبطالة، وألا تكون نتيجة المزيد من المعرفة سوى اختراع أسلحة دمار أبشع. لقد حول نظام الربح أرقى إنجازات الإنسان إلى تهديد لحياته ووجوده ذاته، وتلك هي العلامة الأخيرة على أن النظام قد قضى أيامه، وينبغي أن يحل محله نظام آخر.

وتعني الاشتراكية تطوير الموارد الهائلة للتقنية الحديثة واستخدامها لإشباع حاجات الناس. فالإنتاج لا يتم من أجل الربح بل لإشباع الحاجات المادية والثقافية للمجتمع. وهذا أمر يكفله نزع وسائل الإنتاج، كل وسائل خلق الثروة، من تحت سيطرة الأقلية الرأسمالية التي لا تهمها سوى مصلحتها، ووضعها تحت تصرف الشعب العامل نفسه.

النظرية الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة

غير أننا نحتاج لبلوغ الاشتراكية إلى أكثر من فكرة عامة عن الاشتراكية كنظام للمجتمع أفضل من الرأسمالية.

نحتاج إلى فهم أي قوى اجتماعية ينبغي أن تنظم، وأي خصوم ينبغي أن يدحروا.

وكانت المفاهيم الأولى للاشتراكية مفاهيم طوباوية، فقد كانت لدي الاشتراكيين الأوائل رؤى عن نظام اجتماعي أفضل، أعطوها

شكلاً ولوناً، وأعلنوها بالتفصيل. لكنها ظلت مجرد رؤى. ولم يكن في وسعهم أن يقولوا كيف سيحققونها في الممارسة.

وانتقد الطوباويون النظام الاجتماعي الرأسمالي باعتباره نظاماً غير معقول وغير عادل. وكانت الاشتراكية تقوم لديهم على العقل والعدالة، ولأنهم كانوا يرون أن نور العقل يتوافر لدى كل الناس على قدم المساواة، فقد وجهوا نداءهم إلى الجميع ـ وفي المقام الأول إلى حكام المجتمع باعتبارهم أكثر تعليماً وتأثيراً ـ لكي يحتضنوا حقيقة الاشتراكية ويضعوها في التطبيق.

لقد قدموا أول فضح وإدانة للرأسمالية، وأول رؤيا عن الاشتراكية ـ مجتمع قائم على الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج ـ كبديل للرأسمالية، لكن هذه الرؤيا نسجت من رؤوس الإصلاحيين، ولم يكن في وسع الطوباويين أن يوضحوا الطريق لبلوغ الاشتراكية؛ إذ لم يكن لديهم فهم لقوانين التغير الاجتماعي، ولم يكونوا يستطيعون أن يحددوا القوى الاجتماعية الواقعية القادرة على خلق مجتمع جديد.

وهذه القوة هي الطبقة العاملة، فالطبقة الرأسمالية لا بد وأن تقاوم الاشتراكية لأن نهاية نظام الربح يعني نهاية الطبقة الرأسمالية. أما الطبقة العاملة فإن الاشتراكية تعني بالنسبة إليها تحررها من الاستغلال، وتعني الاشتراكية انتهاء الفقر وانتهاء عدم الاستقرار، إنها تعني أن يعمل العمال من أجل أنفسهم لا من أجل ربح الآخرين.

ويعتمد تحقيق الاشتراكية على تعبئة الطبقة العاملة من أجل

الاشتراكية، وتغلبها على مقاومة الطبقة الرأسمالية، وعلى الطبقة العاملة في هذا النضال أن تسعى لكي توحد معها كل تلك الأقسام التي تشكل معها غالبية المجتمع والتي تتعرض بشكل أو بآخر للنهب نتيجة جشع الربح لدى الأقلية الرأسمالية الحاكمة.

لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد، فإذا كنا سنحقق الاشتراكية، إذا كنا سنحقق تحرر الطبقة العاملة من الرأسمالية، فإن على حركة الطبقة العاملة أن تصبح واعية بهدفها الاشتراكي، لكن هذا الوعي لا ينشأ تلقائياً من ذاته، إنه يتطلب الصياغة العلمية لنظرية اشتراكية، وإدخال هذه النظرية على حركة الطبقة العاملة، والنضال من أجلها داخل هذه الحركة.

إن ظروف حياة العمال ذاتها تقودهم إلى الاتحاد دفاعاً عن مستوى معيشتهم في وجه الهجوم الرأسمالي ومن أجل تحسينه، لكن النضال النقابي للدفاع عن مستوى الطبقة العاملة وتحسينه لا يؤدي إلى الخلاص من الرأسمالية، بالعكس فطالما ظل نضال الطبقة العاملة قاصراً على مثل هذه الأهداف الاقتصادية الخالصة، فإن أقصى ما يمكن أن تصل إليه هو كسب تنازلات من الرأسمالية مع الاستمرار في تقبل وجود النظام. ولا تستطيع الحركة أن تتخطى مرحلة النضال من أجل إصلاحات داخل إطار الرأسمالية فحسب، إلا حين تتزود بالنظرية الاشتراكية، وعندئذٍ فحسب تصبح واعية بهدفها طويل

الأجل، هدف التخلص من الرأسمالية كلياً، وتضع استراتيجية الصراع الطبقي وتكتيكاته لبلوغ هذا الهدف.

ولقد شهد تاريخ حركة الطبقة العاملة كثيراً من القادة الذين لم يكن يعنيهم شيء أكثر من كسب تنازلات من الرأسمالية. وقد سعوا في الحقيقة إلى مجرد مكاسب موقتة لأقسام مختلفة من الطبقة العاملة على حساب المصالح طويلة الأجل للطبقة بأسرها. ويعرف هذا باسم«الانتهازية». ويكمن جذر الانتهازية في حركة الطبقة العاملة في قبول النضال التلقائي من أجل التنازلات والإصلاحات باعتباره غاية الحركة ونهايتها.

واذا أردنا تحقيق الاشتراكية فإن حركة الطبقة العاملة ينبغي ألّا تعتمد على التطور التلقائي للنضال الجماهيري من أجل ظروف أفضل، بل عليها أن تتزود بالنظرية الاشتراكية، بالفهم العلمي للرأسمالية ولموقف مختلف الطبقات في ظل الرأسمالية، والإدراك العلمي، لأن التحرر لا يمكن أن يتحقق إلا بتوحيد كل القوى من أجل إطاحة الرأسمالية وإقامة الاشتراكية.

ولا تستطيع الطبقة العاملة أن تنتصر على الرأسمالية دون القوة الموجهة والمنظمة للنظرية الاشتراكية العلمية. فوحدة النظرية الاشتراكية مع حركة الطبقة العاملة الجماهيرية شرط للتقدم من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

العلم الماركسي عن المجتمع

كان الإسهام الكبير للماركسية هو صياغة النظرية الاشتراكية العلمية وإدخالها على حركة الطبقة العاملة.

وقد وضع ماركس وإنجلز الاشتراكية على أساس فهم علمي لقوانين تطور المجتمع والصراع الطبقي. وهكذا تمكنا من إيضاح كيف يمكن تحقيق الاشتراكية، ومن تسليح الطبقة العاملة بمعرفة رسالتها التاريخية.

ولم يصل ماركس إلى استخلاصاته كمجرد باحث، وإن كان قد أجرى أبحاثاً عميقة. ففي أربعينيات القرن التاسع عشر انغمس ماركس كجمهوري وديموقراطي ثوري في الحركة التي أدت إلى عام ١٨٤٨ الثوري. وقد توصل إلى استخلاصاته كسياسي نشط يسعى إلى فهم الحركة التي أسهم فيها لكي يساعد في توجهها إلى هدف تحرير الشعب من القهر والخرافة والاستغلال.

وصيغت هذه الاستخلاصات في «بيان الحزب الشيوعي» الذي كتبه ماركس بالتعاون مع إنجلز في عام ١٨٤٨.

لقد رأى ماركس وإنجلز الحركة الاجتماعية بأسرها كصراع بين طبقات، ورأيا الطبقات المتنازعة ذاتها كنتاج للتطور الاقتصادي للمجتمع، ورأيا في السياسة انعكاساً للحركة الاقتصادية والصراع الطبقي؛ لقد رأيا أن الثورة البورجوازية الجارية حينئذٍ ـ ومهمتها هي إزالة آثار الحكم الإقطاعي وإقرار الديموقراطية ـ كانت تمهد الطريق

للثورة الاشتراكية البروليتارية، وأن هذه الثورة لا يمكن أن تكتمل إلا باستيلاء الطبقة العاملة على السلطة.

إن ماركس وإنجلز لم يستطيعا أن يكتشفا قوانين التغير الاجتماعي ـ وهوما لا يستطيع أن يقوم به من يتبنى وجهة نظر الطبقات المستغِلة ـ إلا لأنهما احتضنا قضية الطبقة العالمة ، ورأيا فيها القوة الثورية الصاعدة الجديدة في التاريخ.

ويقول إنجلز:

«حدثت عدة وقائع تاريخية أدت إلى تغير حاسم في مفهوم التاريخ، ففي عام ١٨٣١ وقعت أول هبة عمالية في ليون، وبين عام ١٨٣٨ وعام ١٨٤٨ بلغت أول حركة عمالية قومية ـ حركة الميثاقيين الإنجليز ـ ذروتها. لقد برز الصراع الطبقي بين البروليتاريا والبورجوازية إلى المقدمة ... لكن المفهوم المثالي القديم عن التاريخ... لم يكن يعرف شيئاً عن الصراع الطبقي القائم على المصالح المادية بل لم يكن في الواقع يعرف شيئاً إطلاقاً عن المصالح المادية... وفرضت الوقائع الجديدة إجراء دراسة جديدة لكل التاريخ الماضي[1]».

ومضى إنجلز يقول إنه من هذا الوضع الجديد أصبح من الواضح:

«أن كل تاريخ الماضي كان تاريخ صراعات طبقية، وأن هذه الطبقات المتحاربة هي دوماً نتاج ظروف الإنتاج والتبادل، وباختصار نتاج الظروف الاقتصادية لعصرها. وبالتالي، إن التركيب الاقتصادي

---

(١) ف. إنجلز: الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية.

للمجتمع يشكل دوماً الأساس الحقيقي الذي يفسر دائماً ـ في التحليل الأخير ـ كل التركيب العلوي للمؤسسات القانونية والسياسية ، فضلاً عن المفاهيم الدينية والفلسفية وغيرها من المفاهيم في كل فترة تاريخية[1]».

ومن إدراك دلالة الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي جاء إدراك أن الصراع الطبقي كان يدور بالمثل في العصور السابقة، وأن كل تاريخ الماضي منذ تحطم الشيوعية البدائية كان في الحقيقة تاريخ الصراع الطبقي.

ولكن علام قام الصراع الطبقي؟ على الصدام بين مصالح الطبقات المختلفة. وحين ندرك ذلك فإن علينا أن نبحث عن مفتاح التطور التاريخي بأسره في مجال هذه المصالح المادية . وهكذا ظهر أن الطبقات المختلفة بمصالحها المختلفة هي «نتاج ظروف الإنتاج والتبادل»، نتاج الظروف الاقتصادية السائدة .

وقد أوضح ماركس في « رأس المال والعمل المأجور» أنه «في الإنتاج لا يعمل الناس على الطبيعة فقط بل يعملون كذلك على بعضهم البعض، إنهم لا ينتجون إلا بالتعاون بطريقة معينة، وبتبادل نشاطهم. وهم لكي ينتجوا يدخلون في صلات وعلاقات مع بعضهم البعض، ولا يحدث فعلهم على الطبيعة. لا يحدث الإنتاج، إلا في إطار هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية».

---

(١) ف. إنجلز: المرجع السابق.

واكتشف ماركس وإنجلز مفتاح فهم كل تطور المجتمع في دراسة علاقات الإنتاج هذه أي الظروف الاقتصادية للإنتاج والتبادل، وللصراع بين الطبقات الذي تخلقه هذه الظروف الاقتصادية.

وبهذا الفهم لقوانين التطور التاريخي أوضح ماركس وإنجلز أن الاشتراكية ليست حلماً طوباوياً بل نتيجة ضرورية لتطور المجتمع الرأسمالي، ولنضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية. وعلى الطبقة العاملة أن تعي قوتها ومصالحها الطبقية، وأن تتحد في نضال حازم ضد الطبقة الرأسمالية، وتجمع حولها كل القوى الساخطة على الرأسمالية. لقد أوضحا أن من المستحيل التخلص من الرأسمالية وإقامة الاشتراكية ما لم تكسب الطبقة العاملة السلطة السياسية، وتحرم الطبقة الرأسمالية من كل سلطة، وتسحق مقاومتها. وأوضحا أن الطبقة العاملة لكي تخرج من العالم القديم وتخلق مجتمعاً جديداً لا طبقياً لابد أن يكون لها حزبها الذي أطلقا عليه الحزب الشيوعي.

الفصل الثاني

المادية وعلم المجتمع

المفهوم المادي عن التاريخ

تعرف النظرية العامة عن القوى المحركة للتغير الاجتماعي وقوانينه ـ التي وضعت على أساس اكتشافات ماركس ـ باسم المفهوم المادي عن التاريخ. وقد تم التوصل إلى هذا المفهوم بتطبيق النظرة المادية إلى العالم على حل المشكلات الاجتماعية. ولأن ماركس قام بهذا التطبيق فإن المادية معه لم تعد مجرد نظرية تستهدف تفسير العالم وإنما مرشد لممارسة تغيير العالم، وبناء مجتمع ليس فيه استغلال إنسان لإنسان.

وللمادية التاريخية في المقام الأول دلالة معاصرة. فهي قابلة للتطبيق هنا والآن، وهي تؤدي إلى استخلاصات لا عن أسباب أحداث الماضي فحسب بل كذلك عن أسباب الأحداث التي تقع

الآن، وبالتالي عما ينبغي عمله، وعن السياسة التي ينبغي النضال من أجلها لكي تلبي الحاجات الحقيقية للشعب.

وحين خلقت الصناعة الحديثة خلقت الوسيلة لإنتاج ما يكفي لإشباع حاجات كل كائن بشري، وبالتالي لتحقيق الحلم القديم عن الوفرة الشاملة. إن الوسيلة لتحقيق ذلك موجودة، ويوضح المفهوم المادي عن التاريخ ـ بتفسيره كيف تتغير العلاقات الإنتاجية وكيف وجدت الصناعة الحديثة ـ كيف يمكن تحقيقه.

وفي هذا التطبيق المعاصر بالتحديد تثبت المادية التاريخية طابعها العلمي ـ لأن المحك الأخير للعلم الاجتماعي ـ كغيره من العلوم ـ هو في تطبيقه العملي. وإذا كانت المادية التاريخية تجعل من التاريخ علماً فذلك لأنها ليست نظرية لتفسير التاريخ بل كذلك نظرية لصنع التاريخ فحسب، وبالتالي أساس للسياسة العملية للطبقة الثورية التي تصنع التاريخ اليوم.

العلاقات الاجتماعية وقوانين التطور الاجتماعي

تعني المادية تفسير ما يحدث في العالم المادي من العالم المادي ذاته. وتعني المعالجة المادية لتفسير عمليات الطبيعة دراسة هذه العمليات ذاتها لكي نكتشف قوانين عملها. ولأن الشؤون الإنسانية جزء من العالم المادي فإن المعالجة المادية لتفسير الأحداث الاجتماعية تعني بالمثل دراسة العمليات الاجتماعية لكي نكتشف قوانين عملها.

ومثل هذا المعالجة لا بد أن تكون تجريبية وعملية. إنها ليست مسألة استنباط أي شيء عن المجتمع من المبادىء الفلسفية العامة للمادية، بل هي تطبيق المناهج المادية للعلم ـ صياغة النظريات أو الفروض واختبارها ـ على دراسة المجتمع. وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه نظرية المادية التاريخية. وكما عرضها إنجلز في خطابه أمام قبر ماركس فإنه:« تماماً كما اكتشف داروين قانون تطور الطبيعة العضوية، فقد اكتشف ماركس قانون تطور التاريخ الإنساني». إنه اكتشاف علمي، تم وأمكن التحقق منه بتطبيق مناهج علمية لا تختلف بحال عن تلك التي تطبق بنجاح مماثل في فروع العلم الأخرى.

وقد لاحظ ماركس وإنجلز في الصفحات الأولى من «الإيديولوجية الألمانية» أن«المقدمة الأولى لكل التاريخ الإنساني هي وجود أفراد إنسانيين أحياء. وهكذا فإن الحقيقة الأولى التي ينبغي إقرارها هي التنظيم الفيزيقي لهؤلاء الأفراد ثم علاقتهم التالية ببقية الطبيعة». لكن موضوع العلم الاجتماعي ليس هو فسيولوجية الأفراد الإنسانيين وسيكولوجيتهم، ونشاطهم وردود أفعالهم الفردية. فهذا أمر يؤخذ كشيء مفروغ منه. فالأفراد الإنسانيون يخلقون المجتمع والمنتجات النموذجية للمجتمع ويبقون عليها بالارتباط بعلاقات اجتماعية مع بعضهم البعض. وهذه العلاقات الاجتماعية هي موضوع العلم الاجتماعي.

وحين نقول إن علاقات اجتماعية معينة قد تشكلت، وإن ظواهر

اجتماعية معينة قد حدثت، فإننا نشير في التحليل الأخير إلى ما تفعله معاً أعداد من الأفراد الإنسانيين غير المحددين. فحين نتحدث مثلاً عن الإنتاج السلعي فإننا نشير إلى الطريقة التي ينظمون بها نشاطهم الإنتاجي ويوزعون ناتجه، وإذا قلنا إن فكرة معينة قد نشأت فإننا نشير إلى الطريقة التي بها يتحدثون ويتصرفون. وحين نقول إن مؤسسات معينة قد إقيمت فإننا نشير إلى الطريقة التي ينظمون بها شؤونهم. فالعلم الاجتماعي يتجرد عن الأفراد ويعالج العلاقات الاجتماعية. وهو لا ينشغل بالفرد وإنما بمجموع البشرية.

وبالطبع يشغل بعض الأفراد مركزاً خاصاً داخل العلاقات الاجتماعية، لأن كثيراً من العلاقات الاجتماعية تتوقف على وضع أفراد في مراكز خاصة ـ الملوك ورؤساء مجالس الإدارة والرؤساء والباباوات والأساقفة وقادة الحركات وما إلى ذلك. وقد يكون للقرارات والتصرفات الفردية لهؤلاء الأفراد انعكاسات اجتماعية واسعة. إلا أن طبيعة هذه الانعكاسات ومداها لا بد أن تعتمد على العلاقات الاجتماعية التي يتصرفون في إطارها. فالمشكلات الرئيسة التي على العلم الاجتماعي أن يكتشفها ليست هي مشكلات تصرفات الأفراد ودوافعهم بل مشكلات التبعية المتبادلة للعلاقات الاجتماعية. فالعلافات الاجتماعية تتغير وتتطور. ومشكلة كيف يحدث هذا التغير والتطور والقوانين التي تحكمه ـ المشكلة الأساسية للفهم العلمي للمجتمع وتاريخه ـ هي مشكلة تحليل وتصنيف التبعية المتبادلة

للعلاقات الاجتماعية. وما نسميه «قوانين» تنظم المجتمع وتطوره لا تعدو أن تكون تقريراً معمماً لمثل هذه التبعية المتبادلة.

فعلى سبيل المثال: ماذا يكون «قانون العرض والطلب» الشهير في الاقتصاد أكثر من تقرير تبعية شروط البيع للعلاقة بين البائع والمشتري؟ إن البائعين يجلبون إلى السوق بضائع معينة، والمشترون يأتون إليه ولديهم بعض الحاجات وبعض وسائل الدفع: وتلك علاقة اجتماعية بين الناس كبائعين ومشترين. وحين يتم البيع وتنتقل النقود من يد إلى يد فهذه أيضاً علاقة اجتماعية. ويقرر «قانون الغرض والطلب» تبعية العلاقة الأخيرة للعلاقة الأولى. وهو يهتم كلياً فقط بالتبعية المتبادلة بين علاقات اجتماعية معينة.

ولا ينكر أحد أن بعض العلاقات الاجتماعية تنظمها قوانين، فحين تنتج المنتجات كسلع يمكن اكتشاف قوانين اقتصادية تنظم إنتاجها وتبادلها. لكن الذي أنكر بشدة ولا يزال ينكر هو وجود قوانين ثابتة للتطور الاجتماعي تعمل طوال التاريخ الإنساني، ونستطيع على ضوئها أن نفسر كيف ولماذا يحدث التطور الاجتماعي عموماً.

ويقال تأييداً لهذا الإنكار إن كل حدث في التاريخ الإنساني حدث فريد، وإن الظروف بالدقة نفسها لا يمكن أن تتكرر، ولهذا فليس ثمة أساس لاكتشاف قوانين ثابتة تحكم التغيرات الاجتماعية. إننا نستطيع مثلاً أن نتحدث عن قوانين الميكانيكا التي تحكم حركة الأجسام لأن

التفاعلات الميكانيكية نفسها تتكرر مرة بعد الأخرى. لكن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى أحداث التاريخ الإنساني.

وتستند هذه الحجة إلى خلط واضح ، فكل حدث سواء في الطبيعة أم في المجتمع ـ هو بالطبع حدث فريد.

ولكن في المجتمع ـ كما في الطبيعة ـ كثيراً ما يتكرر النوع نفسه من الأحداث ـ ثورة مثلاً ـ وتتكرر أنواع من العلاقات الاجتماعية نفسها مرة بعد الأخرى . ومن هنا تتوافر كل الشروط اللازمة لاكتشاف القوانين. فرغم كل التغيرات المتعددة للمجتمع فإن هناك علاقات عامة معينة تكون دائماً ماثلة في الأشكال المختلفة، لأنها هي العلاقات الأساسية التي لا يمكن أن يوجد مجتمع بدونها. ومن دراسة مثل هذه العلاقات تظهر قوانين عامة قابلة دائماً للتطبيق على تطور أي مجتمع.

أسس العلم الاجتماعي

من الواضح أن العلاقات الاجتماعية لا يمكن ـ ككثير من علاقات الطبيعة ـ أن تدرس دراسة تجريبية. فالعالم الاجتماعي لا يستطيع أن يقيم علاقات اجتماعية بصورة تجريبية لكي يدرس كيف تعمل، ولا أن يفصل بشكل تجريبي بعض العلاقات الاجتماعية عن غيرها. وهو نفسه فرد في المجتمع وعليه أن يأخذه كما يجده، في كل تعقده المحير. وقد علق ماركس على هذه الصعوبة في مقدمة رأس المال حيث قارن دراسة التغيرات الاجتماعية بدراسة التغيرات الكيميائية

مثلاً، وقال: «فليس الميكروسكوب ولا العوامل المساعدة الكيميائية صالحة للاستخدام. ولا بد لقوة التجريد أن تحل محلها». ويعني هذا أنه حيثما لا يمكن فصل بعض العلاقات تجريبياً، فإنها لا بد أن تفصل في ذهن الباحث.

وقد تم التوصل إلى اكتشاف ماركس للقوانين الأساسية للتطور الاجتماعي بالسؤال عما إذا كان يمكن تمييز علاقات ما لا بد أن تكون موجودة دائماً في أي شكل من أشكال المجتمع، لأنها شرط لكل شكل للحياة الاجتماعية أياً كان. وما إن يمكن تجريد مثل هذه العلاقات حتى يمكن تقديم فروض عن تبعيتها المتبادلة. ويمكن التحقق من هذه الفروض على ضوء السجل الاجتماعي الفعلي. وعندئذٍ يمكن تفسير كل تطور المجتمع باعتبار أن تنظيمه يخضع لقوانين التبعية المتبادلة التي تصاغ بهذه الطريقة. وكان هذا هو منهج ماركس.

وحين يوجه السؤال الرئيسي تصبح الإجابة بالغة الوضوح. فالشرط الضروري لأي مجتمع هو أن على الناس أن يرتبطوا معاً لينتجوا وسائل معيشتهم المادية. فدون مثل هذا الفعل الجماعي للناس على الطبيعة لن توجد حياة إنسانية، إنه يشكل جوهر أسلوب الحياة الإنسانية ذاته.

ومن هنا، فإن عملية الإنتاج الاجتماعي هي العملية الأولية لكل حياة اجتماعية، وهي «أولية» بهذا المعنى بالتحديد: إن الحياة الاجتماعية تبدأ بها، وإنها موجودة باستمرار طوال كل حياة اجتماعية،

وإن أي نشاط اجتماعي آخر أو علاقة اجتماعية أخرى لا يمكن أن تحدث ما لم تستند إلى هذا النشاط الأولي، هذه العلاقة الاجتماعية الأولية.

ومن هذه البداية مضى ماركس لضياغة فرض عام يتألف من عدة قضايا مترابطة، يمكن أن يقال إنها تشكل معاً قانوناً عاماً للتطور الاجتماعي. ولن نعرض النظرية هنا إلا في خطوطها العريضة، وسندرسها بتفصيل أكبر، ونناقش أهم نتائجها، في الفصول التالية:

١- لكي يقوم الناس بالإنتاج لا بد أن يدخلوا في علاقات إنتاجية. وتتصل هذه العلاقات بملكية وسائل الإنتاج، وبأسلوب توزيع المنتجات، وهي تحدد في مجموعها التركيب الاقتصادي للمجتمع.

٢- يدخل الناس في علاقات الإنتاج، وبذا يرتطبون في تنظيم اقتصادي، في استقلال عن أي قرار واعٍ وإنما في توافق مع طبيعة قواهم الإنتاجية. وبعبارة أخرى، فإن الناس الذين يعتمدون في معيشتهم على تقنيات إنتاجية معينة ينشئون علاقات ملكية ـ وفي النهاية علاقات طبقية ـ ملائمة لهذه التقنيات. وعلى سبيل المثال: ستعيش قبيلة صيد بدائية الحياة الاجتماعية للشيوعية البدائية، وحين تستأنس الحيوانات ستتجه القطعان إلى أن تكون ملكية عائلات معينة داخل الجماعة. وحين استخدمت الآلات التي تعمل بالطاقة للمرة الأولى فقد كان ذلك باعتبارها مملوكة للرأسماليين الذين يستخدمون العمل بالأجر وهكذا.

٣- وعندئذٍ ستنشأ مؤسسات اجتماعية ـ ومعها نظم سائدة من الأفكار ـ تتوافق مع التركيب الاقتصادي للمجتمع، وسيكون من شأنها أن تخدم سير أسلوب الإنتاج السائد. وعلى سبيل المثال: لا يكاد يمكن لقبيلة بدائية أن يكون لها جمعية تشريعية أو جيش دائم أو قوى بوليسية أو جامعات، ومن الناحية الأخرى فإن مثل هذه المؤسسات لازمة لاستمرار المجتمع الرأسمالي الحديث، ولا تنشأ مثل هذه المؤسسات وما يتجاوب معها من إيديولوجيات إلاحين يوجد أساس اقتصادي معين.

وتكون هذه القضايا الثلاث مفتاح تفسير كيفية سير التطور الاجتماعي، وكيف تنشأ وتتغير مختلف السمات التاريخية للمجتمع؛ ففي توافق مع قوى إنتاجية معينة تظهر إلى الوجود علاقات إنتاجية معينة. وفي إطار هذه العلاقات الإنتاجية تتطور في النهاية قوى إنتاجية جديدة. وعندئذٍ ينشأ وضع تبدأ فيه علاقات الإنتاج القديمة تشكل ـ على حد تعبير ماركس ـ «قيوداً» أمام مزيد من تطور الإنتاج. ويكون من الضروري حينئذٍ أن تتغير علاقات الإنتاج، ويتغير معها كل «التركيب العلوي» من الأفكار والمؤسسات.

وهكذا فإن النظرية تفترض قانوناً للتبعية المتبادلة بين الإنتاج وعلاقات الإنتاج والتركيب العلوي الاجتماعي من المؤسسات والأفكار. وهو فرض يمكن مراجعته على ضوء الوقائع المعروفة والتحقق منه بناء على ذلك. والحق أن من الصعب أن نتصور كيف

يمكن أن يكون الأمر في المجتمع على خلاف ذلك. هل يمكن أن تنشأ علاقات إنتاج لا تتلاءم مع قوى الإنتاج المعطاة؟ أو هل يمكن عندما تصبح علاقات الإنتاج قيوداً على الإنتاج أن نتجنب صراعاً من أجل علاقات إنتاج جديدة؟ كذلك هل يمكن أن يعيش مجتمع تعجز مؤسساته عن خدمة عملياته الاقتصادية الأساسية؟ هل يمكن أن تشكل مثل هذه المؤسسات؟ وحين يمضي أوان هذه المؤسسات هل يمكن تجنب الصراع لتغييرها؟ لو أننا وجهنا أسئلة كهذه فإن القوانين التي صاغها ماركس تبدأ في اتخاذ المظهر الواضح الإلزامي نفسه الذي تتخذه مثلاً قوانين الديناميكا الحرارية.

فالمرء يستطيع بالمثل أن يسأل هل يمكن لنظام فيزيائي أن يخلق طاقة من لا شيء. فلو أمكن بناء آلة تعمل دون وقود، أو تستطيع أن تقوم بمزيد من العمل دون مزيد من الوقود لدحض ذلك قوانين الديناميكا الحرارية. ولو أمكن خلق مجتمع يستمر دون إنتاج، أو لا يتكيف فيه التركيب الاقتصادي مع الإنتاج، والتركيب العلوي الاجتماعي مع الأساس الاقتصادي، لدحض ذلك المادية التاريخية. لكن آلة كهذه لا توجد. ومجتمعاً كهذا لا يوجد. فمثل هذه القوانين العلمية الأساسية يمكن التحقق منها دائماً على ضوء كل الوقائع المتصلة بها، ولا يمكن أبداً اكتشاف أمثلة تدحضها.

وتقدم المادية التاريخية أساساً للعلم الاجتماعي بالطريقة نفسها

التي تقدم بها نظرية التطور عن طريق الانتقاء الطبيعي أساساً للعلم البيولوجي، فأياً كان النوع الذي يدرس فإنه قد تطور عن طريق الانتقاء الطبيعي وهذا يحدد كل طبيعته.

وبالمثل أياً كان المجتمع الذي يدرس فإنه أصبح ما هو عليه بتكيف علاقات الإنتاج مع الإنتاج، والأفكار والمؤسسات مع علاقات الإنتاج.

والحق أن داروين قد وصل إلى نظرية الانتقاء الطبيعي «بأسلوب التجريد» نفسه الذي استخدمه ماركس ـ في الوقت نفسه تقريباً ـ في نظرية المادية التاريخية. فقد نشأت نظرية داروين من اعتبار أساسي هو أن كل نوع يعيش بالتكيف مع بيئة ما، تماماً كما نشأت نظرية ماركس من اعتبار هو أن كل مجتمع يعيش بأسلوب إنتاج ما. لكن هذا الطراز نفسه من التجريد يستخدم في كل نظرية علمية أساسية، فقد استخدمه نيوتن مثلاً في التوصل إلى صياغته لقوانين الحركة: فشرط وجود أي جسم في أي لحظة هو أن به قدراً من الحركة الذاتية، وأنه يتعرض لفعل قوى خارجية. واستخدمه ماركس ثانية في بحثه الخاص ـ في كتاب «رأس المال» ـ للإنتاج السلعي.

فقد بدأ هذا البحث باعتبار أن الشيء المشترك في كل السلع هو أنها نتاج للعمل الإنساني، ومن ثم فإن ما يفعله الناس وهم يتبادلون السلع هو مبادلة كميات محددة من وقت العمل اللازم اجتماعياً

القوانين العامة والأحداث الخاصة

كل النظريات العلمية الأساسية ذات طبيعة عامة للغاية، وبالتالي مرنة للغاية. إنها تستطيع أن تبين الصلات العامة نفسها قائمة في ظروف مختلفة للغاية حتى ليبدو أنه لا توجد فيها مثل هذه الصلات. وهي تستطيع أن تفسر فعل أنواع متعددة من الأسباب الخاصة، وأن تدرك في الأمثلة الخاصة فعل أسباب خاصة لم يكن يمكن التنبؤ بها بعبارات القوانين العامة وحدها.

وتشترك المادية التاريخية في هذا الاتساع وهذه المرونة، وكما تستطيع الداروينية أن تفسر كثيراً من السمات الشاذة للأنواع على ضوء الأسباب الخاصة التي تعمل داخل العملية العامة للانتقاء الطبيعي، فإن الماركسية تستطيع أن تفسر أكثر الظواهر الاجتماعية تنوعاً على ضوء الأسباب الخاصة التي تعمل داخل العملية العامة لتكيف علاقات الإنتاج مع الإنتاج. وليس من قبيل الاعتراض على النظرية أن يقال إنها لا تستطيع التنبؤ بمثل هذه الأسباب الخاصة، فالقضية هي أنها تستطيع أن تفسرها وتفسرآثارها داخل العملية العامة للتطور الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال: حدث في تطور المجتمع الإنجليزي في ظل حكم أسرة تيودور أن ثار نزاع خاص بين هنري الثامن والبابا، لأن هنري الثامن أراد أن يطلق زوجته ورفض البابا التصريح له بذلك. وتنازع هنري الثامن مع البابا، وأعطاه ذلك مبرراً لمصادرة أراضي الكنيسة وتوزيعها بين أصدقائه ـ وهو عمل كانت له نتائجه الاقتصادية

والسياسية بعيدة المدى. وليس ثمة قانون للتطور الاجتماعي كان على هنري الثامن بمقتضاه أن يستاء من زوجته وأن يتنازع مع البابا بهذا الشأن. بالعكس، إن هذه الأحداث الخاصة التي كان لها مثل هذا التأثير قد نشأت عن أسباب خاصة لم يكن يمكن استنباطها من أي قوانين عامة وكانت أسباباً عارضة نسبياً. لكن حقيقة أن هنري الثامن كان قادراً على أن يستغل هذه الأحداث، وأنه استطاع أن يمضي إلى مصادرة أراضي الكنيسة، وأن هذه الأفعال أدت إلى تغيرات داخل العلاقات الطبقية ـ كل هذا لا يمكن تفسيره إلا من خلال العلاقات الاجتماعية المتناقضة التي ظهرت إلى الوجود في تلك الفترة. وفضلاً عن ذلك، ففي الأماكن الأخرى التي وجدت فيها تناقضات اجتماعية مماثلة حدثت تغيرات اقتصادية وسياسية مماثلة، فقد كان ملوك أوروبيون آخرون ـ ليس بينهم وبين زوجاتهم خلافات ـ يتنازعون بالطريقة نفسها مع الكنيسة ومؤسساتها، نتيجة للأسباب العامة عميقة الجذور نفسها، وإن تغيرت الظروف والأسباب الفردية كثيراً باختلاف الحالات.

إن القوانين التي تنظم تطور العلاقات الاجتماعية تعمل من خلال الظروف والأفعال العارضة نسبياً للأفراد الذين يعيشون داخل هذه العلاقات الاجتماعية. لكن القوانين ليست نوعاً من «القدر» الذي يفرض نفسه من الخارج على الأفراد الإنسانيين. إن عملية حياة الأفراد ذاتها ـ حقيقة أنهم بشر ـ هي التي تؤدي إلى دخولهم في علاقات تكشف عن هذه القوانين. وكما يؤدي التجاذب والتنافر بين عناصر

نظام فيزيائي إلى دخوله في تركيبات معينة فإن تبعية الأفراد الإنسانيين لبعضهم البعض، وتبعيتهم جميعاً لفعلهم المشترك على الطبيعة، تؤدي إلى دخولهم في علاقات اجتماعية وإلى تطور هذه العلاقات الاجتماعية.

وهكذا يتطور المجتمع الإنساني خلال سلسلة من الأحداث العارضة نسبياً، يمكن تتبع كل منها إلى أسبابه الخاصة، ولكل منها نتائجه الخاصة، وتشكل في مجموعها عملية يحكمها قانون لتطور العلاقات الاجتماعية.

النيّات الإنسانية والقانون الموضوعي

يتألف المجتمع من كائنات إنسانية، ومن هنا فإن هناك فارقاً أساسياً بين العمليات الاجتماعية والعمليات الطبيعية.

يقول إنجلز:

«ففي الطبيعة ليست هناك سوى قوى عمياء غير واعية تؤثر في بعضها البعض، أما في تاريخ المجتمع من الناحية الأخرى، فإن كل الفاعلين مزودون بالوعي، إنهم أناس يتصرفون عن قصد أو انفعال، ويسعون نحو أهداف محددة. وما من شيء يحدث دون غاية، دون هدف مقصود»[1].

وتحدث النتائج الاجتماعية بواسطة النشاط الواعي المقصود

(١) ف. إنجلز: لودفيغ فيورباخ، الفصل الرابع.

للكائنات الإنسانية التي تختار ما ستفعله. وأحياناً ما استخدم هذا الظرف للقول بعدم صلاحية فكرة أن التطور الاجتماعي تنظمه قوانين موضوعية. فيقال إنه إذا كان التطور الاجتماعي يتوقف على الذكاء الإنساني والاختيار والإرادة الإنسانيين فإنه لا يمكن أن تنظمه قوانين. غير أن هذه النتيجة ليست صحيحة، لأن حقيقة أن الناس يغيرون علاقاتهم الاجتماعية بأفعالهم الإرادية لا تعني أنه لا توجد في هذه التغيرات قوانين عامة للتبعية المتبادلة للعلاقات الاجتماعية. بالعكس فحيثما دخل الناس في علاقات معينة فإن هذه الحقيقة تؤثر في علاقاتهم الأخرى، وداخل مجموع العلاقات الاجتماعية المتغيرة هناك قوانين للتبعية المتبادلة، ولا يمكن للناس أن يقيموا أو يغيروا علاقاتهم على هواهم.

وحين ندرس رغبات الناس ونيّاتهم - في سياقها الاجتماعي - فإن علينا أن نسأل: ما الذي يؤثر في نيّاتهم واختياراتهم، وما الذي يحدد حصيلة أفعالهم المقصودة؟ لأن الناس لا يضعون أمام أنفسهم أهدافاً بغض النظر عن الظروف، وحين يختار الناس ماذا يفعلون، ويتصرفون على أساس نيّات معينة، فإن نتائج أفعالهم كثيراً ما لا تكون هي ما استهدفوه. ومن الواضح إذن، أنه لا يمكن تفسير التطور الفعلي للمجتمع بمجرد النيّات التي تدور في ذهن أفراد المجتمع.

إن الأفكار في أذهان الناس، والأهداف التي يضعونها أمام أنفسهم، والعواطف التي يشعرون بها، تنشأ استجابة لظروف وجودهم

المادية التي تتضمن العلاقة مع الطبيعة والعلاقة مع بعضهم البعض في الممجتمع. والقوى التي تحدث التغير الاجتماعي ليست«الأفكار» أو «الأهداف» المجردة، ولا هم الأفراد المجردون الذين يقرر كل منهم في استقلال ماذا سيفعل، وإنما هم ـ كما قال ماركس وإنجلز في «الإيديولوجية الألمانية»، «الناس الواقعيون النشطون كما يحددهم تطور محدد لقواهم الإنتاجية، وللصلة التي تتجاوب معها».وهم يشكلون أفكارهم وأهدافهم «على أساس عملية حياتهم الواقعية». فالشرط الضروري لأي حياة إنسانية هو أن ينتج الناس وسائل معيشتهم، وأن يدخلوا في علاقات إنتاج تتوافق مع قوى إنتاجهم. وهذا يحدث في استقلال عن فكرة أحد أو نيته أو اختياره، لكن الناس إذ يمتلكون قوى إنتاج معينة، ويعيشون داخل علاقات إنتاج معينة، يشكلون عندئذٍ أفكارهم ونيّاتهم وفقاً لظروف الحياة الواقعية هذه التي يجدون أنفسهم فيها.

ومن هذه الظروف تنشأ مصالح محددة، وتناقضات بين المصالح والأهداف والأطماع. وتنشأ الأفكار والعواطف والخطط والنيّات في أذهان الأفراد وفقاً لذلك، واستجابة لظروف الحياة هذه ، وهكذا تسير الحياة الاجتماعية.

ففي قبيلة صيد بدائية مثلاً، من الطبيعي أن تقتصر خطط الناس في أغلبها على الصيد، وأن يكون أقصى ما يتطلع إليه أي فرد هو أن يصبح رئيس القبيلة. ولو أنهم نتيجة لتغير ما في البيئة قد اهتموا بالزراعة أو

باستئناس الحيوانات لظهرت خطط أخرى وأطماع أخرى. إن الناس يبقون على مجتمعهم سائراً بمبادرتهم وجهودهم، لكن اتجاه جهودهم يحدده الأسلوب المادي لحياتهم.

والظروف في مجتمع رأسمالي حديث هي بالطبع أكثر تعقيداً، وتتضمن تناقضات اجتماعية عميقة، فحين يستخدم العمل بالأجر مثلاً تكون للعمال مصلحة مشتركة في تحسين مستويات حياتهم، وتولد في أذهانهم نية للقيام بذلك، وتنظم النقابات لتحقيقه. ومن الواضح أن هذا أمر لا بد له أن يحدث. فالتنظيم النقابي حتمي في المجتمع الرأسمالي حتمية صعود الماء لبلوغ مستواه في الأواني المستطرقة. لكن النقابات لا يخلقها إلا جهد العمال أنفسهم، بتصرفهم المستند إلى مبادرتهم هم، بطريقة قاصدة واعية، واختيار كل واحد منهم الانضمام إلى النقابة أو عدم الانضمام، والقضية هي أن اتجاه الجهود تحدده ظروف الحياة المادية. وفي الوقت نفسه سيسعى الرأسماليون إلى مصالحهم، وسيقدم بعض ذوي النيّات الطيبة اقتراحات للتوفيق بين المصالح المتنازعة وستخامر بعض العمال أطماع في تحسين وضعهم الفردي باستخدام المراكز النقابية، وسيدرك بعض الرأسماليين ذلك ويبدأون شراءهم وهكذا وهكذا. إن شبكة معقدة واسعة من الأهداف والأفكار المختلفة والمتنازعة تنشأ عن الظروف المعطاة، وفي النهاية تتغير الظروف بواسطة النشاط الاجتماعي للناس الذين حركتهم هذه الدوافع.

فما الذي يحدد إذن، طبيعة التغيرات؟ إنه ليس ببساطة النيّات المحددة اجتماعياً لصناع التغيير، فكما قال إنجلز:

«إن أهدافاً مرغوبة كثيرة تصطدم وتتنازع مع بعضها البعض، أو إن هذه الأهداف ذاتها عاجزة عن التحقق منذ البداية، أو إن وسائل بلوغها غير كافية. وهكذا فإن النزاع بين إرادات فردية وأفعال فردية لا تحصى في مجال التاريخ ينتج وضعاً مماثلاً تماماً للوضع في مملكة الطبيعة غير الواعية... إن الإرادات الفردية الكثيرة العاملة في التاريخ تنتج في الأغلب نتائج تختلف عما قصدته ـ بل كثيراً ما تكون مناقضة له»[1].

وكما أن أسلوب الإنتاج المادي هو أساس مختلف الدوافع التي تتطور في المجتمع، فإنه أيضاً يحدد أي الأهداف عملي وأيها غير عملي، وماذا ستكون المحصلة النهائية للدوافع المتنازعة.

لقد كانت الثورة الفرنسية على سبيل المثال، انفجاراً نتج من التناقضات داخل المجتمع القديم، وكان الفلاحون والعمال والبورجوازية الصاعدة يشعرون جميعاً ـ نتيجة للوضع الذي يشغلونه في التركيب الاقتصادي للمجتمع ـ بالإحباط في سعيهم إلى تحقيق مصالحهم المادية، وكانوا جميعاً بالتالي مقهورين في ظل حكم النبلاء. وقد هبوا من أجل «الحرية والإخاء والمساواة» وحطموا القيود الإقطاعية. ولكن ما نتج من ذلك كان شيئاً لم تقصده غالبية من اشتركوا في الثورة. فما إن تحطمت القيود الإقطاعية حتى أصبح المجال حراً

---

(١) ف. إنجلز: لودفيغ فيورباخ، الفصل الرابع.

للنشاط الاقتصادي للبورجوازية ـ وكانت النتيجة تطور الرأسمالية. لقد كانوا يناضلون من أجل الحرية وكان ما فعلوه هو أنهم أعطوا الرأسمالية الوليدة فرصة تدعيم نفسها. وحدث هذا بفضل مبادرة الثوريين وجهودهم. لكن النتائج النهائية لهذه المبادرة وهذه الجهود قد توقفت على المجموع الكلي للعلاقات الاجتماعية في المجتمع الفرنسي.

وهكذا، ففي حين أن المجتمع يتألف من أفراد يصنعون معاً تاريخهم بنشاطهم الواعي، فإن علينا أن نبحث خلف أهداف الناس الواعية ونيّاتهم ودوافعهم عن التطور الاقتصادي للمجتمع لكي نكتشف قوانين التطور التاريخي. وهنا سنكتشف القوانين التي تنظم التغيرات في الظروف التي تحدد أفعال الناس، وتحولات المصالح المادية إلى دوافع واعية في رؤوسهم، والحصيلة النهائية لنشاطهم.

يقول ماركس:

«يصنع الناس تاريخهم، لكنهم لا يصنعونه على هواهم.إنهم لايصنعونه في ظل ظروف اختاروها بأنفسهم، وإنما في ظل ظروف يواجهونها مباشرة وأعطيت لهم ونقلت إليهم من الماضي»[1].

والقوانين الأساسية للتطور الاجتماعي التي تنظم كيف وجدت هذه الظروف وكيف تغيرت ـ شأنها شأن كثير من القوانين الأخرى التي يعرفها العلم ـ لا تتعرض لتحديد الأحداث المفردة وإنما لنتائج

(١) ك. ماركس: الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، الفصل الرابع.

عدد كبير من التفاعلات المفردة عبر فترة طويلة من الزمن. وهي تقرر نتائج فعل الأفراد الذين يعيشون في المجتمع؛ فالصلة بين الأفراد في المجتمع لا بد أن تؤدي دائماً إلى استخدامهم لقوى الإنتاج التي تحت أيديهم، وإلى دخولهم في علاقات إنتاج تتجاوب مع قوى الإنتاج في النهاية وفقاً لتطور قوى الإنتاج الجديدة.

قانون التقدم

القانون الأساسي للتطور الاجتماعي هو قانون تكيف علاقات الإنتاج مع الإنتاج. فلا بد أن تتكيف علاقات الإنتاج الاجتماعية مع الفعل الاجتماعي للناس على الطبيعة الذي ينتجون به وسائل حياتهم. ويولد فعل هذا القانون ـ مع الزمن ـ التطور التقدمي للمجتمع الإنساني ـ أي التسلسل الذي لا رجعة فيه من مرحلة أولى إلى مرحلة تالية. وذلك لأن الناس يستطيعون ـ من وقت إلى آخر ـ أن يطوروا قواهم الإنتاجية. ففي ظل العمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية على سطح الأرض، ووجود الناس، الذين يستخدمون الذهن واليد للاستفادة من هذه العمليات في أغراضهم، توجد إمكانية تطور تقدمي لتقنيات يستكشف كل منها عاجلاً أو آجلاً، وإن كان الأمر قد يتطلب مرور وقت طويل حتى تتوافر ظروف مؤاتية لمثل هذا الاستكشاف. ومن هذا التطور لقوى الإنتاج تنبع تعديلات وتغييرات تتوافق معه في علاقات الإنتاج، وفي كل التركيب العلوي للعلاقات الاجتماعية القائم

على أساس علاقات الإنتاج. وهكذا تتطور المجتمعات الإنسانية من تكوينات تقوم على تقنيات إنتاجية أدنى إلى تكوينات تقوم على تقنيات إنتاجية أرقى. والمسافة التي انقضت من الأدوات الحجرية إلى مصنع السيارات والمفاعل النووي هي مقياس التقدم الإنساني حتى الآن.

والتقدم بهذا التعريف لا يمكن أن يكون راجعاً ـ كما افترض هيغل عن التطور الإنساني ـ إلى أي روح كلي غامض يكشف عن نفسه في المصائر الإنسانية، ويقودها نحو غاية ما ، تماماً كما لا ترجع النكبات والكوارث التي تحدث للناس إلى قدر خبيث يدفع الدمى البشرية نحو دمارها. فكل المفهوم القائل بتأثير خارجي يعمل في الشؤون الإنسانية ـ ولا يهم كثيراً أن تسمى الروح المطلق أو الله أو القدر أو مجرد تأثير النجوم ـ هو مفهوم مثالي غريب تماماً عن العلم ومن ثم عن الماركسية. والعامل الوحيد الذي يحدد الشؤون الإنسانية هو عامل الناس أنفسهم، الذين ينتزعون معيشتهم من الطبيعة، ويدخلون في علاقات اجتماعية لكي يفعلوا ذلك.

والتقدم إذ يتحدد بهذا الشكل ليس بالطبع ثابتاً ولا موحداً. فالتقنيات الجديدة الهامة ـ مثل العجلة وتشغيل الحديد واستخدام الطاقة المائية وما إلى ذلك ـ تقع في أزمان وأوقات يحدث فيها تجمع من الظروف المؤاتية لاكتشافها وتطبيقها. ولكن حالما تطبق التقنيات الجديدة فإنها تجلب قوة ومزايا لمستخدميها مما يعني أن ليس من المحتمل أن يتخلوا عنها. حالما تطبق التقنيات الجديدة فإنها لا تضيع

ثانية، بل يستمر استخدامها، وتصبح في النهاية أساساً لتقنيات أخرى أرقى. وفضلاً عن ذلك فإن التغيرات الكبيرة في الإنتاج وبالتالي في علاقات الإنتاج تميل إلى أن تصطبغ بالمحلية، وإلى أن تحدث على فترات طويلة، وتنتشر من مكان معين.

وفي تاريخ البشرية حتى الآن حدث تغيران كبيران في الإنتاج كان لهما أهمية حاسمة. أولهما لم يحدث إلا بعد مئات الآلاف من السنين من التقنيات البدائية التي تمارسها قبائل مبعثرة بعد نشأة النوع الإنساني وهو الزراعة. فقد أدت إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات وإلى فترة التطور الإنساني العاصفة ـ وإن كانت قصيرة نسبياً ـ التي أصبح فيها الإنسان يستغل الإنسان. وأصبح تاريخه هو تاريخ الصراع الطبقي. أما الثاني فهو تطبيق الصناعة الحديثة على أساس الاستخدام العام لموارد طاقة أخرى غير القوة العضلية الإنسانية أو الحيوانية. وأدى هذا إلى أقصى استقطاب للعلاقات الطبقية في ظل الرأسمالية، وإلى مولد حركة لا تقاوم نحو الشيوعية بين المستغلين. فعلاقات الإنتاج التي تتكيف مع الصناعة الحديثة ـ حالما تتطور بدرجة كافية ـ هي العلاقات الشيوعية. فبفضل التقنيات الحديثة ـ التي تشمل وسائل النقل والمواصلات ـ ونتيجة للسعي الرأسمالي إلى الربح، فإن الرأسمالية ما إن تستقر في منطقة حتى تمتد بسرعة بالغة إلى أن تضع العالم بأسره تحت سيطرتها. وهكذا كانت الصناعة الحديثة تعني نهاية العملية التي كان التطور الاجتماعي فيها يتسم بالمحلية، والتقدم يقتصر على مناطق

منفصلة، وبداية عملية عالمية لتقدم الإنسانية كلها نحو مجتمع شيوعي لاطبقي يقوم على مستوى تقني عال موحد.

النظرية العلمية والممارسة الاجتماعية

تجلب معرفة قوانين التطور الاجتماعي معرفة القوى الواقعية التي تعمل في المجتمع المعاصر، وكيف يمكن ويجب تغيير المجتمع.

فحين يتخطى الإنتاج علاقات الإنتاج تنشأ ضرورة تاريخية لتغيير هذه العلاقات حتى يستطيع الناس أن يسيروا بالإنتاج ويستفيدوا من المزايا التي يمكن أن يجلبها لهم، وإحداث هذا التغيير مهمة تاريخية. ومثل هذه الضرورة التاريخية والمهمة التاريخية التي تتوافق معها حقيقة موضوعية مستقلة تماماً عن رغبات أي شخص أو نيّاته. والحديث عنها لا يعبر عن مجرد أمنية أو برنامج سياسي مغلف بعبارات منمقة وإنما عن تركيب قائم فعلاً من العلاقات الإنسانية.

وتتضمن الرأسمالية مثل هذه الضرورة وهذه المهمة ـ ضرورة ومهمة التقدم نحو الاشتراكية. وفي إطار العلاقات الرأسمالية فإن طبقة واحدة ـ الطبقة العاملة ـ هي بحكم مركزها داخل هذه العلاقات القوة الاجتماعية القادرة على أداء المهمة. وبهذا المعنى نستطيع أن نتحدث عن أن لها رسالة تاريخية. وتلك حقيقة سواء عرفها أحد أو لم يعرفها، وسواء فعل أحد شيئاً بشأنها أو لم يفعل. فالماركسية لم تبتدع الرسالة التاريخية للطبقة العاملة وإنما اكتشفتها.

وبالمثل وجدت في الثورة البورجوازية ضرورة ومهمة، وكان على البورجوازية الوليدة رسالة إرساء نظام جديد للمجتمع ـ وهو ما فعلته بنجاح. وفي مجرى الزمن تؤدى المهام الآن؛ وجود المهمة يعني أن الظروف تعمل على دفع الناس نحو أدائها، فإذا عجز عن ذلك جيل ظلت قائمة أمام الجيل الذي يليه، يقول ماركس: «إن البشرية لا تطرح أمامها من المهام إلا ما تستطيع أن تحله لأن... المهمة نفسها لا تنشأ إلا حين توجد بالفعل الشروط المادية لحلها أو تكون أقلّه في عملية تكونها»[1].

وموضوع العلم الاجتماعي هو نشاط الإنسان الاجتماعي ذاته في حين يعالج العلم الطبيعي موضوع هذا النشاط، مواد الطبيعة وقواها. ومن هنا فإن العلم الاجتماعي يختلف عن العلم الطبيعي في أنه باكتشافه لقوانين تطور النشاط الاجتماعي يحدد المهمة التاريخية التي تواجه البشرية في زمن معين، ومن ثم الغاية أو الهدف الاجتماعي لنشاطها. أما العلم الطبيعي من الناحية الأخرى فهو لا يهتم الا بالوسائل: إنه يوضح كيف يمكن استخدام القوى الطبيعية، وهذا كل شيء. فالفيزياء مثلاً باكتشافها قوانين العمليات الفيزيائية تمكننا من استخدام هذه العمليات لأغراضنا، كوسيلة لغاياتنا: وهي لا تحدد هذه الغايات.

وتحديد المهمة التاريخية في المجتمع المعاصر هو بالطبع في الوقت نفسه تقديم نبوءة هي أن المهمة قابلة للأداء في النهاية.

---

(١) ك. ماركس: الاقتصاد السياسي، مقدمة.

وهكذا فإن الماركسبة تقدم نبوءة محددة: أن الرأسمالية لن تستمر إلى ما لا نهاية، وأنه إذا منعت الكارثة الممكنة... كارثة استخدام البشرية اكتشاف الطاقة النووية الحديث لتدمير نفسها... فسيحل محلها المجتمع الشيوعي العالمي. لكن التنبوء ليس بأي حال الوظيفة الرئيسة لأي من العلم الطبيعي أو الاجتماعي، وإنما هو وظيفة ثانوية للوظيفة الرئيسة وهي تمكيننا من تنظيم نشاطنا الاجتماعي ـ في الإنتاج وفي غيره من المجالات ـ على ضوء اكتشاف الخصائص والقوانين الموضوعية للطبيعة والمجتمع. وهكذا ففي حين يتضمن اكتشاف قوانين التطور الموضوعي تنبؤًا عن التطور المقبل للمجتمع فإن دلالته الأولى هي أنه يحدد الأهداف العملية والسياسة العملية لتحقيقها. ومن يعجز عن إدراك ذلك يخلط بين ماركس وبين مور العجوز. ففي النشاط الاجتماعي تصبح معرفة قوانين التطور ذاتها قوة في هذا التطور، وهي تتسع وتتضح مع سير التطور.

وثمة خاصية أخرى للعلم الاجتماعي بالمقارنة بالعلم الطبيعي هي أنه يكتشف ويحدد أسباب وجوده. فتحديد المهمة المعاصرة ذاته يفسر سبب الحاجة إلى معرفة علمية ـ إلى نظرية علمية ـ لتمكيننا من أداء المهمة. لقد وجدت كل التكوينات الاجتماعية السابقة خلال متابعة أفراد المجتمع تلقائياً لمصالحهم المباشرة كما تنشأ عن أسلوب الإنتاج القائم. فالرأسمالية مثلاً، لم يخلقها أناس يعملون وفق أي نظرية علمية للرأسمالية، وإنما خلقها أناس يتبعون أنوفهم في ظروف

مؤاتية لتطوير العلاقات الرأسمالية. ونتيجة لهذه الظروف انتهزت الطبقة البورجوازية الناشئة كل فرصة للربح، وتصرفت بشكل مشترك ضد كل شخص أو شيء يعوقها. أما بالنسبة إلى الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي فإن الفعل التلقائي ـ من الناحية الأخرى ـ لن يقود إلى أبعد من التنظيم لضمان أجور أكبر، وساعات عمل أقصر، وظروف حياة أفضل. فالسير نحو الاشتراكية يتطلب إجراءات مدروسة لتغيير علاقات الإنتاج، واستيلاء الطبقة العاملة أولاً على السلطة السياسية حتى تكون قادرة على إقرار مثل هذه الإجراءات. وأداء ذلك يتطلب معرفة نظرية بما يجب عمله تقوم على الدراسة العلمية للعمليات الاجتماعية، وحركة جماهيرية مزودة بالنظرية العملية.

إن كل اكتشاف ثوري في التاريخ لم يتحقق إلّا حين نضجت الظروف له، وقامت الحاجة إليه. وهكذا لم تتحقق الاكتشافات العظمى للعلم الطبيعي الحديث إلا حين خلق تطور أسلوب الإنتاج شروطها والحاجة إليها. والأمر نفسه صحيح بالنسبة إلى اكتشافات ماركس الاجتماعية.

نظرية حركة الطبقة العاملة

كان إرساء النظرية العلمية الأساسية في أي مجال يعني دائماً التخلص من التحيزات القديمة، ومن هنا فقد اصطدم بمعارضة مصالح معينة. وينطبق هذا بدرجة أكبر على علم المجتمع. فقد أوضح

اكتشاف ماركس كيف يشكل الناس المجتمعات، ويصوغون أفكارهم ومبادئهم، على أساس عملية الإنتاج المادية. وحطم هذا آخر معقل للمثالية ـ مفهوم أن للوعي الإنساني مصدره النهائي في شيء آخر غير العالم المادي ـ ومعه كل فكرة عن قدسية أي مؤسسات إنسانية ومعقوليتها ودوامها. وأوضح اكتشاف ماركس بشكل خاص تناقضات الرأسمالية وضرورة إحلال الاشتراكية محلها. ومن الواضح أنه إذا كان العلم الاجتماعي يوضح هذه الاستخلاصات فإنه لن يصطدم بمعارضة فحسب بل إنه لا يمكن أن يقبل إطلاقاً في إطار النظام الرأسمالي.

وقد ظهرت الماركسية كنظرية لحركة الطبقة العاملة ـ وهي وحدها التي تحتاج هذه النظرية، وداخل صفوفها وحدها يمكن أن تصاغ وتقبل وتستخدم، وبعد أن انتصرت الاشتراكية في بعض البلاد حققت مزيداً من التطور كنظرية للاشتراكية والشيوعية. وقد كان على العلم الاجتماعي المزعوم للمؤسسة البورجوازية بالطبع أن يقر بعض الأفكار المنتقاة عن ماركس ـ وإن يكن من الباب الخلفي إذا أمكن استخدام التعبير وعادة دون اعتراف بذلك ـ لكنه أنكر النظرية الأساسية على الدوام. ونتيجة لذلك يظل علم الاجتماع البورجوازي عند مستوى بدائي وصفي، ودون نظرية أساسية. وأما عن تحديد الأهداف الاجتماعية فإنها تعالج باعتبارها مواضيع للأخلاق أو الدين أو السياسة في تمايز عن العلم.

وللنظرية الماركسية فائدة ثلاثية لحركة الطبقة العاملة. فهي تسلح

الحركة بالمعرفة العلمية للوضع الفعلي للطبقة العاملة، وهي تمكن الحركة من أن تصوغ أهدافها العملية صياغة علمية، وهي ترشد الحركة في وضع الاستراتيجية والتكتيكات اللازمة لبلوغ هذه الأهداف.

ولا تستطيع حركة الطبقة العاملة أن تحول المجتمع دون مساعدة نظرية أساسية. وتعلمها هذه النظرية أن تضع نصب أعينها أهدافاً عملية لا أن تحلم بمثل طوباوية، وألا تقيم سياستها على التعاليم العامة والمواعظ، بل على إدراك الظروف المادية الواقعية وحاجات الشعب.

وينبغي أن نميز عند تطبيق العلم على سياسة الصراع الطبقي بين بعض المبادىء الثابتة من ناحية، وبين السياسات الخاصة التي توضع لمواجهة مواقف ومراحل خاصة للصراع من ناحية أخرى.

ومن الضروري أن نتبع سياسة لصراع الطبقة العاملة ضد الطبقة الرأسمالية توحد دائماً أقصى ما يمكن من قوى لهزيمة العدو الرئيسي، وينبغي أن يشن هذه الصراع حتى النقطة التي تستطيع عندها الطبقة العاملة ـ مع حلفائها ـ كسب السلطة السياسة لإقامة الاشتراكية والتغلب على كل مقاومة لها، ولكي تبلغ الطبقة العاملة مركز القوة هذا فلا بد أن يقودها حزب سياسي يكرس نفسه لهدف الاشتراكية، ويسترشد بالنظرية الاشتراكية العلمية. وتلك مبادئ لا تنتهك ويعني التخلي عنها تخلياً في الممارسة عن هدف الاشتراكية ووسيلة تحقيقه.

فهناك إذن، داخل إطار المبادىء العامة مشكلة التوصل إلى السياسة السلمية لمواجهة كل احتمال قد ينشأ، وينبغي أن نسمح

هنا بقدر كبير من التنوع والارتجال؛ فأولئك الذين يتصورون أن من الممكن أن نحدد مقدماً كل ما سيحدث، وأن نضع قواعد صارمة لتحديد السياسة السليمة، عقائديون جامدون لديهم فكرة غريبة عن تطبيق العلم الاجتماعي.

ومن الممكن والضروري في صراع الطبقة العاملة تحليل الوقائع البارزة لوضع معين، والتنبؤ بالسلوك المحتمل للأفراد والجماعات والطبقات في مثل هذا الوضع، والتوصل على ضوء ذلك إلى خطة للعمل. غير أننا نفتقر في الوقت نفسه إلى أي سيطرة على هذه العوامل؛ فحتى الطريقة التي تنفذ بها القرارات التي تتخذ داخل الحركة تتوقف على إحكام التنظيم أو تسيبه، وعلى خوض المعارك الداخلية، وعلى كل ألوان العوامل الذاتية التي تؤثر في الأفراد. ومن هنا فإن العارض وغير المتوقع يلعب دائماً دوراً كبيراً في سياسة الصراع الطبقي، والقائد الحكيم هو ذلك الذي لا تخامره أية أوهام عن عصمته، والذي يقف دائماً على أهبة الاستعداد لاستخلاص النتائج من التجارب الجديدة.

العلم الاجتماعي والشيوعية

يعني تدعيم الاشتراكية، الذي يتبعه تطور الاشتراكية إلى الشيوعية ـ نهاية استغلال الإنسان للإنسان ومعه نهاية الصراع الطبقي. ومن هنا فإن من الواضح أن مستقبل النشاط الاجتماعي الإنساني سيكون في هذه الحالة مختلفاً للغاية عن ماضيه، مختلفاً إلى حد أن ماركس قال

في مقدمة «نقد الاقتصاد السياسي» إن الانتقال إلى الاشتراكية «ينهي فترة ما قبل التاريخ في المجتمع الإنساني».

وفي ظل الشيوعية ـ كما قال«البيان الشيوعي» ـ «يتركز كل الإنتاج في أيدي اتحاد واسع للأمة بأسرها»، وعندئذٍ ـ على حد قول إنجلز ـ فإن «تنظيم الإنسان الاجتماعي الذي واجهه حتى ذلك الحين كضرورة تفرضها الطبيعة والتاريخ يصبح نتيجة فعله الحر الخاص. وتصبح القوى الموضوعية الخارجية التي حكمت التاريخ حتى ذلك الحين تحت سيطرة الإنسان»[1]. ولن تعود المسألة عندئذ هي مسألة شن صراع طبقي في ظروف تكون فيها كثير من العوامل التي تحدد حصيلته خارج سيطرةالإنسان، بل مسألة تخطيط العمليات الأساسية للحياة الاجتماعية لإشباع الحاجات الإنسانية.

وهذا يتضمن تغير كل أسلوب تطبيق العلم الاجتماعي، إذ يعني تطبيقه عندئذٍ تقدير الحاجات المادية للمجتمع... والموارد المادية والبشرية المتاحة الجارية، وتخطيط الإنتاج والتوزيع وفقاً لذلك. وهكذا يصبح العلم الاجتماعي في تطبيقه نظاماً دقيقاً رياضياً كمياً كالعلوم الطبيعية المطبقة في تقنيات الإنتاج.

ويتوافق هذا التغير مع الوضع الذي«حلت فيه إدارة الأشياء محل حكم الاشخاص» كما قال إنجلز. فليست مهمة العلم الاجتماعي في ظل الشيوعية هي وضع طرق التأثير ووسائله على الكائنات الإنسانية

(١) ف. إنجلز: الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية.

لدفعها بالقوة أو الترغيب إلى نموذج للنشاط الاجتماعي محدد مقدماً، بل مهمته هي وضع خطة للإنتاج والتوزيع للجماعة بأسرها يمكن أن تؤدى بأقل قدر من العمل حتى يستطيع الناس على هذا الأساس أن يستمتعوا بحرية بهذا الازدهار للطاقة البشرية الذي يعد غاية في ذاته بالنسبة إلى الإنسان.

وقد استخلص ماركس وهو يتحدث عن مهام العلم في مخطوطاته الاقتصادية والفلسفية المبكرة أنه: «ومع الزمن سيشمل العلم الطبيعي علم الإنسان، تماماً كما سيشمل علم الإنسان العلم الطبيعي، وسيكون هناك علم واحد».

وسيكون موضوع العلم هو قوانين تطور الطبيعة والمجتمع الإنساني، وأساليب الإنسان ووسائله لضمان الإشباع المستمر لكل حاجاته في حياته الاجتماعية. ولقد كان اكتشاف القوانين الأساسية لنشاط الإنسان الاجتماعي خطوة أساسية نحو هذا التوحيد بين العلوم الذي يعد أمراً ضرورياً كوسيلة لضمان ازدهار الحياة الإنسانية.

الفصل الثالث

أسلوب الإنتاج

إنتاج وسائل الحياة

تجد المادية التاريخية مفتاح قوانين تطور المجتمع في «حقيقة بسيطة هي أن البشرية لا بد أولاً، أن تأكل وتشرب وتجد المأوى والملبس قبل أن تستطيع ممارسة السياسة والعلم والفن والدين الخ..»[1].

فقبل أن يستطيع النّاس القيام بأي شيء لا بد أن يحصلوا على وسائل الحياة: الطعام، والملبس والمأوى.

وهم لا يحصلون على وسائل الحياة كهبة من الطبيعة وإنما بالارتباط معاً لإنتاج ضرورات الحياة وتبادل ما ينتجون.

وهم لا يستطيعون تطوير أي من اهتماماتهم الاجتماعية الأخرى ومتابعتها، إلا على أساس الترابط لإنتاج وسائل الحياة وتبادلها.

---

(١) ف. إنجلز: خطاب على قبر كارل ماركس.

ومن هنا فإن «إنتاج وسائل صون الحياة الإنسانية ثمّ تبادل الأشياء المنتجة بعد الإنتاج هما... أساس كل نظام اجتماعي... وفي كل مجتمع ظهر في التاريخ تحدد توزيع المنتجات ومعه تقسيم المجتمع إلى طبقات بناء على ما ينتج وكيف ينتج وكيف يتم تبادل الناتج»[(1)].

وبهذه الطريقة تتبع المادية التاريخية السبب النهائي لكل حركة المجتمع فترده إلى النشاط الاجتماعي للنّاس في إنتاج وسائل حياتهم وتبادلها - أي إلى ظروف الحياة المادية للمجتمع والتغيرات في ظروف هذه الحياة.

وتعرف الطريقة التي ينتج بها النّاس وسائل حياتهم ويتبادلونها باسم أسلوب **الإنتاج**. وكل مجتمع يقوم على أسلوب للإنتاج هو الذي يحدد في النهاية طابع كل نشاط اجتماعي ومؤسسة اجتماعية.

الإنتاج والملكية

وأسلوب الإنتاج اجتماعي دائماً، لأن كل فرد لا ينتج لنفسه كل احتياجاته المادية، بعمله وحده مستقلاً عن غيره من الأفراد. فالمنتجات المادية التي تحتاجها الجماعة تنتج بعمل كثير من الأفراد، الذين يقومون بذلك- على حد تعبير ماركس-«بتبادل للنشاط» في إنتاج الناتج الاجتماعي الذي يوزع داخل الجماعة.

وهكذا لا بد في دراستنا لأسلوب الإنتاج أن نميز في المقام الأول

---

(١) ف. إنجلز: الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية.

القوى التي يحركها الناس لكي ينتجوا المنتجات ـ الوسائل المادية الفعلية التي يتم بها الإنتاج-وثانياً، العلاقات المتبادلة التي يدخل فيها الناس عند إنتاج المنتجات وتوزيعها.

لا بد أن نميز إذن، بين **قوى الإنتاج** وبين **علاقات الإنتاج**، وهذان معاً يحددان أسلوب الإنتاج. وهكذا فإن أسلوب إنتاج معين يعني الدخول في علاقات إنتاج معينة لكي نستخدم قوى إنتاج معينة. وتتميز أساليب الإنتاج المختلفة بالاختلافات في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

ماذا نعني ـ على وجه الدقة ـ **بقوى الإنتاج**؟

إن أدوات الإنتاج ـ أي الأدوات والآلات ووسائل النقل وما إليها-ضرورية لكي ننتج، لكنها لا تنتج شيئاً بذاتها. فالناس همْ الذين يصنعونها ويستخدمونها. ودون إناس تتوافر لديهم مهارة صنع أدوات الإنتاج واستخدامها لايمكن أن يكون هناك إنتاج.

ومن هنا، فإن قوى الإنتاج تتألف من أدوات الإنتاج والناس الذين يستخدمون هذه الأدوات بخبرتهم ومهارتهم. فقوة العمل- بخبرتها ومهارتها ـ جزء من قوى الإنتاج، وكلما زادت خبرتها وزدات مهارتها، زادت قدرتها كقوة إنتاج.

وفيما بعد يصبح العلم جزءًا رئيسياً من قوى الإنتاج.

وماذا نعني **بعلاقات الإنتاج**؟

إن هذه العلاقات جزئياً علاقات بسيطة ومباشرة يدخل فيها النّاس

مع بعضهم البعض خلال عملية الإنتاج الفعليةذاتها ـ علاقات بسيطة ومباشرة بين أناس ينغمسون في مهمة إنتاجية مشتركة.

ولكن حين يقوم الناس بالإنتاج فإنهم بالضرورة يدخلون في علاقات إنتاجية لا ببعضهم البعض فحسب، بل كذلك **بوسائل الإنتاج** التي يستخدمونها.

ونحن نعني «بوسائل الإنتاج» شيئاً أكثر من أدوات الإنتاج. إننا نعني كل تلك الوسائل اللازمة لإنتاج المنتجات النهائية- والتي لا تشمل الأدوات وحسب (وهي جزء من قوى الإنتاج) بل تشمل كذلك الأرض والمواد الأولية والمباني التي يجري فيها الإنتاج وما إلى ذلك.

وهكذا، فإن من الضروري للناس في قيامهم بالإنتاج أن ينظموا اجتماعياً علاقاتهم المتبادلة بوسائل الإنتاج. وتلك هي الطريقة التي تنشأ بها **علاقات الملكية**. ففي الإنتاج الاجتماعي تصبح وسائل الإنتاج ملكية لمختلف الأشخاص أو مجموعات الأشخاص. لأن من الضروري عند القيام بالإنتاج والتبادل أن تتم بعض الترتيبات الملزمة لأفراد المجتمع ـ والتي يعرف وفقاً لها من هو صاحب الحق بالتصرف في مختلف وسائل الإنتاج. وفي الناتج الذي ينتج بالعمل بهذه الوسائل.

ولا يتم هذا التنظيم لعلاقات الناس المتبادلة بوسائل الإنتاج ـ وبالتالي لنصيبهم في الناتج ـ نتيجة لفعل جماعي مدروس ـ لأي قرار عام أو «عقد اجتماعي» ـ وإنما هو يأتي نتيجة لعملية غير واعية أو

تلقائية. ويتوصل الناس إلى تنظيم علاقاتهم المتبادلة بوسائل الإنتاج ـ وبالتالي لتنظيم التصرف في الناتج الاجتماعي أيضاً ـ بطريقة تتلاءم مع قوى الإنتاج ـ وإلا لما استطاعوا القيام بالإنتاج، وهم حين يدخلون هذه العلاقات خلال عملية الإنتاج يعونها **كعلاقات ملكية** ملزمة اجتماعياً وقانونياً.

وفي الإنتاج البدائي للغاية الـذي كانت تقوم به قبيلة من الصياديين، كان الصيادون يرتبطون بعلاقات بسيطة مباشرة مع بعضهم البعض كزملاء صيد، زملاء قبيلة، ولم تكن الأرض التي يصيدون فيها، والحيوانات التي يصطادونها، تعتبر ملكاً لأفراد أو مجموعات بعينها. فقد كانت القبيلة كلها تنظم رحلات الصيد، وما كانوا يعودون به من الصيد كان يعتبر ملكية مشتركة توزع بين أفراد القبيلة.

ولكن حين ينشأ تقسيم العمل، ويتخصص شخص في إنتاج هذا الشيء وآخر في إنتاج ذاك، يبدأ النظر إلى الأداة المستخدمة باعتبارها ملكية أشخاص بعينهم، وكذلك يصبح الناتج مملوكاً للمنتج، يتصرف فيه بنفسه. وبالمثل، حين تستأنس الحيوانات وتربى القطعان، تصبح القطعان ملكية عائلات بعينها، وملكية رب العائلة، وفي مرحلة لاحقة تصبح الأرض ملكية خاصة.

وهكذا فنتيجة لتطور قوى الإنتاج ـ لأن تطور الزراعة والحرف وما إليها هو بالتحديد تطور لقوى الإنتاج ـ ونتيجة لتقسيم العمل الذي يصحب هذا التطور تنشأ بالتدريج ملكية أشخاص مفردين

أو مجموعات من الأشخاص لوسائل الإنتاج. وبعبارة أخرى تنشأ الملكية الخاصة.

ونسطيع هنا أن نرى بالفعل أن القوة الدافعة في التطور الاجتماعي هي تطور قوى الإنتاج.

وعلاقات الملكية هي في الأساس علاقات اجتماعية بين الناس نشأت عن الإنتاج. ولدى الوهلة الأولى تبدو علاقات الملكية على شكل علاقات بسيطة ذات طرفين بين الناس والأشياء، بين الملاك الأفراد والملكية التي يحوزون. لكن الأمر ليس كذلك. فروبنسون كروزو في جزيرته لم يكن مالكاً وإنما مجرد رجل يعيش في جزيرة، فعلاقات الملكية علاقات اجتماعية مركبة بين الناس في المجتمع وليست علاقات بسيطة بين الناس والأشياء. فالناس خلال الإنتاج الذي يقومون به يرسون علاقات اجتماعية، أو علاقات إنتاج، بين بعضهم البعض تكون وسائل الإنتاج بناء عليها ملكية هذا الفرد أو ذاك، أو هذه المجموعة أو تلك، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الناتج الذي ينتج.

ومن هنا فإن علاقات الملكية طرق لتنظيم علاقات الناس المتبادلة في عملية استخدام وسائل الإنتاج والتصرف في الناتج.

والحديث عن الملكية ليس أكثر من طريقة لإعطاء تعبير قانوني لهذه العلاقات المتبادلة بين الناس في المجتمع، فهي كعلاقات ملكية تبدو علاقات إلزامية، تقيد المجتمع وكل فرد من أفراده.

وهكذا إذن، نستطيع أن نعرف علاقات الإنتاج بأنها العلاقات

المتبادلة التي يدخل فيها الناس خلال عملية الإنتاج والتصرف في الناتج، والتي يعونها كعلاقات ملكية.

وعلاقات الإنتاج القائمة في أي مجتمع بعينه تشكل التركيب الاقتصادي لهذا المجتمع.

الاستغلال

يتم تملك منتجات النشاط الإنتاجي بطرق مختلفة، ومن ثم توزع بطرق مختلفة بين أفراد المجتمع، طبقاً لطراز التركيب الاقتصادي السائد.

فما الذي يحدد الطريقة التي يتم بها تملك الناتج في المجتمعات المختلفة؟

إن شكل ملكية وسائل الإنتاج، طبيعة علاقات الملكية، هو عموماً الذي يحدد شكل تملك وسائل الحياة والطريقة التي توزع بها.

ففي المجتمعات البدائية للغاية تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية مشتركة، ويحتفظ بها المنتجون بشكل مشترك. وتلك نتيجة للطابع البدائي للغاية لأدوات الإنتاج. ومع الأدوات والمعدات البدائية للغاية لا يكاد يظهر تقسيم للعمل، فعلى الناس أن يعملوا بشكل مشترك لكي يعيشوا، ويؤدي العمل المشترك إلى الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، ووفقاً لذلك تتقاسم الجماعة كلها ثمار الإنتاج كما هي، فكما أن وسائل الإنتاج ليست ملكية فرد بعينه أو مجموعة بعينها فإن الناتج لا يتملكه فرد أو مجموعة. وهذا الأسلوب البدائي للحياة ليس مريحاً

ولا متحضراً ولا مأموناً، لكنه يكشف داخل القبيلة عن أخوة وتضامن مشتركين.

وفي المجتمع الاشتراكي، تعود وسائل الإنتاج لتصبح مملوكة اجتماعياً، ومرة أخرى فإن الناتج مملوك اجتماعياً، ويوزع «لكل حسب عمله» في المرحلة الأولى للمجتمع الاشتراكي، و«لكل حسب حاجته» في مرحلة المجتمع الشيوعي كامل التطور.

ولكن في كل المجتمعات التي عرفها التاريخ بين الشيوعية البدائية والاشتراكية ـ بين الإنتاج البدائي والإنتاج الاجتماعي الكبير الحديث ـ لا نجد وسائل الإنتاج مملوكة اجتماعياً بل هي ملكية أفراد أو مجموعات، ووسائل الإنتاج ذات الأهمية الحاسمة مملوكة لأقلية في الجماعة. ونتيجة لذلك، فإن من يمتلكون وسائل الإنتاج قادرون ـ بحكم مركزهم كملاك ـ على أن يتملكوا نصيب الأسد من الناتج. وهكذا يصبح ممكناً لهم أن يعيشوا على ثمار عمل الآخرين وبعبارة أخرى، أن يستغلوا الآخرين.

كيف نشأ مثل هذا الوضع؟

في المقام الأول يحطم تقسيم العمل النظام البدائي للإنتاج المشترك للقبيلة بأسرها، ويؤدي إلى أن تنتقل ملكية وسائل الإنتاج بالتدريج إلى أيدي أفراد ومجموعات بعينها، ويأتي مع هذا التملك الخاص للناتج، لأن الناتج يتملكه من يتملك وسائل الإنتاج؛ فمع انتقال القطعان من الحيازة المشتركة للقبيلة إلى ملكية أرباب العائلات الأفراد، ومع تخصيص الأرض المنزوعة لاستخدام عائلات مفردة،

ومع ظهور الحرف، يكف الناتج عن أن يكون حيازة مشتركة، ويصبح ملكية خاصة.

وفيما بعد يبدأ مع الملكية الخاصة أيضاً، تحول الناتج إلى سلعة ـ وهي عملية تكتمل نهائياً في المجتمع الرأسمالي حين يتخذ الناتج كله عملياً شكل السلع.

ونحن نسمي المنتجات «سلعاً» حين يتم تبادلها مع غيرها من المنتجات: فالسلع هي منتجات تنتج بهدف مبادلتها بمنتجات أخرى، يقول إنجلز، في «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»: «أدى ظهور الملكية الخاصة في القطعان ومواد الترف إلى التبادل بين الأفراد، وإلى تحول المنتجات إلى سلع» . ففي حين كان الناس في ظل أسلوب الإنتاج المشاعي يتقاسمون منتجاتهم فيما بينهم، وبذلك يقومون «بتبادل النشاط» لا بتبادل المنتجات، فإن المالك ـ حين تتطور الملكية الخاصة ـ لا يحتاج بالضرورة إلى الناتج الذي تملكه بل يبادله بغيره من المنتجات.

ولهذا الأمر آثار بعيدة المدى. ويستطرد إنجلز قائلاً: «وحين لم يعد المنتجون يستهلكون منتجاتهم بشكل مباشر، بل يتركونها تنتقل من أيديهم في فعل التبادل، فإنهم يفقدون السيطرة عليها، إنهم لم يعودوا يعرفون ماذا تصبح، وهكذا وجدت إمكانية أن تستخدم يوماً ما ضد المنتج لاستغلاله وقهره»[1].

---

(١) ف. إنجلز: أصل العائلة... ـ الفصل الخامس.

وإذ ينمو التبادل السلعي ـ ومعه استخدام النقود ـ فإنه يعمل بقوة في تحطيم كل أساليب الإنتاج المشاعية السابقة، ويركز الملكية في أيدي البعض في حين تنزع ملكية الآخرين. والنتيجة الحتمية لنمو الملكية الخاصة هي انقسام الجماعة إلى من «يملكون» ومن «لا يملكون»، من لديهم ملكية ومن ليست لديهم، الملاك وغير الملاك.

وفي المقام الثاني، يرتبط تقسيم العمل الذي ترتبت عليه هذه النتائج بنمو إنتاجية العمل، ففي حين كان العمل الإنتاجي لقبيلة بأسرها فيما مضى لا يكاد ينتج ما يكفي لإشباع الحاجات الدنيا لكل المنتجين فإن العمل ينتج الآن فائضاً. فالذين يعملون يمكنهم أن ينتجوا ما يكفي لإشباع حاجاتهم الأساسية إلى جانب شيء إضافي. ومن هنا تنشأ إمكانية أن يتملك من يملكون وسائل الإنتاج ـ ودون عمل ـ فائض عمل الآخرين، وما أن تظهر هذه الإمكانية حتى تجد من يستفيد منها.

وكانت العبودية إحدى النتائج الأولى. فما أن يستطيع المنتج أن ينتج بعمله أكثر مما يستهلك حتى يصبح من المفيد للبعض أن يستعبدوا آخرين، وهكذا يظهر السادة والعبيد، ويتملك السادة لأنفسهم كل ناتج عمل العبيد ولا يبقون لهم إلا ما يكفي لكي يحفظ أودهم.

والعبودية هي أبسط أشكال استغلال الإنسان للإنسان وأكثرها مباشرة. لكن هذا لا يعني أنها كانت بالضرورة أول شكل له. فربما كانت مختلف الصور التي كان الرئيس أو المالك ينتزع بها خدمات أو أتاوة من الآخرين الذين هبطوا إلى درجات مختلفة من التبعية له قديمة

قدم العبودية أقلّه. وهناك شكل بسيط آخر للاستغلال هو الاستغلال الإقطاعي، استغلال الملاك الإقطاعيين للأقنان كما كان منتشراً في أوروبا أثناء العصور الوسطى. وهنا لا يمتلك النبيل القن كما كان السيد يمتلك العبد، لكنه يمتلك الأرض، والقن مقيد كلية بالأرض سواء بالقانون أو بقوة الظروف: ثم يسمح للقن بالحصول على معيشته من الأرض بشرط أن يعطي النبيل جزءًا من الناتج. وهناك شكل ثالث للاستغلال هو الاستغلال الرأسمالي؟ استغلال الرأسماليين للعمال بالأجر. وهنا نجد العمال أحـراراً قانوناً، بمعنى أنهم يستطيعون أن يمضوا إلى حيث يريدون، وأن يعملوا لدى من يريدون، لكنهم محرومون من وسائل الإنتاج، ولا يستطيعون أن يعيشوا إلا ببيع قوة عملهم للرأسماليين، وهؤلاء كملاك لوسائل الإنتاج يمتلكون الناتج.

ولكن أياً كان شكل الاستغلال فإنّ الجوهر دائماً واحد: فالمنتجون ينتجون فائضاً يزيد عن احتياجاتهم الأساسية، وهذا الفائض يمتلكه غير المنتجين بحكم تمتعهم بشكل من أشكال الملكية.

ومن هنا فإنّ الاستغلال يعني ـ بالنسبة إلى المنتجين ـ أنهم لا يستخدمون بأنفسهم لأنفسهم سوى جزء من مجموع عملهم ـ لإنتاج حاجاتهم ـ وأن الباقي يأخذه آخر ويستخدمه. وحين زادت إنتاجية العمل بحيث يستطيع المنتجون أن ينتجوا فائضاً يزيد عما يحتاجونه لأنفسهم، فإن جزءًا من عملهم يصبح فائض عمل ـ ويعني الاستغلال أن شخصاً آخر يأخذ هذا العمل الفائض ويتملك ناتجه، بحكم وضعه

كمالك، ويستطيع المستغِلون ـ بالاستيلاء على عمل الآخرين ـ أن يعيشوا عيشة طيبة دون أن يكون عليهم أن يعملوا.

يقول ماركس في «رأس المال»:

«ولا يكمن الفارق الأساسي بين مختلف أشكال المجتمع الاقتصادية، بين مجتمع قائم على عمل العبيد ومجتمع قائم على العمل بالأجر إلا في الأسلوب الذي ينتزع به فائض العمل في كل حالة من المنتج الفعلي، من العامل»[1].

وتطور الإنتاج وتطور الملكية هما اللذان يولدان الاستغلال. ويعني الاستغلال أن يعيش بعض الناس ـ أقلية المجتمع ـ بحكم ملكيتهم دون عمل على ثمار عمل الآخرين ـ الأغلبية.

وينتج من ذلك أن الناتج الاجتماعي في كل أسلوب للإنتاج يتضمن استغلال الإنسان للإنسان، يوزع بحيث يحكم على غالبية الناس ـ على من يعملون ـ بالكدح مقابل أدنى ضرورات الحياة. صحيح أنه تنشأ أحياناً ظروف مواتية يستطيعون فيها أن يكسبوا المزيد، لكنهم في أغلب الأحيان لا يحصلون إلا على الحد الأدنى ـ وأحياناً ما، لا يحصلون حتى على ذلك. ومن ناحية أخرى، تتمتع الأقلية، ملاك وسائل الإنتاج، أصحاب الملكية، بالفراغ والترف، وينقسم المجتمع إلى أغنياء وفقراء.

---

(١) ك. ماركس: رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع، القسم الأول.

وينتج من ذلك أيضاً، أننا إذا أردنا أن نقضي على طرفي الفقر والغنى، فإن هذا لا يمكن أن يتم بمجرد الدعوة إلى أسلوب جديد لتوزيع الناتج الاجتماعي؛ فالمجتمع الرأسمالي مثلاً، لا يمكن إصلاحه بمجرد إصدار مرسوم بالتوزيع المتساوي للمنتجات كما تستهدف الشعارات الإصلاحية مثل «التوزيع العادل لعائدات العمل» و«أنصبة عادلة للجميع»، لأن توزيع وسائل الاستهلاك يقوم على ملكية وسائل الإنتاج، وهذه الأخيرة هي التي ينبغي أن تهاجم.

يقول ماركس في «رأس المال» «إن ما يسمى بعلاقات التوزيع يتوافق مع أشكال خاصة محددة تاريخياً لعملية الإنتاج والعلاقات المتبادلة التي يرتبط بها الناس في عملية إنتاج الحياة الإنسانية ويقوم عليها. والطابع التاريخي لعلاقات التوزيع هذه هو الطابع التاريخي لعلاقات الإنتاج. وهي لا تعبر إلا عن جانب واحد منها فحسب. فالتوزيع الرأسمالي يختلف عن أشكال التوزيع التي تنشأ عن أساليب إنتاج أخرى. ويختفي كل شكل من أشكال التوزيع مع اختفاء الشكل الخاص للإنتاج الذي نبع منه والذي يتجاوب معه»[1].

الطبقات والصراع الطبقي

مع تطور الإنتاج الاجتماعي بعد المشاعية البدائية انقسم المجتمع إلى مجموعات تشغل أماكن مختلفة في الإنتاج الاجتماعي ككل، ولها علاقات مختلفة بوسائل الإنتاج. ومن هنا مناهج مختلفة

(١) ك. ماركس: رأس المال، المجلد الثالث، الفصل ٥١.

للحصول على نصيبها من الناتج. وتشكل هذه المجموعات **الطبقات الاجتماعية**، وتمثل علاقاتها العلاقات الطبقية أو التركيب الطبقي لمجتمع ما.

ووجود الطبقات هو نتيجة لتقسيم العمل في الإنتاج الاجتماعي، وتنشأ عن تقسيم العمل أشكال للملكية الخاصة، ومن ثم انقسام المجتمع إلى طبقات. يقول ماركس وإنجلز في «الإيديولوجية الألمانية»: «إن مختلف مراحل التطور في تقسم العمل هي بالدقة مختلف أشكال الملكية. ويعني هذا أن المرحلة القائمة من تقسيم العمل تحدد أيضاً علاقات الأفراد فيما بينهم بالنسبة إلى مواد العمل وأدواته ومنتجاته».

ومن هنا، فإن ما يشكل الطبقات وغيرها ليس بالدرجة الأولى الفروق في الدخل أو العقلية أو العادات كما يفترض البعض بشكل مبتذل، وإنما هو الأماكن التي تشغلها في الإنتاج الاجتماعي، والعلاقات التي تربطها بوسائل الإنتاج، وهذا ما يحدد الفروق بينها في الدخل والعادات والعقلية ما إليها.

وقد أوضح لينين في مقاله «الاشتراكية المبتذلة والنارودنية» أن «السمة الرئيسة التي تميز الطبقات هي المكان الذي تشغله في الإنتاج الاجتماعي، وبالتالي العلاقات التي تربطها بوسائل الإنتاج».

وقدم لينين في مقاله «بداية عظيمة» التعريف التالي الأكثر شمولاً للطبقات:

«الطبقات مجموعات كبيرة من الناس تختلف عن بعضها البعض في المكان الذي تشغله في نظام للإنتاج الاجتماعي محدد تاريخياً، وفي علاقتها بوسائل الإنتاج (وهي علاقة تحدد وتصاغ في أغلب الأحوال في شكل قانون)، وفي دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، وبالتالي في حجوم الثروة الاجتماعية التي تحصل عليها ومنهج اكتسابها لنصيبها من هذه الثروة. فالطبقات مجموعات من الناس يمكن لإحداها أن تتملك عمل الأخرى نتيجة للأماكن المختلفة التي تشغلها في النظام المحدد للاقتصاد «الاجتماعي».

ومع ظهور الطبقات تظهر التناحرات الطبقية والصراع الطبقي.

وتكون الطبقات متناحرة حين تشغل في الإنتاج الاجتماعي أماكن لا تستطيع بحكمها طبقة ما أن تحصل على نصيبها من الثروة الاجتماعية وتزيده إلا على حساب الأخرى. وهكذا فإن العلاقات بين المستغِلين والمستغَلين علاقات عدائية دائماً، وكذلك تكون العلاقة بين طبقة استغلالية وأخرى حين تتنازع أساليبهما في الاستغلال، أي حين يقف انتزاع واحدة منها لفائض العمل في طريق انتزاع الأخرى له. وهكذا كانت العلاقات بين البورجوازية الناشئة والنبلاء والإقطاعيين مثلاً، علاقات عدائية لأن إحدى هاتين الطبقتين لم تكن تستطيع أن تبقى على أسلوبها في الاستغلال والأخرى لم تكن تستطيع أن تطور منهجها إلا على حساب الطبقة الثانية. كذلك كان هناك تناحر بين الرأسماليين الصناعيين وكبار ملاك الأرض في إنجلترا في القرن التاسع عشر.

يقول إنجلز: «وهذه الطبقات المتحاربة هي دائماً نتاج ظروف الإنتاج والتبادل، باختصار، نتاج الظروف الاقتصادية لعصرها»[1].

والمجتمع القائم على الاستغلال ينقسم حتماً إلى طبقات متناحرة. ومثل هذا المجتمع تمزقه المنازعات الطبقية ـ دائماً بين المستغِلين والمستغَلين، وأحياناً بين المستغِلين المتنافسين.

ولهذا السبب بدأ «البيان الشيوعي» بقوله: «إن تاريخ كل مجتمع قائم حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي».

ويمتد هذا الصراع الطبقي بجذوره إلى المنازعات في المصلحة المادية بين مختلف الطبقات ـ المصالح الاقتصادية المتنازعة الناشئة عن الأماكن المختلفة التي تشغلها مختلف الطبقات في الإنتاج الاجتماعي، وأساليبها المختلفة في الحصول على نصيبها من الثروة الاجتماعية وزيادته.

وبالطبع ليست كل العلاقات الطبقية تناحرية. فإذا كان هناك أكثر من منهج للاستغلال يستخدم لانتزاع فائض العمل، فإن هذا يعني أن المجتمع يقوم على أكثر من شكل للملكية، وأن له تركيباً طبقياً معقداً يحوي أكثر من طبقة مستغِلة، وأكثر من طبقة مستغَلة. وليس هناك في هذه الحالة تناحر أساسي بين مختلف طبقات المستغِلين. بالعكس، إن هذه الطبقات حلفاء محتملون ضد المستغَلين ـ وإن كانت الاختلافات

---

(١) ف. إنجلز: الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية، الفصل الأول.

في عاداتها وعقليتها وأهدافها، الناشئة عن الاختلافات في علاقاتها بوسائل الإنتاج قد تمنعها من أن تعمل معاً، وقد يستغلها المستغَلون أحياناً لإثارة طبقة ضد أخرى. وهكذا ففي بلد فيه صناعة رأسمالية وزراعة فلاحية مثلاً ليست العلاقات بين الطبقة العاملة في المدينة والفلاحين المستغَلين علاقات عدائية.

كذلك في المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي لا تزال توجد حتى اليوم طبقتان متميزتان، هما العمال والفلاحون السوفيات ـ وإن كان التمييز بينهما يتلاشى. ويضرب هذا التمييز الطبقي ـ ككل التمايزات الطبقية ـ بجذوره إلى اختلاف الأماكن التي تشغلها الطبقات في الإنتاج الاجتماعي، فالعمال السوفيات يعملون في منشآت الدولة المملوكة اجتماعياً لكل المجتمع في شخص الدولة الاشتراكية، أما الفلاحون السوفيات فيعملون في منشآت جماعية تعاونية هي المزارع الجماعية. ويقوم التمييز الطبقي على التمييز بين الملكية العامة وملكية المجموعة. لكن أياً من الطبقتين لا تستغل الأخرى، وأياً منهما لا تحصل على نصيبها من الثروة الاجتماعية أو تزيده على حساب الأخرى، ومن هنا فليس هناك تناحر بينهما.

التكوينات الاقتصادية ـ الاجتماعية

رأينا أن أسلوب الإنتاج يشمل عاملين ـ قوى الإنتاج التي تتألف من أدوات الإنتاج والناس الذين تتوافر لهم خبرة الإنتاج ومهارته،

وعلاقات الإنتاج. وهذه الأخيرة في مجموعها تشكل التركيب الاقتصادي للمجتمع. وتمثل التركيبات الاقتصادية المختلفة كثيراً من التكوينات الاقتصادية التي ظهرت إلى الوجود ثم تعاقبت في تاريخ البشرية. والتركيبات الاقتصادية للإنسان في المجتمع لا تأتيه منحة جاهزة من القدر، ومعدة لاستخدامه إلى الأبد، وإنما هي تتطور إذ يغير الناس علاقتهم بالطبيعة في الإنتاج ومن ثم يغيرون علاقاتهم ببعضهم البعض. يقول ماركس في مقدمة الطبعة الألمانية الأولى من «رأس المال»: «إن وجهة نظري» تعتبر «التكوينات الاقتصادية للمجتمع عملية من عمليات التاريخ الطبيعي».

فما الذي يشكل الفارق بين تكوين اقتصادي وآخر؟ وكيف يمكن تصنيف مختلف أنواع التكوينات الاقتصادية الاجتماعية؟

إن الفروق بين التكوينات الاقتصادية هي فروق في علاقات الإنتاج، وتحدد مختلف أنواع التكوين الاقتصادي والاجتماعي على ضوء مختلف أنواع علاقات الإنتاج، ويعتمد الناس دائماً في معيشتهم على وسائل إنتاج محددة معينة. والعلاقات التي يقيمها الناس مع بعضهم والتي تحدد من يؤدي العمل الإنتاجي، ومن يملك وسائل الإنتاج، ومن يملك حقاً ما على الناتج، هي علاقات الإنتاج التي تحدد الفروق بين التكوينات الاقتصادية الاجتماعية التي تتابعت في مجرى التاريخ.

وهناك تمييز أساسي في المقام الأول عند تصنيف مختلف

أنواع التكوينات الاقتصادية التي تشكلت تاريخياً بين التكوينات ذات الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتكوينات ذات الملكية الخاصة.

فلقد كان الناس عند ظهورهم الأول من عالم الحيوانات مترابطين في مجموعات صغيرة يسهم كل القادرين فيها في الإنتاج، وكانت وسائل الإنتاج مملوكة بشكل مشترك، والناتج تتقاسمه المجموعة، ولكل من أفرادها حق متساو فيه. وتشهد بذلك الاستنتاجات التي نتوصل إليها مما نعرفه عمن بقي من الشعوب البدائية، فضلاً عن أن الشعوب البدائية للغاية لم يكن يمكن أن تعيش بطريقة أخرى. وأطلق على هذا النوع من الاقتصاد «الشيوعية البدائية»، ولا يكاد يكون هناك شك في أن هذه النوع ظل هو اقتصاد الإنسان لفترة طويلة جداً ـ أما ما يثير الجدال فهو مسائل ثانوية عن علاقات القرابة والعادات والمعتقدات الاجتماعية وما إلى ذلك.

وتمثل الاشتراكية الحديثة من جديد تكويناً اقتصادياً، وسائل الإنتاج فيه مملوكة اجتماعياً. ويرجع الفارق الكبير بينها وبين الشيوعية البدائية إلى حقيقة أن أدوات الإنتاج من نوع قوي ومتقدم للغاية، وأن الإنتاج يتم على نطاق واسع. ولم يعد الناس أفراداً في عشيرة، يرتبطون ببعضهم وبالأرض ـ وسيلة إنتاجهم الرئيسة ـ بروابط المشاعة. فالأرض ووسائل الإنتاج لم تعد مقسمة بين مشاعات صغيرة تخضع كل منها لوسائل إنتاجها، بل إن وسائل الإنتاج مملوكة اجتماعياً على نطاق واسع، و الإنتاج كله مخطط لمصلحة المجتمع ككل، وإذ يقترب

الإنتاج من نقطة الوفرة المطلقة فإن هذا التكوين الاقتصادي ينتقل من المرحلة التي يتحدد بها الحق على الناتج حسب العمل المؤدى إلى المرحلة التي يتحدد بها بالحاجة فحسب.

وفي بعض المناطق اضطربت طريقة الحياة الشيوعية البدائية في النهاية بسبب تحسينات التقنية التي أدت إلى تقسيم العمل، وإنتاج فائض، وتبادل السلع، وتكون الملكية الخاصة. وقد وقعت هذه الأحداث في الماضي البعيد، ولم تسجل قطّ، وهكذا لا نستطيع اليوم إلا أن نضع استنتاجات محتملة إلى هذا الحد أو ذاك بشأن مكان حدوثها والمسار الدقيق الذي اتبعته. لكن الطابع الدقيق لعلاقات الإنتاج في المجتمعات الطبقية الأولى محل استنتاجات تحتمل التأويل. فليست هناك سوى تسجيلات مدونة قليلة ـ وفي كثير من الحالات لا توجد تسجيلات على الإطلاق. وفي حين يستطيع علماء الآثار أن ينقبوا عن بقايا القوى الإنتاجية فإن علاقات الإنتاج لا تترك خلفها مثل هذه الآثار المادية. وأقصى ما يمكن القيام به هو التوصل إلى استنتاجات من تنوع حجوم المنازل ومعداتها وأثاث القبور وما إلى ذلك.

والمعيار الأساسي الذي يميز مختلف التكوينات الاقتصادية للمجتمع المنقسم طبقياً هو أسلوب الاستغلال، أو أسلوب انتزاع فائض العمل من المنتجين والمطالبة بناتج هذا العمل. وتحديد أسلوب الاستغلال يحدد في الوقت نفسه الملكية والعلاقات الطبقية في المجتمع.

وحين يكون الإنتاج زراعياً أساساً ـ كما كان الحال في كل المجتمعات حتى فترة متأخرة نسبياً من التاريخ ـ فإن الأسلوب الرئيسي للاستغلال لا بد وأن يكون انتزاع فائض العمل من المنتجين الزراعيين. فوسيلة الإنتاج الأساسية هي الأرض، ومن هنا فإن من الضروري لفهم منهج الاستغلال أن نعرف كيف كان المنتجون الأول يفلحون الأرض، وكيف كانوا يرتبطون بها.

وقد يبدو أنه في المجتمعات الطبقية الأولى ـ وينبغي أن نذكر أن هذه المجتمعات عاشت عدة آلاف من السنين قبل أن يبدأ التاريخ المدون مع الإغريق والرومان ـ كان فائض العمل ينتزع من المنتجين الأول بطرق مختلفة، أحياناً بالعمل الإجباري، ودائماً بفرض شكل من أشكال الأتاوة التي كانت تفرض من جانب حكام مركزيين كثيراً ما كانوا يزعمون أنهم آلهة، ويدينون بقوتهم إلى أنهم يحتكرون المعادن النادرة، وكثيراً ما كانوا يديرون موارد المياه وشبكات الري، أو من جانب غزاة ملكيين أو من يعينونهم ممثلين لهم أو حكاماً، عيناً أو في شكل ضرائب ، أو من جانب السادة المحليين.

وكانت مثل هذه الأتـاوة تفرض في الأصل على جماعات المنتجين الذين لا تزال توجد بينهم بقايا قوية من الشيوعية البدائية. ويصف ماركس منهج الاستغلال في الهند التي تتسم بنموذج الإنتاج«الشرقي» أو «الآسيوي» الذي كان سائداً قبل الغزو البريطاني فيتحدث عن «مشاعات القرية القائمة على الملكية المشتركة للأرض»

التي «سحقتها الضرائب». ولم يكن المنتجون في هذه المشاعات ـ ولم يكونوا يعملون في الزراعة وحدها بل كذلك في مختلف أشكال العمل الصناعي البدائي ـ «يواجهون ملاك أرض خاصين»، بل بالأحرى يواجهون «دولة تقف فوقهم كأنها مالك أرضهم وفي الوقت نفسه مليكهم»[1].

وحالماً يزداد التبادل السلعي تطوراً ـ وتتطور معه قوة النقود ـ كان النظام المشاعي أو العشائري الأصلي ـ الذي عاش داخل إطار أساليب الاستغلال الأسبق ـ يزداد تمزقاً. وأصبحت الأرض عندئذ قابلة للشراء والبيع والرهن، ونزعت ملكية الحيازات المشاعية، وصارت الأرض ملكية خاصة، الأمر الذي أدى حتماً إلى ظهور حيازات كبيرة. كما خسر المنتجون فائض العمل في شكل فوائد القروض، وفي حين افتقر أغلبهم أصبح قليل منهم أغنياء وتحولوا هم أنفسهم إلى مستغِلين.

وخاصية العبودية ـ كمنهج متميز قديم للاستغلال ـ هي أن شخص العبد مملوك للسيد، الذي يمتلك كذلك الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج، ويدفع العبد للعمل وفق ما يراه ملائماً. ومن الواضح أن العبيد قد امتلكو في البداية عن طريق الأسر، ولكن مع تطور التبادل السلعي أصبحوا سلعاً تباع وتشترى، بحيث أصبح العبيد يمثلون استثماراً نقدياً ومصدراً للدخل، وفضلاً عن ذلك فقد استعبد الكثيرون بسبب الديون.

ومن المحتمل أن تكون العبودية هي سمة أول مجتمع منقسم

---

(١) ك. ماركس: رأس المال، المجلد الثالث، الفصول ٢٠، ٢٣، ٤٧.

طبقياً بحيث بدأ استغلال العبيد حالما بدأ الاستغلال، ووجد إلى جانب استغلال المنتجين الزراعيين غير العبيد كمصدر لثروة وقوة إضافيتين لجزء من الطبقات المالكة. وهكذا وجد عبيد المعبد وعبيد المنزل والعبيد العاملون في تشغيل المعادن وما إلى ذلك. لكن التكوين الاقتصادي العبودي المحدد لم يظهر إلا حين أصبح شراء العبيد لاستخدامهم في الصناعات الاستخراجية وغيرها مربحاً نتيجة لتطور التبادل السلعي والملكية الخاصة للأرض، أو حين افتقر جزء كبير من الفلاحين نتيجة للديون أو غيرها من ألوان الاغتصاب، ونزعت ملكيتهم وحل العبيد محلهم ـ وباختصار حين أصبحت العبودية المنهج الرئيسي أو السائد لانتزاع فائض العمل كما حدث في ضياع العبيد الكبيرة في روما القديمة.

ونود أن نشير عرضاً إلى أنّ أنقى نظام عبودي وجد كان هو نظام مزارع الولايات الجنوبية في أميركا الذي انتهى منذ أقل من قرن. وقد كان هذا النظام اقتصاد إنتاج سلعي يعتمد على التجارة مع الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية التي سرعان ما سيطرت عليه. وكان العبيد يشترون نقداً من تجار العبيد الذين لعبوا دوراً كبيراً للغاية في التراكم البدائي لرأس المال. ويوضح هذا حقيقة أن العبودية بذاتها لا تكفي لتعريف تكوين اقتصادي اجتماعي واحد فريد، وليست خاصة بمرحلة بعينها من التطور الاقتصادي. والحق إن العبودية كانت سمة لكثير من التكوينات الاقتصادية منذ أقدم العصور حتى عهد قريب للغاية، تماماً كما كان

العمل بالأجر، وليس ثمة تكوين اقتصادي للمجتمع المنقسم طبقياً لا يحوي سوى أسلوب واحد للاستغلال ويكون بذلك طرازاً «خالصاً». فكل تكوين اجتماعي ظهر إلى حيز الوجود على مدار التاريخ ينبغي فهمه باعتباره تركيبة تشكلت تاريخياً من أساليب استغلال مختلفة تطبق على طراز خاص من العمل، عند مستوى تقني محدد، ويكون لواحد من هذه الأساليب السيادة فيها.

وينشأ الطراز الخاص من التكوينات الاقتصادية المعروف باسم الإقطاع حين تمتلك الأرض نبالة موروثة، وحين يكون للفلاحين ـ الذين يمتلكون أدوات إنتاجهم ـ حق استعمال الأرض ـ التي قد يربطون بها قانوناً كأقنان ـ بشرط أن يدفعوا مستحقات عينية أو نقدية أو الاثنين معاً للنبلاء، وحين يوجد بالمثل حرفيون وصناعيون صغار تابعون للنبلاء الذين يقيمون في أرضهم، ويدفعون لهم المستحقات.

ويمكن أن ينشأ الإقطاع بطريقة واضحة للغاية من نظام ضياع العبيد بحلول الأقنان محل العبيد، وملاك الأرض الإقطاعيين محل ملاك الأرض من السادة. وليس من شك في أن النظام الإقطاعي في أوروبا قد نشأ تاريخياً عن انهيار وتحطم نظام الرومان العبودي، وحين كفت المنشآت القائمة على العبودية عن أن تكون مجزية أو حطمتها الغزوات. وربما لم تتم بعد دراسة كافية لما سمي بالاقتصاد الإقطاعي في الصين وغيرها لتحديده بدقة، أو لمعرفة ممّ نشأ على وجه الدقة.

وأياً كان الأمر، فإن المحقق أن الرأسمالية لم تنشأ تاريخياً إلا من

التطور الاقتصادي داخل المجتمع الإقطاعي. لقد نشأت حين خلقت التحسينات في الصناعة والتقنيات الزراعية ظروفاً أصبح من الممكن فيها إنتاج الجانب الأكبر من المنتجات كسلع، وحين قام ملاك الأرض بنشاط بالغ ـ للحصول على مزيد من النقود ـ بنزع ملكية أعداد كبيرة من المنتجين الزراعيين، وتركوهم لمصيرهم دون أن يستعبدوهم (وقد حدث هذا في إنجلترا مثلاً أولاً عن طريق عمليات نزع الملكية التي قام بها ملاك الأرض الذين حولوا مزارعهم إلى مراعٍ لبيع الصوف إلى تجار الصوف، ثم بعمليات التسييج لتطوير أساليب رأسمالية للزراعة)، وحين تراكمت في المراكز التجارية مبالغ كبيرة من النقود عن طريق نهب المناطق الأقل تطوراً والقرصنة والتجارة في العبيد وما إلى ذلك وتوافرت كرأسمال في أيدي أفراد.

ومع الرأسمالية تنزع ملكية المنتج من كل وسائل الإنتاج، ولا يصبح قادراً على العيش إلا ببيع قوة عمله للرأسمالي مالك وسائل الإنتاج، الذي ينتزع بذلك فائض العمل في شكل فائض قيمة أو «عمل غير مدفوع». فقيمة السلع التي تنتج في يوم عمل تزيد عن قيمة قوة عمل العامل التي يبيعها للرأسمالي، وهذا الفارق هو فائض القيمة الذي يتملكه الرأسمالي، والذي يحققه نقداً ولمصلحته حين يبيع البضائع المنتجة.

والتتابع التاريخي للتكوينات الاقتصادية ـ الاجتماعية هو تاريخ طبيعي أو عملية تطورية بهذا المعنى ـ أن علاقات الإنتاج تتكيف دائماً

مع قوى إنتاج معينة، بحيث إن تلك العلاقات التي تنشأ في تكيف مع قوى إنتاج أكثر تقدماً تمثل مرحلة تطور للتكوين الاقتصادي للمجتمع أرقى من تلك التي تتكيف مع قوى أقل تقدماً. وتتقرر مرحلة التطور التي بلغها مجتمع ما موضوعياً بمستوى قوى الإنتاج، وبمدى ما يسمح به تركيبه الاقتصادي للناس من أن يحصلوا على أقصى طاقة من قوى الإنتاج هذه.

وهكذا، فإن من الواضح أن الشيوعية البدائية هي أول وأدنى تكوين اقتصادي ـ اجتماعي وأن الاشتراكية هي أرقاها. والاشتراكية تكوين أرقى من الرأسمالية وأكثر تطوراً، والرأسمالية أرقى من الإقطاع. والإقطاع أرقى من التكوينات الأخرى التي أعقبت الشيوعية البدائية، وكلها أرقى من الشيوعية البدائية. وقد بلغ الإغريق والرومان القدامى مرحلة أكثر تطوراً مما بلغه جيرانهم البرابرة، وبلغ الصينيون أو الأوروبيون في العصور الوسطى مرحلة أرقى من الرومان، والرأسمالية الغربية مرحلة أرقى من إقطاعية العصور الوسطى. والآن تبلغ الشيوعية السوفياتية بسرعة مرحلة أكثر تطوراً من الرأسمالية الغربية.

يقول ماركس في فقرة شهيرة من مقدمة «نقد الاقتصاد السياسي».

«ونستطيع أن نشير في خطوط عامة إلى أساليب الإنتاج الآسيوية والقديمة والإقطاعية والبورجوازية الحديثة باعتبارها عصوراً متتابعة للتكوين الاقتصادي للمجتمع. وعلاقات الإنتاج البورجوازية هي آخر شكل تناحري لعملية الإنتاج الاجتماعية... فالقوى الإنتاجية التي

تتطور في رحم المجتمع البورجوازي تخلق الظروف المادية لحل هذا التناحر».

وقد يبدو أن التتابع المشار إليه هو ذلك الذي:

(١) لم يصل فيه الإنتاج السلعي إلى النقطة التي تمزق فيها الملكية المشاعية للأرض وتقاسم الأرض بين أعضاء المشاعات ولم ترس فيه بشكل واسع الملكية الخاصة(العصر الآسيوي).

(٢) تطورت الملكية الخاصة للأرض وغيرها من وسائل الإنتاج كثيراً عن طريق العبيد (العصر «الآسيوي»).

(٣) توقف الاستخدام الواسع لعمل العبيد وحل محله عمل الأقنان وغيرهم ممن يلتزمون بالدفع لملاك الأرض الإقطاعيين (العصر «الإقطاعي»).

(٤) ينتج الجانب الأكبر من الناتج الاجتماعي كسلع، وتنزع ملكية العمال في المنشآت الإنتاجية الكبرى لوسائل الإنتاج ويتحولون إلى عمال بالأجر يبيعون قوة عملهم للرأسماليين (العصر «البورجوازي»).

وأخيراً يبدو كذلك، عند دراسة التكوينات الاقتصادية النموذجية التي وجدت في مختلف المناطق، أنه كما تم تخطي القوى الإنتاجية للشيوعية البدائية في التطور الاقتصادي فإن المجتمع يتحرر كذلك من علاقات الإنتاج البدائية ـ وبالتالي أيضاً، من الإيديولوجيات التي تتجاوب معها.وكلما ارتقت مرحلة التطور الاقتصادي ازداد تبدد العلاقات المشاعية البدائية التي تربط المنتجين بوسائل الإنتاج.

وتظل هذه العلاقات قوية في كل المجتمعات الطبقية الأولى، والعامل الاقتصادي الرئيسي المسؤول عن تحللها هو الإنتاج السلعي. وينمو هذ الإنتاج السلعي مع الإنتاج ذاته، وهو عامل قوي يفقر المنتجين الأول ويؤدي إلى نزع ملكيتهم للأرض؛ وتلعب العبودية ـ حيثما ظهرت بشكل واسع ـ دوراً كبيراً هنا، وإذ تتبدد علاقات الإنتاج المشاعية تتقوض كذلك الروابط العشائرية والسلطة العشائرية، وتحل محلها سلطة الدولة التي تمارس على أقليم معين، ومن هنا، فإن الرأسمالية الصناعية التي تكمل نهائياً نزع ملكية العمال تماماً لوسائل الإنتاج هي مقدمة الاشتراكية، وأساس المجتمع الشيوعي كامل التطور ـ لأنه عندئذ يمكن أن تصبح وسائل الإنتاج ملكية اجتماعية للمجتمع بأسره.

الفصل الرابع

القانون الأساسي للتطور الاجتماعي

تطور قوى الإنتاج

عرفنا أسلوب الإنتاج وأنـواع علاقات الإنتاج ـ للتركيبات الاقتصادية والطبقية ـ التي يتطور الإنتاج خلالها. وتطور الإنتاج هو أساس كل تطور المجتمع. وسندرس الآن أسباب هذا التطور الاقتصادي، والقوانين التي تحكم الانتقال من تكوين اقتصادي إلى آخر، والقوى التي تحدث هذا الانتقال.

يطور الناس قواهم الإنتاجية، ويغيرون علاقاتهم الإنتاجية، ومع هذه التغيرات تبرز طبقات جديدة إلى المقدمة. والتغيرات في علاقات الإنتاج تنتج من تطور قوى الإنتاج، لأنها تتكيف مع قوى الإنتاج الجديدة حتى يمكن ضمان استخدامها الكامل أو الأكمل، وتحدث هذه التغيرات من خلال الصراع الطبقي وبواسطة طبقات محددة ـ هذا

هو القانون الأساسي للتطور الاجتماعي الذي يجري الناس التطور التاريخي لأسلوب إنتاج بعد الآخر وفقاً له.

وسندرس أولاً تطور قوى الإنتاج.

تطورت أدوات الإنتاج في مجرى التاريخ من الأدوات الحجرية البدائية حتى الآلات الحديثة. وكان كل اختراع تقني متوقفاً على اختراعات سابقة، ولم يكن يمكن الوصول إليه لو لم تكن التقنيات السابقة متوافرة بالفعل. وهكذا فإن تاريخ التكنولوجيا يتبع تسلسلاً تحدده الخصائص الموضوعية للمواد والقوى في البيئة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية المتاحة لاستخدام الإنسان. وكان هذا التطور التقني ثمرة لعمل الناس الذين صمموا أدوات الإنتاج واستخدموها. وبالتالي كان تطور أدوات الإنتاج كذلك تطوراً للناس ـ لخبرتهم ومهاراتهم ومعرفتهم ومقدرتهم على صنع أدوات الإنتاج واستعمالها.

وهذا التطور لقوى الإنتاج ـ الذي يشمل تطور خبرة الناس أنفسهم ومهاراتهم ومعرفتهم وقدراتهم ـ هو السبب الجذري للتطور الاجتماعي بأسره.

فمن أين ينشأ هذا التطور؟

إنه ينشأ من تطلع الناس الدائم إلى السيطرة على الطبيعة. وليس هذه التطلع هبة مقدسة وإنما هو النتيجة الطبيعية للتعارض أو التناقض الأساسي بين الناس وبيئتهم الطبيعية، هذا التناقض القائم منذ اللحظة

الأولى التي بدأ فيها الناس يشكلون الأدوات ويتعاونون في استخدامها ـ أي منذ مولد البشرية.

يقول ماركس في «رأس المال»:

«إن الإنسان يواجه الطبيعية كواحدة من قواها، وهو يحرك ذراعيه وقدميه ورأسه ويديه ـ القوى الطبيعية لجسده ـ لكي يتملك منتجات الطبيعة في هيئة تتوافق مع حاجاته. وهو بفعله هذا على العالم الخارجي وتغييره له يغير في الوقت نفسه طبيعته هو، إنه يطور قواه الهاجعة ويجبرها على أن تعمل طوع إرادته»[١].

ويتمكن الناس في سعيهم لإشباع حاجاتهم من تحسين تقنيتهم وأدواتهم ومهاراتهم ـ وبعبارة أخرى، قواهم الإنتاجية. ولا يبدأ الناس في الإحساس بضرورة تغيير علاقات الإنتاج إلا حينما تواجههم قوى الإنتاج الجديدة، بإمكانات جديدة، وبذلك تثير فيهم الشعور بحاجات جديدة.

غير أن تطور قوى الإنتاج أبعد عن أن يكون عملية ثابتة مستمرة طوال تاريخ المجتمع. فلو أن كل جيل قام دائماً بتحسين القوى الإنتاجية التي ورثها عن الجيل السابق لتحرك التاريخ بسرعة أكبر وانتظام أكثر مما حدث بالفعل. بالعكس، كثيراً ما يظل الناس بعد أن يكتسبوا تقنيات معينة باقين عندها لفترة طويلة. وعندئذٍ تظل علاقاتهم الإنتاجية في الأساس على ما هي عليه لفترة طويلة أيضاً. ومن جديد

(١) ك. ماركس: رأس المال، المجلد الأول، الفصل السابع ـ القسم الأول.

نقول: إن الإنجازات كانت إقليمية، ففي حين كان البعض ينطلقون بتقنيات جديدة كان آخرون في مناطق أخرى يظلون متوقفين عند التقنيات القديمة.

وهكذا مثلاً ظل الإنتاج عند مستوى العصر الحجري القديم مئات الآلاف من السنين، وظلت كل هذه الأجيال تعيش حياة الشيوعية البدائية. بل إن البعض لم يكد يتحرك إلى أن جاء المستوطنون من الخارج. كذلك بقيت أساليب الزراعة في بعض المناطق دون تغيير آلاف السنين، وطوال هذه الفترة ظلت علاقات الإنتاج عملياً دون تغيير. ولكن حين تكتسب ـ لأي سبب ـ قوى إنتاج جديدة فإن ثمة عملية تبدأ وتؤدي في النهاية إلى تغييرات في علاقات الإنتاج بين أولئك الذي اكتسبوا قوى الإنتاج الجديدة هذه. والتقنيات الجديدة تطبق في إطار علاقات الإنتاج القائمة، لكن استخدامها يؤدي بالناس في مرحلة معينة إلى تغيير علاقاتهم الإنتاجية.

ويتسم المجتمع الرأسمالي بالتطور السريع للغاية لقوى الإنتاج. غير أنه لم يحدث في التاريخ الحديث أن أقيمت أولاً علاقات إنتاج رأسمالية ثم بعد ذلك فحسب بدأ تطور القوى الإنتاجية. بالعكس، لقد بدأ هذه التطور داخل النظام الإقطاعي، ولم تحل علاقات الإنتاج الرأسمالية محل العلاقات الإقطاعية إلا فيما بعد. ووفرت سلسلة بأكملها من الاختراعات أثناء العصور الوسطى (الاستخدامات الجديدة للقوى المائية، الطراز الحديث من المحاريث، أساليب

الملاحة الجديدة، آلة الغزل، أساليب التعدين الجديدة، المخارط، سباكة الحديد الخ..) الظروف اللازمة لتطور الرأسمالية.

ويرتبط الناس بالضرورة أثناء قيامهم بالإنتاج بعلاقات إنتاج محددة. وهم في المدى الطويل يكيفون هذه العلاقات دائماً مع قوى إنتاجهم.

يقول ماركس في كتابه «بؤس الفلسفة»:

«ترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالقوى الإنتاجية. فالناس باكتسابهم قوى إنتاجية جديدة يغيرون أسلوب إنتاجهم... إن الطاحونة اليدوية تعطيك مجتمعاً فيه سيد إقطاعي والطاحونة البخارية تعطيك مجتمعاً فيه رأسمالي صناعي».

التطور التلقائي أو غير المخطط

من الضروري لكي نفهم أسباب هذا التطور للقوى الإنتاجية ولعلاقات الإنتاج التي تتجاوب معها أن نقرر أن الناس في الماضي لم يتوصلوا إلى استخدام قوى إنتاجية جديدة أو يقيموا علاقات إنتاج جديدة نتيجة لخطة أو قصد ما.

لقد كان الناس في تطويرهم لأدوات وتقنيات جديدة يسعون دائماً إلى ميزة عاجلة، لكنهم كانوا أبعد ما يكون عن تخطيط أو استهداف النتائج الاجتماعية الثورية التي نتجت في الواقع من مثل هذا التطور.

وعلى سبيل المثال: حين بدأت الصناعة المانيفاكتورية أولاً لم

يكن لدى الصناعيين الذين بدأوها خطة إقامة قوى إنتاجية جديدة عملاقة، وكان كل ما يسعون إليه هو تحقيق ميزة عاجلة. لكنهم لكي يقوموا بهذه الصناعة بدأو يستأجرون العمل بالأجر، أو بعبارة أخرى، يستهلون علاقات إنتاج رأسمالية. وهم لم يفعلوا ذلك لأن لديهم خطة طموحة بعيدة النظر لبناء الرأسمالية، وإنما فعلوه لأنه كان أفضل طريقة للقيام بالصناعة.

وبهذه الطريقة فإن تطور القوى الإنتاجية الجديدة ـ وفي مثلنا هذا تلك القوى التي حركتها الصناعة ـ لم يكن يحدث بناء على قرار وإنما كان يحدث تلقائياً، دون خطة، نتيجة لسعي بعض الناس إلى تحقيق ميزة عاجلة. وبالمثل، أدى تطور هذه القوى الإنتاجية إلى إقرار علاقات إنتاج جديدة كذلك بشكل تلقائي، بحكم الضرورة الاقتصادية، ودونما خطة. وهذا ما عبر عنه ماركس بقوله: إن تطور علاقات الإنتاج حدث «مستقلاً عن إرادة الناس».

يقول ماركس في مقدمة «نقد الاقتصاد السياسي»:

«يدخل الناس في الإنتاج الاجتماعي الذي يقومون به في علاقات محددة لا غنى عنها ومستقلة عن إرادتهم. وتتوافق هذه العلاقات مع مرحلة محددة من مراحل تطور قوى إنتاجهم المادية».

وعلاقات الإنتاج التي يدخل فيها الناس في مجرى إنتاجهم الاجتماعي «لا غنى عنها» ـ لأنهم لا يستطيعون أن يقوموا بالإنتاج دون أن يدخلوا في علاقات إنتاج محددة. وهي أيضاً «مستقلة عن إرادتهم»

ـ لأنهم لا يقررون مقدماً إقامة علاقات إنتاج محددة معينة بل يدخلون في مثل هذه العلاقات بشكل مستقل عن أي خطة كهذه.

ومن هنا يأتي أولاً تطور الإنتاجية ثم يحدث التغير في علاقات الإنتاج نتيجة أوجه النشاط الاقتصادي الاجتماعي التي يؤديها الناس بحكم ضرورة الحياة ـ تلقائياً، ودون قرار مدروس أو خطة، وبشكل مستقل عن إرادتهم . وتلك سمة للتطور الاجتماعي حتى الثورة الاشتراكية. فمع انتصار الثورة الاشتراكية فحسب، يبدأ تغيير علاقات الإنتاج نتيجة قرار مدروس، وبعدها يبدأ تنظيم تطور الإنتاج أيضاً وفقاً لخطة.

التغيرات في علاقات الإنتاج

تتوقف التغيرات في علاقات الإنتاج على تطور قوى الإنتاج. هذا هو قانون التطور الاجتماعي، لأن كل إنتاج اجتماعي يتطلب أن تكون العلاقات التي يرتبط بها الناس في القيام بالإنتاج ملائمة لطراز الإنتاج الذي يقومون به. ومن هنا فإن ضرورة تكيف علاقات الإنتاج مع طبيعة قوى الإنتاج قانون عام للتطور الاقتصادي.

وكما رأينا فإن طبيعة الإنتاج ذاتها كعلاقة تناقضية بين الناس والطبيعة تتضمن اتجاهاً إلى اكتشاف تقنيات جديدة من وقت لآخر. أما علاقات الإنتاج من الناحية الأخرى فهي ما إن تستقر حتى تميل

إلى أن تظل ثابتة ـ فالتركيب الاقتصادي وأشكال الملكية والنظام الاجتماعي، عامل محافظ يقاوم التغير.

ويؤدي اختراع قوى إنتاجية جديدة واستخدامها ـ كما هو واضح ـ إلى تقسيم جديد للعمل، ويخلق كمية أكبر وأنواعاً أكثر من المنتجات. لكن هذا التقسيم الجديد للعمل ذاته يولد أشكال ملكية جديدة، يتم من خلالها تنظيم تقسيم العمل الجديد، وتنظيم تملك الناتج ـ الذي زاد كثيراً ـ وتوزيعه . ولا تعود علاقات الملكية وأسلوب تبادل أوجه النشاط الاقتصادية والمنتجات التي نشأت عن القوى الإنتاجية السابقة وكانت متوافقة معها، كافية لتنظيم تقسيم جديد للعمل وتوزيع المنتجات.

ولهذا السبب، فإن العلاقة بين علاقات الإنتاج والقوى الإنتاجية هي علاقة تناقضية. فعلاقات الإنتاج نفسها التي كانت ملائمة تماماً للقوى الإنتاجية المستخدمة في وقت ما، ليست ملائمة للقوى الإنتاجية الجديدة، ومن هنا تعوق تطورها وتصبح قيداً عليها. وحين يحدث ذلك، فإن من الواضح أنه بدلاً من أن تكون علاقات الإنتاج متوافقة مع القوى الإنتاجية فإن هناك تناقضاً نشطاً بينهما. ولأن علاقات الإنتاج تميل إلى مقاومة التغير، ولأن هناك دائماً أناس ترتبط مصالحهم المادية بعلاقات إنتاج معينة ومن ثم يقاومون أي تغير، فإن هذا التناقض يثير منازعات اجتماعية عميقة.

فكما رأينا من قبل مثلاً، تطلب تطور الصناعة المانيفاكتورية ـ

وينبغي أن نضيف تطور تقنيات زراعية جديدة أيضاً ـ استخدام العمل المأجور وقاد إليه. ولا يمكن استخدتم قوى الإنتاج التي تطورت حديثاً أكمل استخدام إلا في ظل علاقات رأسمالية . لكن العلاقات الإقطاعية القائمة ـ التي كانت تربط العامل بالأرض وبخدمة النبيل ـ كانت عقبة أمام تطور القوى الإنتاجية الجديدة. ومن هنا، فإن هذه العلاقات ـ التي ازدهر الإنتاج في ظلها يوماً ما ـ قد بدأت الآن تمثل قيداً ـ ونشأ تناقض بين علاقات الإنتاج القديمة وبين القوى الإنتاجية الجديدة.

وطالما ظلت علاقات الإنتاج متوافقة مع القوى الإنتاجية، فإنها تظل نسبياً دون تغير. وفي بعض المناطق ما إن استقرت علاقات إنتاج معينة حتى اتسعت بقدر من المحافظة منع نشوء أي دافع لتحسين القوى الإنتاجية ـ أو خنقه في مهده إن هو نشأ ـ وعوّق أي استخدام لتقنيات جديدة ومنعه. ولكن حيثما يطور الناس قوى إنتاجية جديدة، فإن هذا التطور يصل في النهاية إلى نقطة تعوقه عندها علاقات الإنتاج القائمة. وعند هذه النقطة يصبح التغيير في علاقات الإنتاج ضرورياً، ويتم هذا التغيير.

وتطور القوى الإنتاجية قانون للتاريخ الإنساني يؤكد ذاته رغم كل توقف ونكسة. وكل ما يعارض هذا التطور الذي لايقاوم محكوم عليه بأن يكتسح عاجلاً أم آجلاً. وهكذا فحين تبدأ علاقات الإنتاج تعوق استخدام القوى الإنتاجية الجديدة فإننا نقترب من الوقت الذي سينهار فيه النظام الاجتماعي الذي يقوم عليها.

وما حدث حتى ظهور التكوين الاقتصادي الرأسمالي هو أنه حيثما طور الناس قوى إنتاجية جديدة فإنهم قد بدأوا ـ في فعلهم هذا ـ الدخول في علاقات إنتاج جديدة، ثم حلت علاقات الإنتاج الجديدة هذه محل العلاقات السابقة عليها، وتدعمت في تكوين اقتصادي ـ اجتماعي جديد.

وهكذا كان النظام المشاعي للشيوعية البدائية يتوافق مع مستوى بدائي للغاية للإنتاج. وحين ظهرت زراعة المحصولات واستئناس الحيوانات، نشأت بدايات الملكية الخاصة والتبادل السلعي، وبدأت العلاقات المشاعية القديمة تتغير. ونشأ نوع جديد من المشاعة يتألف من أسر منفصلة «بعضها أكثر مساواة من الأخرى». وحين بدأ استخدام المعادن أصبح المجتمع أكثر وأعمق انقساماً.

ولم يكن في وسع الشعوب التي استقرت في البداية في وديان الأنهار وبدأت شبكات الري أن تنظم هذه الشبكات إلا بواسطة شكل للملكية تحكمها مركزياً في ظله سلطة واحدة.

وفي النهاية ساد طراز جديد من الملكية على الملكية القديمة لأعضاء المشاعات، ونشأ طراز جديد من التكوينات الاقتصادية ـ الاجتماعية حل محل الطراز القديم الذي كان عاجزاً عن تطوير طراز الإنتاج الجديد. وقيل إن الأرض ملك للآلهة، وسمي أولئك الذين يشرفون على الإنتاج ويحصلون على النصيب الأكبر من الناتج آلهة أو خدم الآلهة. ومن الواضح أن هذه كانت طريقة خيالية لوصف

ترتيب اقتصادي، وشكل للملكية ولاستغلال الإنسان للإنسان، ظهر إلى الوجود لأنه كان قادراً على تنظيم الإنتاج بطريقة لم تكن الأشكال القديمة قادرة عليها.

وحققت الشعوب التي تمكنت من استخدام الحديد مزايا على تلك التي لم تستخدمه. فقد كانت قادرة على زراعة أراضٍ جديدة، وإقامة صناعات صغيرة، وزاد الإنتاج السلعي واستخدام النقود، وأبرز مصالح مالية وعقارية جديدة حطمت الارستقراطيات القديمة وأزاحتها. وحيثما نشأ تكوين اقتصادي ـ اجتماعي كانت العبودية هي أسلوب الإنتاج السائد فيه ـ كما كان الأمر عند الإغريق والرومان ـ فقد حدث هذا لأن المنشآت الزراعية الكبيرة والصناعات الاستخراجية وأعمال البناء يمكن أن تتم على أيدي العبيد بكفاءة أكبر منها على أيدي رجال العشيرة الذين يدفعون الأتاوة. وهكذا دمر العمال والملاك السابقون، وحل محل علاقات الإنتاج القديمة التكوين الاقتصادي المحدد للنظام العبودي في العصور «الكلاسيكية».

وقد لاحظ إنجلز أن هذا التطور للعبودية دمر تماماً بقايا العلاقات المشاعية البدائية التي ظلت باقية في كل النظم السابقة وقال:

«كانت العبودية هي التي جعلت من الممكن تقسيم العمل بين الزراعة والصناعة على نطاق كبير... وينبغي ألّا ننسى أن كل تطورنا الاقتصادي والسياسي والفكري يفترض مسبقاً وضعاً للأمور كانت العبودية فيه ضرورية كما كانت معترفاً بها اعترافاً شاملاً. وبهذا

المعنى نستطيع أن نقول: لولا عبودية العصر القديم لما كانت هناك اشتراكية»[1].

وفي الصين وغيرها من بلاد الشرق ـ التي لم يفهم تطورها الاقتصادي القديم فهماً كاملاً بعد ـ يبدو أن العلاقات المشاعية بين المنتجين ظلت باقية بطريقة كبحت أي تطور داخلي نحو أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وأثبتت أنها قوة شديدة المحافظة حتى عهد قريب للغاية حين أصبح ممكناً ـ بعد القضاء على سلطة ملاك الأرض السابقين ـ التحول إلى العلاقات الاشتراكية للكوميونات الشعبية.

وطوال بقاء العبودية سائدة في أوروبا كأسلوب رئيسي لاستغلال العمل ظلت تكبح التحسينات في تقنيات الإنتاج ـ وبخاصة تلك التي تستخدم قوى طبيعية أخرى غير القوة العضلية الإنسانية. ولكن حين بدأ مورد العبيد ينضب نتيجة للغزوات وضعف سلطة ملاك العبيد المركزية أخذت تجري تحسينات ارتبطت باستغلال أكمل للقوى المائية، واستخدام أفضل لدواب الحمل، والمحاريث المحسنة وما إليها. ولم تلغ العبودية قطّ بضربة واحدة، وظل عمل العبيد قائماً إلى جوار العمل الحر. لكن التقنيات الجديدة لم يكن من السهل تشغيلها بعمل العبيد، وكان استخدامها اكثر مزايا في إطار العلاقات الإقطاعية منه في إطار العلاقات العبودية القديمة. وعندئذٍ حلت أساليب الاستغلال الإقطاعية محل العبودية.

---

(١) ف. إنجلز: أنتي دوهرنغ، الجزء الثاني ـ الفصل الرابع.

وفيما بعد أصبح الإقطاع نفسه عائقاً أمام تطور القوى الإنتاجية، فقد كانت الملكية الإقطاعية، والمستحقات الإقطاعية والقيود على التجارة تعوق تطور الزراعة والصناعة اللتين تستخدمان اختراعات جديدة تطلبت مصدراً للعمل بالأجر. وعندئذٍ أخلى الإقطاع مكانه للرأسمالية ولعلاقات الإنتاج الرأسمالية.

وأدت العلاقات الرأسمالية إلى تطور القوى الإنتاجية على نطاق وسرعة لم يعرفا من قبل، وذلك لأن البحث العلمي أصبح الآن قوة إنتاج ضخمة، ولأن السعي إلى الربح وتراكم رأس المال قادا الملاك الرأسماليين باستمرار إلى تطوير تقنيات جديدة. لكن الرأسمالية تعوق الآن الاستخدام الأكمل لقوى الإنتاج وتطويرها.

والسمة الأساسية لزيادة قوى الإنتاج التي نشأت في إطار الرأسمالية هي تشريك العمل، فلقد حلت محل الإنتاج الفردي الصغير قوة العمل الاجتماعي الذي يتعاون الناس فيه معاً في منشآت إنتاجية كبيرة تستخدم آلات تعمل بالطاقة. لكن هذه السمة تعوقها علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تجعل الناتج ملكاً للرأسماليين، وتجبر الإنتاج الاجتماعي على أن يخدم الربح الخاص.

ويتناقض الإنتاج الاجتماعي مع التملك الرأسمالي الخاص، ولا بد له أن يحطم قيد علاقات الإنتاج الرأسمالية.

وحين ترسى الملكية الاجتماعية والتملك الاجتماعي ليتوافقا مع الإنتاج الاجتماعي فإن كل العقبات تنزع من أمام التقدم التقني،

كما تطلق القوى الإنتاجية العظمى للعمل الاجتماعي ـ إذ يصبح الناس سادة أنفسهم، ويعملون لأنفسهم.

ومن هنا، فإن الصورة العامة التي تتضح للتطور الاجتماعي من تكوين لعلاقات الإنتاج إلى تكوين آخر تسير كما يلي:

أولاً، تنشأ علاقات الإنتاج في توافق مع تطور القوى الإنتاجية. ولكن يأتي وقت تعوق فيه علاقات الإنتاج القديمة المزيد من تطور القوى الإنتاجية الجديدة، وتتحول هذه العلاقات من أشكال لتطور قوى الإنتاج الاجتماعية إلى قيود عليها. وعندئذٍ تأتي فترة التغير الثوري حيث يحل طراز من علاقات الإنتاج محل آخر.

فكيف إذن، وبأية وسيلة وأي قوى تحدث مثل هذه التغيرات؟

الصراع الطبقي هو القوة المحركة للتغير الاجتماعي

يتطور المجتمع خلال سلسلة من المراحل يسود كل منها طراز محدد من الملكية. وهذا التطور أبعد من أن يكون عملية تطور سلسة تدريجية تشق طريقها خلال سلسلة من التغيرات والترتيبات غير المحسوبة ودون نزاع. بالعكس تتغير علاقات الملكية خلال سلسلة من الثورات، وبعد أول إرساء للملكية الخاصة يقوم بهذه الثورات أناس يسعون إلى مصالحهم الطبقية، ويولدها صراع طبقة ضد أخرى.

وأينما يطور الناس قوى إنتاج جديدة فإنهم ـ كما رأينا ـ يبدأون في الارتباط بعلاقات إنتاج جديدة. وتظهر إلى حيز الوجود أشكال

لملكية وسائل الإنتاج تتناسب مع تنظيم قوى الإنتاج هذه، ويتمشى مع أشكال الملكية هذه أسلوب للاستغلال أو لانتزاع فائض العمل من المنتجين. وهكذا فمع تطور قوى إنتاج جديدة تظهر طبقات جديدة، وانقسامات وتناحرات طبقية جديدة داخل المجتمع.

وتشمل هذه التناحرات في المقام الأول التناقض بين المستغِلين والمستغَلين. فالمستغِلون كطبقة يسعون بكل الوسائل الى تدعيم ملكيتهم ، وانتزاع المزيد من فائض العمل، وزيادة ثروتهم. أما المستغَلون فإنهم ـ ما لم يسحقوا ويستعبدوا كلية ـ يقاومون ذلك، ويقومون بكل ما في وسعهم للإبقاء على مزيد من عملهم لأنفسهم. وفضلاً عن ذلك فإن تلك الطبقات المستغلة التي تحتفظ لنفسها ببعض أشكال الملكية ـ مثل أعضاء المشاعات الذين يمتلكون أرضاً على المشاع أو الأقنان والفلاحين الأحرار فيما بعد ـ ومعهم صغار المنتجين المستقلين أو صغار التجار يسعون إلى التمسك بملكيتهم، وإلى توسيعها إذا استطاعوا، ومقاومة أي اعتداءمن جانب مصالح الملكية الكبيرة المستغِلة.

وهكذا رأينا مثلاً كثيراً من الهبات الفلاحية وثورات العبيد وما إليها تهدف إلى التحرر أقلّه من بعض ألوان الاغتصاب، وضمان الملكية أو العودة إلى الأرض. كذلك قاوم الفقراء عمليات الإفقار ونزع الملكية ـ ونجحوا في ذلك أحياناً لبعض الوقت ـ كما حدث في تلك الحركات الكبيرة التي نجحت في تحقيق مطالب مثل إلغاء الديون أيام الإغريق والرومان القدامى.

وفيما بعد ـ وطوال التاريخ ـ أقامت الطبقات المستغِلة الكبيرة إمبراطوريات، ومدت سيطرتها بالقوة المسلحة إلى أقاليم واسعة، مخضعة شعوبها الأقل تطوراً من الناحية الاقتصادية لاستغلالها ـ ففرضت الأتاوات، واستولت على العبيد، ونهبت مواردها. وليست الإمبريالية الحديثة ـ وهي في جوهرها تقسيم العالم بين المصالح الرأسمالية الاحتكارية من أجل تصدير رأس المال والحصول على مواد أولية وأسواق لصناعات الدولة الأم ـ ليست الإمبريالية الحديثة سوى الشكل الحديث لإمبريالية يمتد تاريخها آلاف السنين. وقد واجه الغزو الإمبريالي دائماً مقاومة المقهورين. وأسهمت هذه المقاومة في النهاية مرة بعد الأخرى في انهيار الطبقات المستغِلة. وحين طوحت غزوات البرابرة بالطبقات الاستغلالية وامبراطورياتها في الماضي البعيد فإن هذه الغزوات نادراً ما كانت مجرد غزوات لقبائل رحل أو شعوب مهاجرة أخرى لا تسعى إلا إلى الأرض أو النهب، وإنما غزوات قام بها أناس كان عليهم أن يختاروا بين أن يخضعوا للإمبرياليين القدامى أو يهاجموا امبراطورياتهم ويطوحوا بها. ولا تواجه الإمبريالية الحديثة غزواً من جانب «برابرة» ـ لكن حركة التحرر الحديثة لشعوب المستعمرات لا تقل عنها خطورة بالنسبة إليها.

وثانياً، هناك تناقضات عدائية بين الطبقات الاستغلالية. وبشكل خاص فإن الطبقة المستغِلة التي ترتبط ملكيتها وأسلوب استغلالها بتنظيم قوى إنتاج جديدة ومحسنة دائماً ما تتناقض تناقضاً عدائياً مع

الطبقات المستغِلة الأقدم. وهي إذ تدعم ملكيتها وتناضل بكل الوسائل بما فيها القوة المسلحة لكي تزيد ثروتها بتوسيع أسلوبها الخاص في الاستغلال تصطدم بالمستغِلين الأقدم. وحين تواتيها الظروف ـ وهذا ما يحدث عموماً لأن قوى الإنتاج الجديدة أقوى من القديمة ـ فإنها تتغلب على أشكال الملكية القديمة. ويقضى على الطبقات المستغِلة القديمة كلية ـ بتدميرها وربما قتلها ـ أو تجبر على أن تقنع بمجرد دور ثانوي في الاقتصاد الجديد.

ومع ظهور الملكية الخاصة والاستغلال، وانقسام المجتمع إلى طبقات متناحرة، تصبح الحياة الاجتماعية مسرحاً للعنف والقسوة والحرب. ولا شك أن الإنسان البدائي ـ بكل خرافاته السوداء وظروفه البائسة ـ كان نسبياً أكثر هدوءاً. وربما كانت حياته كما قال توماس هوبز: «قذرة وحشية قصيرة»، لكنها لم تكن مليئة بالحرب والنزاع الأهلي. لكن المصالح المادية للطبقات المستغِلة تدفعها إلى القهر والعنف وإلى فرض انتزاعها لفائض العمل بالقوة، والصراع العنيف ضد الطبقات الأخرى والحروب العدوانية، وتتوقف الطبيعة الخاصة للحروب وأهدافها على أسلوب الحصول على الثروة الذي كان الدافع إلى الحرب، وهل هو غزو أرض جديدة أو الاستيلاء على العبيد أو ضمان أسواق جديدة ومواد أولية أو إيجاد منافذ لاستثمار رأس المال.

وهكذا، فقد جرت التغيرات الاجتماعية الثورية من خلال الصراع الطبقي والحروب.

وقد انتهى الصراع الطبقي دائماً ـ كما قال البيان الشيوعي ـ «إما بإعادة تشكيل المجتمع بأسره ثورياً وإما بالدمار المشترك للطبقات المتنازعة». ويبدو أن هذا «الدمار المشترك» كثيراً ما أصاب التنظيمات الاجتماعية في الأزمنة الأولى حيث كثيراً ما اكتمل بغزوات البرابرة.

ونستطيع عرضاً أن نقول إن هذه الظاهرة المتكررة في التاريخ هي على ما يبدو التي قادت البروفيسور أرنولد توينبي مثلاً، إلى صياغة نظرية عن قانون ظهور المدنيات وانهيارها المحتوم: لقد قدم تعميماً واسعاً من معلومات كثيرة لم تحلل بالدرجة الكافية. لكن من الممكن كذلك أن يكون هذا هو مصير مدنيتنا إذا انتهت التناقضات بين التكوينات الاجتماعية القديمة والجديدة إلى حرب نووية.

لقد جاء كل تكوين اجتماعي إلى الوجود، وتغلب على تكوين أقدم، وتدعم تحت قيادة طبقة محددة ـ هي الطبقة التي يخدم مصالحها المادية أسلوب التصرف في فائض العمل الذي يتسم به هذا التكوين. ولما كانت هذه الطبقة الجديدة تظهر كخصم للطبقة المستغِلة القديمة، ولنظام الاستغلال والقهر القائمين فإن «الطبقة التي تصنع ثورة ما تبدو من البداية الأولى... كممثل للمجتمع باسره»[1]. وبهذا تكون قادرة على تعبئة مساندة الطبقات الأخرى المعارضة لعدوها الرئيسي، وهذا يسهم في تحقيق النصر. وفيما بعد يصبح أسلوب جديد للاستغلال سائداً في المجتمع، وتشتعل التناقضات العدائية من جديد.

(١) ماركس وإنجلز: الإيديولوجية الألمانية، الجزء الأول.

ولقد كانت البورجوازية في معركتها ضد الإقطاع قادرة بهذه الطريقة على تعبئة الجانب الأكبر من المجتمع ضد عدوها الإقطاعي، ولكن حين بدأت الرأسمالية تشق طريقها نشبت تناقضات طبقية جديدة.

ومن سمات الرأسمالية أنها تبسط التناقضات الطبقية بإبرازها إلى المقدمة التناقض العدائي الكبير بين الطبقية الرأسمالية والطبقة العاملة. فالطبقة المستغِلة لا تواجه الآن طبقة مستغِلة منافسة وإنما تواجه فحسب الطبقة المستغَلة.لكنها الآن طبقة مستغَلة نظمها ورباها شريك العمل الذي جلبته الرأسمالية ذاتها إلى الوجود؛ إنها للمرة الأولى طبقة مستغَلة قادرة على أن تستولي على قيادة المجتمع بأسره، ولا تنظر خلفها إلى شكل قديم من الملكية الصغيرة، وإنما تتطلع إلى الأمام نحو الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج.

وفي الوقت نفسه تزيد الرأسماية كثيراً من حدة كل التناقضات الطبقية. والحق إن الثورة الاشتراكية الأولى لم تقع حيث كانت الرأسمالية أكثر تطوراً، فقد وقعت في روسيا حيث الطبقة الرأسمالية لا تزال ضعيفة نسبياً وإنما حيث كانت كل التناقضات الطبقية قد بلغت أحدّ تعبير لها ـ بين العمال والرأسماليين، والفلاحين وملاك الأرض، والأقليات القومية وقاهريها. وكانت الطبقة العاملة الروسية قادرة على أن تتولى قيادة كل المستغَلين لكي تطوح بكل المستغِلين وتنهي أخيراً استغلال الإنسان للإنسان.

الأفراد والطبقات

تمكننا نظرية الصراع الطبقي من فهم دور الأفراد البارزين في التاريخ.

فلا يمكن لطبقة أن تلعب دوراً في التاريخ دون قادة، بحيث يؤدي نشاط الشخصيات العامة دوراً أساسياً في إنجاز المهام ـ سواء كان هؤلاء القادة يقفون على رأس حركات ثورية، أو يدعمون المكاسب، أو يقتصرون على تسيير الأمور كما هي، أو يدافعون عن قضايا خاسرة. فالشخصية التاريخية، الرجل الذي تبدو أعماله على عكس غيره من النكرات التاريخية وكأنها تشكل المجتمع خيراً أو شراً وتصنع التاريخ ـ إنما يستمد مكانته وقوته من طبقة ما . وما لم يتمتع بتأييد طبقة يمثل مصالحها واتجاهاتها فإنه يكون عاجزاً، ولا يستطيع أن يمارس تأثيراً حاسماً.

ومن هنا يظهر في مختلف الفترات التاريخية رجال بارزون من مختلف الأنواع، وهم يتنوعون بتنوع المهمة التي تدعوهم طبقتهم لأدائها. فالغازي البربري، والطاغية، والامبراطور المتعقل أو الفاسد، والملك الطيب أو الشرير، والسياسي الماكر، والمثير المتحمس، والاشتراكي العلمي ـ كل هؤلاء نتاج للظروف الاجتماعية التي يؤدون فيها دورهم. وللسبب نفسه فإن طراز الشخصية الذي يبرز في القمة هو الطراز الذي يلائم المهمة المطروحة في حين يبقى آخرون ـ ربما كانوا أكثر موهبة في جوانب أخرى ـ غير معروفين. وبالمثل، فإن من

الطبيعي في أوقات التغير الثوري أن تبرز إلى المقدمة شخصيات دينامية في حين لا تبدو في الأوقات الأخرى سوى وجوه متواضعة.

ولا يتحدد التطور التاريخي بالقرارات الشخصية للشخصيات العامة وإنما بحركة الطبقات؛ والرجال البارزون لطبقة ما يؤثرون في مصائرها بحكمة أعمالهم أو حماقتها، لكنهم لا يصنعون طبقة أو يحطمونها، وفضلاً عن ذلك فحيثما يتضح فشل قائدها، فإنه عادة ما يُخلع ويحل محله شخص أقدر منه.

وينطبق الأمر نفسه على القادة الثقافيين والفكريين، فأولئك الذين يتركون طابعهم هم الذين تعكس أعمالهم حاجات عصرهم.

يقول إنجلز:

«وحين تكون المسألة هي دراسة القوى المحركة التي تكمن خلف دوافع الناس الذين يؤثرون في التاريخ فإنها ليست مسألة دوافع أفراد وحيدين مهما كانوا بارزين بقدر ما هي الدوافع التي تحرك جماهير واسعة، وشعوباً بأسرها، وطبقات بأكملها. والتحقق من الأسباب الدافعة التي تنعكس كدوافع واعية في أذهان الجماهير الفاعلة وقادتها... هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يضعنا في أثر القوانين التي تعمل في التاريخ ككل وفي الفترات المحددة في أراضٍ محددة»[١].

وأولئك المؤرخون الذين يعجزون عن إدراك الدور المحدد

---

(١) ف. إنجلز: لودفيغ فيورباخ، الفصل الرابع.

للتطور الاقتصادي والصراع الطبقي في التاريخ يجدون أنفسهم في مأزق حين يحاولون تفسير الأحداث التاريخية ـ وحتى عند تقرير أي الأحداث تستحق أن تدرج كأحداث «تاريخية». فلو أن الشخصيات ودوافع الأفراد هي المسؤولة عما يحدث فإن المؤرخ يجد نفسه مواجهاً بالاستحالة العملية لاكتشاف الشواهد الكافية لمعرفة شخصياتهم ودوافعهم بقدر من اليقين. والحق إنه كما يصعب عادة على المرء أن يعرف الدوافع الشخصية لمعارفه ـ وأحياناً دوافعه هو الشخصية ـ فإن من الواضح أن التحقق من دوافع أفراد ماتوا منذ أمد طويل، ولا تتوافر إلا شهادات واضحة التحيز عن شخصياتهم أمر أكثر صعوبة. وسيكون على المؤرخ أن يسد ما يفتقر إليه بميوله وخياله: وإننا لنجد عذراً لمس كاترين مورلاند البريئة لقولها عن التاريخ في روايتها «دير نورتانجز»: «كثيراً ما أجد من الغريب أن يكون بهذا الغباء لأن الكثير منه لا بد وأن يكون ابتداعاً».

لكن المؤرخين لا يستطيعون أن يلوموا إلا أنفسهم إذا كانوا يصلون إلى هذا التشكيك في اكتشاف الأسباب التاريخية، والى استخلاص أن ما هو «هام» بالفعل في التاريخ إنما تقرره المصلحة الذاتية للمؤرخ ذاته. ففي حين أن تفصيلات دوافع الأفراد لا بد بالضرورة أن تظل خبيئة، فإن الأسباب الاجتماعية للتطور التاريخي متاحة للمعرفة التاريخية. وما هو «هام» يقرره موضوعياً تأثيره في تطور أسلوب الإنتاج.

الدولة والثورة

كيف أمكن في المجتمعات المنقسمة إلى مستغِلين ومستغَلين، أن تحتفظ أقلية مستغِلة بسيطرتها على الأغلبية، وألّا يتمزق الكيان الاجتماعي تحت ضغط الصراع الطبقي؟

لم يصبح هذا ممكناً إلا لأن الأقلية امتلكت وسيطرت على تنظيم خاص لقسر بقية المجتمع ، وللمحافظة على وحدته في الوقت نفسه. وهذه التنظيم هو الدولة.

وليست الدولة تنظيماً للمجتمع بأسره وإنما هي تنظيم خاص داخل الدولة ـ سواء كانت أوتوقراطية أو ديكتاتورية عسكرية أو ديموقراطية الخ.. ـ فإن أهم مكوناتها هو وسيلة ممارسة الإجبار على أفراد المجتمع. ويمارس مثل هذه الإجبار بواسطة أجهزة خاصة من الرجال المسلحين ـ الجنود والشرطة وما إلى ذلك. وهو يفرض بالوسائل المادية ـ بتملك الأسلحة، وتملك القلاع والسجون والقيود والأغلال، وتملك أدوات إيقاع الألم والموت. ولا بد أن تشمل الدولة جهازاً للإدارة، هيئة من الموظفين. وهي تطور كذلك نظاماً قانونياً، سلطة لسن القوانين وقضاة لتفسيرها وتطبيقها.كما تطور الوسيلة لا لقسر الناس مادياً فحسب بل ذهنياً كذلك عن طريق مختلف أنواع الأجهزة الإيديولوجية والدعائية.

ولم يصبح مثل هذا التنظيم الخاص ضرورياً إلا حين انقسم المجتمع إلى طبقات متناحرة. فمنذ ذلك الحين أصبحت الدولة

ضرورية كسلطة خاصة لمنع التناقضات الاجتماعية من أن تمزق المجتمع وتدمره.

يقول إنجلز:

«إن الدولة لم توجد منذ الأبد. ففي مرحلة محددة من التطور الاقتصادي تضمنت انقسام المجتمع إلى طبقات أصبحت الدولة ضرورة بسبب هذا الانقسام»[١].

«ولما كانت الدولة قد نشأت عن الحاجة إلى كبح جماح التناقضات الطبقية، كما نشأت في خضم الصراع بين الطبقات فإنها عادة دولة الطبقة الأقوى الحاكمة اقتصادياً، التي تصبح بواسطتها كذلك الطبقة الحاكمة سياساً، وبذلك تكتسب وسائل جديدة للسيطرة على الطبقة المقهورة واستغلالها»[٢].

ويقول لينين في «الدولة الثورة»: إن الدولة «جهاز للحكم الطبقي، جهاز لقمع طبقة بواسطة أخرى».

وفي كل مرحلة من مراحل التطور يصبح طراز من علاقات الإنتاج ـ كما رأينا ـ هو السائد في الاقتصاد الاجتماعي، وتحتل الطبقة التي تتوافق معه المكان السائد في الإنتاج الاجتماعي، وهي لا تستطيع أن تكسب هذه المكان وتحتفظ به إلا بقدر ما تستطيع أن تفرض مصالحها على بقية المجتمع. وليس في وسعها ذلك إلا بقدر

---

(١) ف. إنجلز: أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة، الفصل التاسع.

(٢) ف أ. لينين: الدولة والثورة، الفصل الأول.

ما تستطيع أن تكسب السيطرة على جهاز الدولة وتحتفظ بها. ومن هنا ففي كل عصر ـ وطالما ظل المجتمع منقسماً إلى طبقات متناحرة ـ تستولي طبقة معينة على سلطة الدولة وبذلك تقيم من نفسها طبقة حاكمة. وهذه الطبقة في المجتمع العبودي هي طبقة ملاك العبيد، وفي المجتمع الإقطاعي النبلاء الإقطاعيون، وفي المجتمع الرأسمالي الرأسماليون، وحين يطاح بالرأسمالية تصبح الطبقة العاملة هي الطبقة الحاكمة.

وحين تصبح الطبقة العاملة هي الطبقة الحاكمة لا يعود هناك حكم الأقلية المستغِلة للأغلبية المستغَلة، وإنما حكم الأغلبية. وفي هذا تختلف سلطة الطبقة العاملة عن كل سلطة دولة سابقة. فسلطة الدولة السابقة قد أقامت وطورت «منظمة بيروقراطية وعسكرية هائلة» على حد قول ماركس في «١٨ برومير لويس بونابرت»(الفصل السابع). ومهمة الطبقة العاملة هي تحطيم هذه المنظمة، وحين يقضى في النهاية على كل استغلال لن تعود هناك حاجة إلى قوى القسر في الدولة، وتختفي الدولة نفسها في النهاية.

وفي تاريخ الصراع الطبقي دافعت كل طبقة حاكمة دائماً حتى النهاية عن علاقات الملكية التي تتوقف عليها ثروتها ونفوذها وفي الحقيقة وجودها ذاته كطبقة. وقد فعلت ذلك بسيطرتها على الدولة، وهكذا فإن كل الطبقات التي تتناقض مع الطبقة الحاكمة تدفع حتماً إلى العمل السياسي، إن لم يكن لتحطيم سلطة دولة الطبقة الحاكمة

وانتزاع السيطرة على الدولة منها فأقله لتعديل سلطة الدولة والتأثير فيها لمصلحتها.

يقول ماركس وإنجلز في «البيان الشيوعي»: «كل صراع طبقي هو صراع سياسي». فكما أن كل صراع سياسي كبير هو صراع بين طبقات، فإن الصراع الطبقي يصبح صراعاً للتأثير في الدولة أي في الشؤون السياسية. وفي الفترات الثورية يصبح صراعاً من أجل سطلة الدولة.

إن التغيرات الثورية الحاسمة في التركيب الاقتصادي للمجتمع تمليها وتعد الطريق لها عملية اقتصادية تتطور مستقلة عن إرادة الإنسان ـ عن طريق نمو القوى الإنتاجية وما يتبع ذلك من عدم توافق علاقات الإنتاج القديمة مع القوى الإنتاجية الجديدة. لكن مثل هذه التغيرات تتم فعلياً خلال أعمال سياسية كثيراً ما تتخذ شكل الحرب. لأنه مهما كانت المسائل المثارة، ومهما كانت الأشكال التي يتخذها الصراع، فإنها في التحليل الأخير الطريقة التي يعي بها الناس النزاعات الاقتصادية والطبقية ويقاتلون حتى حلها.

ومن هنا فإن الثورة الاجتماعية هي نقل الدولة أو السلطة السياسية من طبقة إلى أخرى. يقول لينين في مقاله عن الشعارات «إن مسألة السلطة هي المسألة الأساسية في كل ثورة».

وتعني الثورة التطويح بطبقة حاكمة تدافع عن علاقات الإنتاج القائمة، واستيلاء طبقة لها مصلحة في إقرار علاقات إنتاج جديدة على سلطة الدولة.

ومن هنا، فإن كل ثورة تفرض اعتداءات عنيفة على علاقات الملكية القائمة، وتدمر شكلاً من أشكال الملكية لمصلحة شكل آخر.

يقول «البيان الشيوعي»:

«إن إلغاء علاقات الملكية القائمة ليس بأي حال سمة مميزة للشيوعية. فكل العلاقات الملكية في الماضي خضعت باستمرار لتغير تاريخي يتبع التغير في الظروف التاريخية. فقد ألغت الثورة الفرنسية مثلاً الملكية الإقطاعية لمصلحة الملكية البورجوازية، والسمة المميزة للشيوعية ليست هي إلغاء الملكية عموماً وإنما إلغاء البورجوازية».

التقدم والاستغلال

شهدت تغيرات الماضي الثورية العظيمة حلول طبقة مستغِلة محل أخرى، ومن ثم حلول أسلوب للاستغلال محل آخر.

وخلال هذه العملية ساعدت الطاقة الثورية للجماهير المستغَلة في صراعها ضد المستغِلين على تحطيم طبقة مستغِلة ـ لكي تحل محلها طبقة مستغِلة أخرى. لقد ساعد نضالها على تحطيم النظام القديم وإحلال نظام جديد محله... أرقى منه، لكنه لا يزال نظاماً للاستغلال الطبقي.

وهكذا ساعدت ثورات العبيد ضد ملاك العبيد في تحطيم النظام العبودي ـ وإنما ليحل محله النظام الإقطاعي.

وساعدت ثورات الأقنان ضد النبلاء على تحطيم النظام الإقطاعي ـ وإنما ليحل محله النظام الرأسمالي.

وجذور كل التقدم الإنساني تكمن في زيادة سيطرة الناس على الطبيعة، في زيادة قوى الإنتاج الاجتماعية. وحين يتقدم الناس بسيطرتهم على الطبيعة فإنهم لا يحصلون على حاجاتهم المادية فقط بل يوسعون أفكارهم، ويكملون معرفتهم، ويطورون قدراتهم المختلفة.

غير أن هذا التقدم قد اتسم حتى الآن بطابع تناقضي. فكما سيطر الإنسان على الطبيعة فقد قهر الإنسان واستغله. وآلت مزايا التقدم إلى أحد قطبي المجتمع، والكدح والعرق إلى القطب الآخر. ولم تفعل كل مرحلة جديدة من التقدم إلا أن تجلب أساليب جديدة للاستغلال، ومع كل خطوة كان مزيد من الناس يعانون الاستغلال.

يقول إنجلز:

«ولما كانت المدنية قائمة على استغلال طبقة لأخرى فإن تطورها كله يسير في تناقض دائم. فكل خطوة إلى الأمام في الإنتاج هي في الوقت نفسه خطوة إلى الخلف في وضع الطبقة المقهورة ـ أي الغالبية العظمى. وكل ما يفيد البعض يسيء بالضرورة إلى آخرين. وكل تحرر جديد لطبقة هو بالضرورة قهر جديد لطبقة أخرى»[1].

وهكذا، فإن كل خطوة للتقدم تحققت على حساب الشعب

(١) ف. إنجلز: أصل العائلة... الخ..، الفصل التاسع.

العامل. فقد جلب التقدم العظيم للمدنية «الكلاسيكية» العبودية في أثره ولم يكن يمكن أن يستمر إلا بواسطة العبودية. وتضمن مولد الصناعة الحديثة ونموها الدمار الشامل للمنتجين الصغار، ونزع ملكية جماهير الفلاحين للأرض، ونهب المستعمرات، والزيادة الهائلة في الاستغلال.

غير أن نمو الصناعة الحديثة زاد قوى الإنتاج إلى مدى لم يعرف من قبل. وهكذا توافرت الآن ـ وللمرة الأولى ـ القدرة على إنتاج الوفرة للجميع دون أن ينهك أحد نفسه بالعمل اليدوي. ففي الماضي كانت قوى الإنتاج محدودة بحيث كان من المستحيل توفير ظروف الفراغ إلا لأقلية ممتازة في المجتمع. وكما يتردد عن المسيح أنه قال «والفقراء كانوا دائماً معكم». لكن هذه لم يعد اليوم ضرورياً.

ولهذا السبب ـ على وجه الدقة ـ فإن الشعب العامل لم يصل إلا الآن إلى وضع يستطيع فيه أن يحكم وأن يستولى على الإدارة العامة للمجتمع وتوجيهه. لقد كان في وسع العبيد والأقنان في الماضي أن يثوروا مرة بعد الأخرى ضد حكامهم. لكنهم لم يكونوا قادرين على أن يوجهوا الإنتاج بأنفسهم. وكان عليهم دائماً أن يبحثوا عن أحد آخر ليدير الشؤون الاجتماعية.

لقد بحثوا دائماً عن مخلص، ودعوا الملوك وغيرهم من العناصر التي لا رجاء فيها إلى أن يجلبوا لهم العدالة. ذلك أن طبيعة النظام الإنتاجي ذاته كانت تعني أنهم بالضرورة منغمسون في العمل اليدوي.

ومن هنا فإن عليهم أن يبحثوا عن أقلية ممتازة متعلمة لتقوم بعمل الحكومة.

وقد رأينا فيما سبق أن انقسام المجتمع إلى طبقات مستغِلة ومستغَلة كان نتيجة لتقسيم العمل. وكان الانقسام إلى حكام ومحكومين نتيجة أخرى. فمع تطور الإنتاج أصبحت بعض الوظائف المتعلقة بحماية المصالح العامة للجماعة بالضرورة مجال مجموعة خاصة داخل الجماعة.

يقول إنجلز في «أنتي دوهرنغ»:

«وزاد هذا الاستقلال للوظائف الاجتماعية عن المجتمع مع الوقت حتى تطور إلى سيطرة على المجتمع». وبالتالي وضعت غالبية الشعب في مركز تنشغل فيه كلية بالكدح وتولت طبقة سائدة الوظائف للإدارة الاجتماعية.

«وطالما ظل السكان العاملون منشغلين في عملهم الضروري إلى حد أنه لا يعود لديهم وقت للنظر في الشؤون العامة للمجتمع ـ توجيه العمل وشؤون الدولة والأمور القانونية والفن والعلم الخ.. ـ كان من الضروري وجود طبقة خاصة متحررة من العمل الفعلي لكي تدير هذه الشؤون». ثم إن هذه الطبقة «لم تكف عن فرض عبء أثقل وأثقل من العمل لمصلحتها ـ على الجماهير العاملة».

«وكانت الزيادة الهائلة في القوى الإنتاجية التي تحققت عن طريق الصناعة الكبيرة هي وحدها التي تمكننا من تحديد وقت عمل

كل فرد إلى حد يوفر للجميع وقتاً حراً كافياً لكي يشتركوا في الشؤون العامة للمجتمع ـ النظرية والعملية على السواء ـ ولهذا لم يصبح وجود أي طبقة حاكمة مستغِلة أمراً غير مطلوب إلا الآن فقط»(١).

فليست المسألة إذن، هي أن كل الطبقات الحاكمة طوال التاريخ كانت طفيلية على جسد المجتمع. لقد أدت وظيفة اجتماعية ضرورية. ولكن مع تقدم الإنتاج بدأ جزء أكبر من الطبقات الحاكمة يصبح طفيلياً حتى أصبحت الآن لا تؤدي وظيفة ضرورية أياً كانت .

ومع بداية القرن الحالي تطورت الرأسمالية إلى مرحلة الإمبريالية، حيث اقتسمت بضعة احتكارات عملاقة العالم كله فيما بينها، وخضعت لها كل الشعوب، وحدث تركز هائل للثروة والقوة في بعض الأيدي. فلم يحدث من قبل أن كان التباين بين ثروة القلة وقوتها وبين بؤس الكثرة وخضوعها صارخاً إلى هذا الحد، كما لم يوجد على مثل هذا النطاق العالمي.لكن هذا كان هو أيضاً وقت استلام الشعب نفسه للزمام. فعصر الإمبريالية هو عصر الثورة الاشتراكية ـ ثورة من نوع جديد كلية، تلغي كل استغلال وترسي أسس مجتمع بلا تناقضات طبقية عدائية.

إن الرأسمالية بخلقها لإنتاج الصناعة الكبيرة الحديثة الذي اكتمل تشريكه قد خلقت أيضاً الظروف التي توجد فيها للمرة الأولى إمكانية توفير مستويات مادية متحسنة على الدوام لكل فرد من أفراد المجتمع،

---

(١) ف. إنجلز: أنتي دوهرنغ، الجزء الثاني، الفصل الرابع.

وتطوير كامل غير محدود لكل قدراته. وجعلت من الطبقة العاملة طبقة مستغَلة قادرة كلية بحكم وضعها ذاته كنتاج للصناعة الكبيرة على أن تستولي على إدارة المجتمع. وتقدم الصناعة ذاته يوفر الظروف التي لا تنمو فيها الطبقة العاملة عدداً وتنظيماً فحسب، بل تدرب نفسها خلالها كذلك على مهمة السيطرة على الإنتاج.

وهكذا فإن:

«تاريخ الصراع الطبقي يشكل سلسلة من التطورات وصلنا فيها اليوم إلى مرحلة لا تستطيع فيها الطبقة المستغَلة المقهورة ـ البروليتاريا ـ أن تحقق تحررها من سيطرة الطبقة المستغِلة الحاكمة ـ البورجوازية ـ دون أن تحرر في الوقت نفسه مرة والى الأبد المجتمع بأسره من كل استغلال وقهر وتميز طبقي وصراع طبقي»[1].

الثورة الاشتراكية

وهكذا فإن الاستخلاص الرئيسي من الدراسة العلمية للتطور التاريخي هو الضرورة التاريخية للثورة الاشتراكية.

ويبين المفهوم المادي عن التاريخ أي قوى ينبغي أن تعتمد عليها الاشتراكية، وكيف تستطيع أن تحرز النصر.

وتختلف الثورة الاشتراكية في نوعها عن أي تغير ثوري سابق في المجتمع الإنساني.

(١) ف. إنجلز: مقدمة طبعة عام ١٨٨٨ الإنجليزية من «البيان الشيوعي».

وفي كل ثورة يتحول التركيب الاقتصادي للمجتمع. وكان كل تحويل سابق يعني مولد نظام جديد للاستغلال ودعمه.

أما الثورة الاشتراكية فإنها ـ من الناحية الأخرى ـ تنهي كل استغلال إنسان لإنسان مرة وإلى الأبد.

وفي كل ثورة تصل طبقة جديدة إلى السلطة كطبقة حاكمة. وفي كل ثورة سابقة كانت السلطة تنتقل إلى أيدي طبقة مستغِلة، أقلية ضئيلة في المجتمع، أما في الثورة الاشتراكية فإن السلطة تنتقل إلى أيدي الطبقة العاملة على رأس الشعب العامل كله ـ أي إلى أيدي الأغلبية العظمى. ولا تستخدم هذه السلطة للحفاظ على امتيازات لطبقة مستغِلة وإنما للقضاء على مثل هذه الامتيازات جميعاً، ولإلغاء كل التناحرات الطبقية.

ولقد كانت كل ثورة منذ أن بدأ المجتمع الطبقي عملاً تحررياً من حيث أنها حققت تحرر المجتمع من شكل من أشكال القهر الطبقي، وإلى هذا الحد كان لكل ثورة طابع شعبي. ولكن في كل ثورة سابقة لم يكن يطوح بشكل من أشكال القهر إلا ليحل محله شكل آخر. لقد كانت طاقة الجماهير مكرسة لتدمير قهر النظام القديم، لكن النظام الجديد الذي حل محل القديم بني تحت قيادة مستغِلين جدد، جعلوا مهمتهم دائماً فرض أشكال قهر جديدة على الشعب. أما في الثورة الاشتراكية فإن الناس لا يحطمون النظام القديم فحسب بل إنهم هم أنفسهم بناة الجديد.

وشرط الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية هو استيلاء الطبقة العاملة على السلطة ـ وبعبارة أخرى إنهاء حكم الطبقة الرأسمالية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا.

فحتى يستطيع الشعب العامل أن يبني الاشتراكية، وحتى يمكن إلغاء الملكية الرأسمالية لمصلحة الملكية الاشتراكية، ينبغي أن تحل دولة عمال اشتراكية محل الدولة الرأسمالية.

ومهمة الشعب العامل الذي تقوده الطبقة العاملة والذي استولى بيده على السلطة هي، عندئذٍ، مصادرة الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج الرئيسة وتحويلها إلى ملكية اجتماعية، وقمع مقاومة الطبقة الرأسمالية المهزومة، وتنظيم الإنتاج المخطط لمصلحة المجتمع ككل، وأخيراً إلغاء كل استغلال إنسان لإنسان.

ولقد أوجز ماركس في خطاب له إلى ج. ويدماير (في ٥ آذار/ مارس عام ١٨٥٢) الدروس الرئيسة للمادية التاريخية قائلاً:

«ولا يرجع الفضل لي في اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث، ولا حتى اكتشاف الصراع فيما بينها. فقبلي بكثير وصف المؤرخون البورجوازيون التطور التاريخي لهذا الصراع بين الطبقات. ووصف الاقتصاديون البورجوازيون التشريح الاقتصادي لهذه الطبقات أما الجديد الذي قمت به فهو إنني أثبت:

١. «أن وجود الطبقات إنما يرتبط بمراحل تاريخية يعينها تطور الإنتاج.

٢. إن الصراع الطبقي يقود بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا.

٣. أن هذه الديكتاتورية ذاتها إنما تشكل الانتقال إلى إلغاء كل الطبقات والى مجتمع لا طبقي».

ومن الواضح أن ماركس لا يعني «بالديكتانورية» حكم ديكتاتور مفروض، وإنما بمعنى أوسع، «الحكم المفروض»: عموماً. وهكذا فقد تحدث أيضاً عن «ديكتاتورية البورجوازية»، المفروضة حتى داخل أشكال الديموقراطية البورجوازية.

وقال ماركس وإنجلز في «البيان الشيوعي»: إن «الخطوة الأولى في الثورة هي الارتفاع بالطبقة العاملة إلى موقع الطبقة العاملة، وكسب معركة الديموقراطية».وستكسب هذه المعركة حين يكون ممثلو الطبقة العاملة ـ على رأس أغلبية الشعب ـ في السلطة، وعلى استعداد لأن يستخدموها بالعنف إذا اقتضت الظروف، لكنهم دائماً تحت رقابة منظمات الشعب الديموقراطية ومسؤولون أمامها.

وفي الأونة الأخيرة طورت الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية مفهوم «التعدد» السياسي ـ القائل إنه ليس ثمة ضرورة لأن يؤدي نقل السلطة إلى قطع عملية الحكم والمعارضة الديموقراطية متعددة الأحزاب، كما أن هذا النقل لن ينجز بالضرورة بضربة واحدة.

والأمـر الـذي يؤكد هنا هو المصلحة المشتركة والنضال الديموقراطي المشترك لفئات واسعة، تشمل المنتجين المستقلين والتجار والمهنيين والعاملين العلميين(ويتزايد عدد هؤلاء الأخيرين

وأهميتهم في المجتمعات الصناعية الحديثة)، ضد الحلقة الضيقة من الاحتكارات الرأسمالية المسيطرة، وينظر إلى دور الطبقة العاملة الصناعية باعتباره دوراً قيادياً يحدد الخطى وليس احتكار سلطة الدولة.

الفصل الخامس

التركيب العلوي الاجتماعي

أفكار المجتمع ومؤسساته

كتب إنجلز في مقدمة «الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية» يقول إن المفهوم المادي للتاريخ:

«يبحث عن السبب النهائي والقوة المحركة الكبرى لكل الأحداث التاريخية الهامة في التطور الاقتصادي للمجتمع، في التغيرات في أسلوب الإنتاج والتبادل، وفي ما يعقب ذلك من انقسام المجتمع إلى طبقات متميزة، وفي صراع هذه الطبقات ضد بعضها البعض» .

والقانون الأساسي للتغير الاجتماعي هو القانون الذي يحكم التغيرات في أسلوب الإنتاج. فنمو قوى الإنتاج يتنازع مع علاقات الإنتاج القائمة، ويؤدي إلى الثورة الاجتماعية، وإلى انهيار النظام القديم لعلاقات الإنتاج وخلق نظام جديد، وإلى التطويح بالطبقة الحاكمة القديمة ووصول طبقة جديدة إلى السلطة.

غير أنه كما يقول ماركس:

«عند دراسة مثل هذه التحولات ينبغي التمييز دائماً بين التحولات المادية للظروف الاقتصادية للإنتاج التي يمكن أن تحدد بدقة العلم الطبيعي وبين الأشكال القانونية والسياسية والدينية والجمالية والفلسفية ـ وباختصار الإيديولوجية ـ التي يعي بها الناس النزاع ويقاتلون حتى حله. وكما رأينا أن فرداً ما لا يقوم على ما يعتقده عن نفسه فإننا لا نستطيع أن نحكم على مثل فترة التحول هذه بوعيها هي، بالعكس إن هذا الوعي ينبغي بالأحرى أن يفسر ابتداءً من تناقضات الحياة المادية، من النزاع القائم بين قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج»[1].

وعلى سبيل المثال: كان الكثيرون عند نهاية العصور الوسطى على استعداد لأن يموتوا من أجل الدين البروتستانتي الجديد، ونشبت حروب دينية عنيفة. ولكن هل كانوا يحاربون حقاً من أجل الدين وحده؟ لقد نشأت عن الحروب الدينية دول جديدة، وترتب عليها في النهاية إرساء المجتمع الرأسمالي ودعمه. لقد ظهر حماس الأفكار الجديدة نتيجة لتشكل علاقات إنتاج جديدة وطبقات جديدة، وظهرت المنازعات القائمة على التناقضات الاقتصادية في وعي الناس كمنازعات بين الأفكار والمثل الجديدة والأفكار والمثل القديمة.

وفي بريطانيا حاربت البورجوازية الجديدة أيام الحرب الأهلية

---

(١) ك. ماركس: نقد الاقتصاد السياسي، المقدمة.

ضد الملك من أجل المؤسسات البرلمانية. ونشبت الحرب الأهلية كحرب من أجل البرلمان ضد الملكية، وبالمثل كحرب للبيوريتان ضد رجال الكنيسة. لكن المحتوى الحقيقي للحرب كان نضال البورجوازية من أجل السلطة. لقد كانت البورجوازية تسيطر على البرلمان، وكان هو مؤسستها التي تستخدمها في النضال ضد الملكية. وحين أقامت حكومة برلمانية أدى ذلك إلى توافر الظروف لتطور الصناعة والتجارة دون قيود.

وبشكل عام، فإن الصراع حول الأفكار والمؤسسات هو صراع يعي الناس من خلاله منازعاتهم الاقتصادية ويقاتلون حتى حلها ـ صراع يدافع خلاله البعض من ناحية عن نظام علاقات الإنتاج القائم ويهاجمها البعض الآخر. وتنشأ مثل هذه المنازعات عن التناقضات بين قوى الإنتاج الاجتماعية وعلاقات الإنتاج. وهي تناقضات تحتم تطور علاقات إنتاج جديدة. وهكذا تحل المنازعات ويتحقق التطور الاقتصادي خلال الصراع حول المؤسسات والأفكار.

ومن هنا، فإن علينا عند دراسة تطور المجتمع ألا ندرس التطور الأساسي لأسلوب الإنتاج والتناقضات الاقتصادية التي تحدد في التحليل الأخير هذا التطور فحسب، وإنما علينا أيضاً أن ندرس الطريقة التي «يعي بها الناس النزاع ويقاتلون حتى حله في نشاطهم الاجتماعي الواعي». وباختصار علينا أن ندرس تطور أفكار المجتمع ومؤسساته، لأن الأفكار والمؤسسات تلعب دوراً نشطاً في التطور الاجتماعي،

ولأن الناس يسيرون حياتهم الاجتماعية ويحلون المنازعات الناشئة عنها من خلالها.

الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي

ترى المفاهيم المثالية ـ على عكس المفهوم المادي ـ أن العامل الأول المحدد للتطور الاجتماعي ينبغي البحث عنه في أفكار المجتمع ومؤسساته. فعند المثاليين يطور الناس أولاً أفكاراً معينة ثم يخلقون المؤسسات التي تتفق مع هذه الأفكار. وعلى هذا الأساس يسيرون حياتهم الاقتصادية؛ وبهذه الطريقة فإن المثاليين يضعون الأمور مقلوبة رأساً على عقب. إنهم يضعون كل شيء على رأسه. وبدلاً من القول بأن الأفكار والمؤسسات تتطور على أساس الحياة المادية للمجتمع يقولون إن الحياة المادية للمجتمع تتطور على أساس الأفكار والمؤسسات.

قال إنجلز في خطابه على قبر ماركس:

«لقد كانت كل الفكرة السابقة عن التاريخ تقوم على مفهوم أن الأسباب النهائية لكل التغيرات التاريخية ينبغي أن يبحث عنها في الأفكار المتغيرة للكائنات الإنسانية... لكن أحداً لم يسأل من أين جاءت هذه الأفكار إلى أذهان الناس». ومضى إنجلز يقول إنه ما إن يوجه هذا السؤال:

«حتى يمكن ببساطة تفسير أفكار كل فترة تاريخية من الظروف

الاقتصادية للحياة، ومن العلاقات الاجتماعية والسياسية للفترة، التي تتحدد بدورها بهذه الظروف الاقتصادية».

ولنأخذ مثالاً.

عادة ما يفترض أن أسلافنا طوحوا بعلاقات التبعية الإقطاعية السابقة لأن أذهانهم توصلت إلى فكرة أن الناس متساوون. ولكن لماذا أصبح لهذه الفكرة فجأة مثل هذا التأثير؟ لماذا بدت علاقات التبعية الإقطاعية فجأة ـ وهي التي ظلت طوال قرون تعتبر طبيعية وعادلة ـ أمراً غير طبيعي وغير عادل؟ إن هذه الأسئلة تقودنا من مجال الأفكار إلى مجال ظروف الحياة المادية. فلأن الظروف المادية، الاقتصادية، كانت تتغير، بدأت طبقات لها شأنها من الناس تفكر بطريقة جديدة، وتدين المؤسسات التي لم يتشكك فيها حتى ذلك الحين إلا قليلون. ولم تعد العلاقات الإقطاعية القائمة تتمشى مع الظروف الاقتصادية المتطورة. وكان تطور النشاط الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية هو الذي خلق القوى التي طوحت بالإقطاع وأرست أسس الرأسمالية. وهكذا، فإن ظهور فكرة المساواة وانتشارها في معارضة عدم المساواة الإقطاعية جاء في أثر التغيرات في ظروف الحياة المادية وانعكاساً لها.

ولماذا نما نفوذ فكرة الاشتراكية فجأة مع مسيرة الرأسمالية؟ لقد ظلت الملكية الخاصة قروناً تعتبر طبيعية وعادلة بل تعتبر الأساس الضروري لكل مدنية، أما الآن فقد بدأت على العكس تبدو غير ضرورية ونوعاً من القهر. ومرة أخرى فقد نشأت هذه الطريقة الجديدة

في التفكير، والتأثير العميق الذي بدأت الأفكار الاشتراكية تمارسه، من الظروف الاقتصادية الجديدة. ففي ظل الرأسمالية يكف الإنتاج عن أن يكون أمراً فردياً ويصبح أمراً اجتماعياً، ولم تعد الملكية الخاصة والتملك الخاص القائم عليها يتماشيان مع الطابع الجديد للإنتاج.

وبشكل عام، لا يمكن اعتبار ظهور أفكار جديدة تفسيراً كافياً للتغيرات الاجتماعية، إذ ينبغي دائماً أن نفسر منشأ الأفكار ومصدر تأثيرها الاجتماعي. وينبغي البحث عن هذا التفسير في ظروف الحياة المادية للمجتمع.

وسنجد أنه في توافق مع الظروف المختلفة للحياة المادية للمجتمع في الفترات المختلفة فإن أفكاراً مختلفة كل الاختلاف تصبح جارية، وأن الاختلاف في أفكار مختلف الطبقات في مختلف الفترات ـ وبالمثل الاختلاف في المنظمات والمؤسسات التي تساندها وتقيمها ـ ترجع دائماً إلى اختلافات في ظروف الحياة المادية.

وتسأل ماركس وإنجلز في «البيان الشيوعي»:

«هل نحتاج إلى تأمل عميق لكي ندرك أن أفكارالإنسان وآراءه ومفهوماته ـ وباختصار وعيه ـ تتغير مع كل تغير في ظروف وجوده المادي وفي علاقاته الاجتماعية وحياته الاجتماعية؟».

ويوجز ماركس المسألة في مقدمة «نقد الاقتصاد السياسي» قائلاً:

«ليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم. بالعكس إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم».

الأساس والتركيب العلوي

يكتسب الناس عند دخولهم في علاقات إنتاج وقيامهم بالنشاط الاقتصادي للإنتاج والتوزيع مصالح ومطالب محددة لحياتهم، وينغمسون في منازعات تنشأ عن المصالح والمطالب المتناقضة. وكل هذه حقائق موضوعية مادية توجد مستقلة عما قد يعتقدونه عنها. لكن الناس يتصرفون بوعي، ولديهم أفكار عن أنفسهم وأهدافهم في الحياة، وهم في نشاط حياتهم الواعي ينتظمون في كل أنواع المؤسسات لخدمة كل ألوان الأهداف المدركة بوعي.

وهكذا علينا حين ندرس مجموع الحياة الاجتماعية أن نميز ـ من ناحية ـ بين التركيب الاقتصادي والتطور الاقتصادي للمجتمع ـ الذي يوجد مستقلاً تماماً عما يفكر فيه الناس والذي يمكن تحديده بدقة العلم الطبيعي ـ وبين الأفكار والأهداف الواعية التي تنشأ في أذهان الناس، والمؤسسات التي تتطور وفقاً لهذه الأفكار والأهداف من الناحية الأخرى.

ومن هنا، علينا في دراسة المجتمع أن نرى جانبين متميزين أو خيطين مترابطين من التطور الاجتماعي: من ناحية، تطور علاقات الإنتاج والمنازعات التي تنشأ عنه، ومن ناحية أخرى، كل التطور الفكري والسياسي وتطور مؤسسات المجتمع. فهناك من ناحية تطور القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج ـ الانتقال من أسلوب للإنتاج إلى أسلوب آخر، ومن تكوين اقتصادي ـ اجتماعي إلى تكوين آخر، وهناك

من ناحية أخرى، تطور الدين والسياسة والفن والفلسفة والكنائس والدول والأحزاب والمنظمات والحركات وكل أنواع المؤسسات.

فما هي العلاقة بين هذين الخيطين للتطور؟ هذا ما أسماه ماركس العلاقة بين «الأساس» و«التركيب العلوي».

ففي كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي ينغمس الناس معاً في أسلوب للإنتاج. وعلى أساس علاقاتهم الإنتاجية يضعون أفكاراً ويرتبطون في مؤسسات يتمثلون خلالها مختلف مصالحهم وينظمون أنفسهم لمتابعة هذه المصالح. وهي تتطور كتركيب علوي يقوم على هذا الأساس.

وهكذا يدرك الناس الأفكار الدينية أو السياسية أو الفلسفية أو الأخلاقية أو الجمالية ويتبنونها، ويرتبطون في مؤسسات تستهدف تجسيدها ونشرها، لكنهم لا يفعلون هذا وكأنهم في فراغ. فهم أفراد في مجتمع يواصل حياته بواسطة أسلوب للإنتاج، ويرتبط بعلاقات إنتاج محددة. ومثل هذه العلاقات تشكل الأساس الضروري لأي حياة اجتماعية، ودون مثل هذه العلاقات لا يمكن أن توجد حياة اجتماعية على الإطلاق. وبالتالي لا يمكن أن توجد أفكار أو مؤسسات. ومن هنا، فإن هذه العلاقات تشكل دائماً الأساس الذي يجتمع عليه الناس لأي غرض اجتماعي ـ أساس كل الإيديولوجيا ت والمؤسسات.

وينتج من ذلك أن الأفكار والمؤسسات التي يتبناها الناس تتحدد دائماً بعلاقاتهم الاجتماعية الأساسية، بعلاقات الإنتاج. وتتغير الأفكار

الجارية والمؤسسات التي يواصل الناس خلالها حياتهم الاجتماعية، بتغير علاقات الإنتاج الأساسية؛ فالأهداف والنظريات والمعتقدات ـ وبالمثل المنظمات والمؤسسات ـ توضع استجابة للفرص والحاجات والمصالح ـ بما فيها المصالح المتنازعة ـ الكامنة في علاقات الإنتاج.

والتمييز بين «الأساس» والتركيب العلوي، كخيطين أو مستويين للتطور الاجتماعي هو تمييز بين تلك العمليات الاجتماعية الواضحة المفتوحة أمام الدراسة والتي تؤثر بشكل مباشر في أفراد المجتمع وتلفت انتباه المؤرخين، وبين تلك العمليات التي لا تتضح بالدرجة نفسها المباشرة، والتي لا يمكن اكتشاف تفصيلاتها إلا بالأبحاث الدؤوبة. فالأكثر وضوحاً هي الأفكار التي يعلنها الناس، والمؤسسات التي ينتظمون فيها، والمحاولات التي ينغمسون فيها، والخطابات التي يلقونها، والأوصاف التي يوجهونها لبعضهم البعض، والمعارك السياسية والحروب التي يخوضونها ـ أما الأقل وضوحاً ـ وكأنها مدفونة خلف هذا كله لكنها مع ذلك تحمله ـ فهي العلاقات الاقتصادية والعمليات الاقتصادية للمجتمع. وكل هذا الضجيج على السطح يتحدد بالعلاقات الاقتصادية الكامنة خلفه، ويؤدي وظيفة اجتماعية تتعلق بتطورها.

ويحتاج الناس في قيامهم بالإنتاج ودخولهم في علاقات إنتاج تتلاءم مع قوى إنتاجهم في المقام الأول ما يمكن أن نسميه مؤسسات الإدراة ومؤسسات الحكم أو مؤسسات الدولة. وبقدر ما يدار الإنتاج

ويحكم المجتمع لمصلحة طبقة بعينها، بحيث تخدم الإدارة والحكم هدف دعم أسلوب بعينه للاستغلال، تتشكل أيضاً أشكال من الحماية الذاتية المنظمة والمقاومة والنضال الثوري من جانب الطبقات غير الحاكمة أو المستغَلة.

ففي أوروبا الإقطاعية مثلاً كانت المؤسسات الإقليمية واتحادات الطوائف. ثم في المجتمعات الرأسمالية الشركات والشركات ذات المسؤولية المحدودة والغرف التجارية والمصالح الحكومية والنقابات وما إلى ذلك هي كلها أشكال لمؤسسات من خلالها يدار الإنتاج، وتجري المنازعات الاقتصادية الأسياسة. ولهذه الأشكال تطورها الخاص، وقد تختلف كثيراً وفقاً للظروف؛ ففي بريطانيا اليوم مثلاً تدار الصناعة الهندسية الخفيفة خلال المنافسة بين كثير من الشركات. وتدار الصناعة الكيميائية أساساً بواسطة احتكار واحد كبير، وتدارالسكك الحديدية بواسطة سلطة عامة مؤممة، وبالمثل قد تختلف أشكال إدارة الصناعات الاشتراكية في الظروف المختلفة وفقاً لدرجة المركزية أو اللامركزية في الإدارة وما إلى ذلك. كذلك فكما أن مختلف صور الإدارة والحكم تتشكل تاريخياً وتؤثر بشكلها في مجرى التطور التاريخي فإن الشيء نفسه ينطبق على تنظيم المعارضة والمقاومة. وعلى سبيل المثال: فإن للتركيب الخاص الذي تشكل تاريخياً، للحركة العمالية البريطانية بالمقارنة بها في بلاد أوروبا

الغربية أو الولايات المتحدة الأميركية، تأثيره في المعارك الاجتماعية المعاصرة في بريطانيا.

وتتشكل أفكار سياسية واقتصادية وبرامج وأساليب تفكير ترتبط بوظائف الإدارة، سواء لتشجيع الشكل الخاص من الإدارة والحكم أو لمقاومته. وتلك هي الطريقة الأكثر مباشرة لارتباط عمليات المؤسسات والعمليات الإيديولوجية بالتركيب الاقتصادي الأساسي، وفي صلة أبعد بالأساس الاقتصادي، وارتباط أكثر مباشرة بالمنازعات السياسية الجارية والمنازعات الجارية حول المؤسسات، تظهر عمليات إيديولوجية أخرى ـ دينية وقانونية وفلسفية وفنية وما إليها ـ وتظهر المؤسسات المرتبطة بها.

وجدير بالذكر أيضاً أن العلاقة بين «الأساس» و«التركيب العلوي» هي أساساً علاقة دينامية لا علاقة ساكنة، إنها أساساً علاقة بين جانبين لا ينفصلان لمجموع العملية الاجتماعية، يتطور أحدها على أساس الآخر ويؤدي وظيفة اجتماعية تتعلق به ـ العملية الإيديولوجية والخاصة بالمؤسسات على أساس التركيب الاقتصادي والتي تخدم وظيفة اجتماعية تتعلق بالأساس الاقتصادي. فالكلمات قد تكون مضللة وبخاصة حين تستخدم التشبيهات كما هو الشأن في كلمتي «أساس» و«تركيب علوي». وهكذا فإنك إذا فكرت في المجتمع وكأنه بناء له «قاعدة» أو «أساس» ـ مدفون في الأرض ـ و«تركيب علوي» يتألف من عدة طوابق أقيمت فوق هذا الأساس فإن هذا التطور قد يكون مضللاً، لأن المجتمع ـ على عكس البناء ـ يتغير ويتطور باستمرار.

فمم يتألف المجتمع؟ إنه ليس بأي حال شبيهاً بالمبنى المقام من قوالب طوب أو هيكل من الصلب ثبتت به ألواح من الخرسانة. فالمجتمع يتألف من أفـراد ينغمسون في النشاط الاجتماعي. والشرط المسبق لنشاطهم كله هو الإنتاج، الذي يدخلون خلاله في علاقات تتوافق مع قوى إنتاجهم، وهم ينغمسون في كل أوجه النشاط الاجتماعي الأخرى ويدخلون في كل العلاقات الاجتماعية الأخرى على أساس علاقات الإنتاج هذه. بهذا المعنى يحدث التطور الإيديولوجي للمجتمع وتطوره من حيث المؤسسات على أساس التطور الاقتصادي، وبهذا المعنى تتطور الأفكار الجارية في أي مجتمع، في أي وقت، وتتطور المؤسسات وبالمثل المجادلات الإيديولوجية والمنافسات بين المؤسسات، كتركيب علوي يقوم على أساس علاقات الإنتاج.

منهجية التفسير التاريخي

رأينا فيما سبق أن المفاهيم المثالية للتاريخ ـ وهي المفاهيم التي ترى في الأفكار والمؤسسات العوامل المحددة للتطور الاجتماعي ـ مفاهيم خاطئة تعجز عن الإجابة على السؤال «ومن أين جاءت الأفكار إلى أذهان الناس؟».

ومن الناحية الأخرى، فإن خيط التطور الاقتصادي يفسر ذاته. فلو أنك سألت «لماذا تنشأ علاقات اقتصادية معينة؟» ـ لماذا وجدت

الملكية الخاصة؟ لماذا أصبحت المنتجات سلعاً؟ لماذا وجد العامل بالأجر؟ وما إلى ذلك ـ فلن يكون عليك أن تبحث خارج مجال التطور الاقتصادي ذاته لكي تجد التفسير.

وعندئذٍ، وبعد إقرار اتجاه التطور الاقتصادي وأسبابه الاقتصادية يمكن أن نفسر لماذا يبدأ الناس ـ على أساس هذا التطور ـ في الشعور بعدم الرضا عن أفكار ما ويصوغون أفكاراً أخرى، ويثورون ضد مؤسسات ما ويقيمون مؤسسات أخرى.

وفي الوقت نفسه فإن الأفكار والمؤسسات التي تطورت على أساس الاقتصاد ليست مجرد «انعكاس» أو ناتج جانبي ـ إنها ليست مجرد نتائج سلبية بل هي تلعب دوراً نشطاً بالنسبة إلى الاقتصاد. فالتطور الاقتصادي للمجتمع هو تطور سيطرة الناس على الطبيعة، وهم لهذا الهدف يطورون قوى إنتاجهم، ويدخلون في علاقات إنتاج تتوافق معها، وليست أفكار الناس ومؤسساتهم على غير صلة بهذا التطور الاقتصادي، بالعكس إنها تلعب دوراً لا غنى عنه.

وهكذا مثلاً لم تنشأ عن العمليات الاقتصادية للإقطاعية في أوروبا ما نسميه الآن الأفكار والمؤسسات الإقطاعية فحسب، بل نشأت كذلك المجادلات الإيديولوجية والمنازعات بين المؤسسات والهبات التي كانت تعكس النزاع بين الرأسمالية الوليدة والإقطاعية المتدهورة. وقد نشبت معارك إيديولوجية كبيرة وهبات سياسية وحروب دينية ـ ولعب هذا كله دوراً لا غنى عنه في تطور الاقتصاد الإقطاعي ذاته، وفي التغير الاقتصادي من الإقطاع إلى الرأسمالية.

واليوم بالمثل، فإن أساس الإيديولوجيات والمؤسسات الجارية، والمنازعات الإيديولوجية والمنازعات بين المؤسسات، أساس اقتصادي. لكننا نصوغ اليوم مصيرنا الاقتصادي باستخدام الإيديولوجيات والمؤسسات، وبالصراع في مجال الإيديولوجية والمؤسسات.

ومن هنا، ففي تاريخ المجتمع تكون العملية الاقتصادية دائماً الأساس الذي يفسر العملية الإيديولوجية والمؤسسات، لكن العملية الإيديولوجية والمؤسسات في الوقت نفسه وظيفة ضرورية بالنسبة إلى الاقتصاد، وهي تفسر كيف تنفذ بالفعل العملية الاقتصادية، لأن الناس لا يستطيعون القيام بنشاطهم الاقتصادي الأساسي ـ لا يستطيعون أن يعيشوا في مجتمع ـ دون أفكار يصورون بها لأنفسهم وضعهم وغاياتهم، ودون مؤسسات يحققون خلالها غاياتهم. غير أن الطريقة التي يصورون بها أنفسهم لأنفسهم، والغايات التي يضعونها أمام أنفسهم، تتوقف دائماً على الظروف المادية ـ نشاطهم الاقتصادي، وعلاقاتهم الإنتاجية، والمنازعات الاقتصادية التي تنشأ عن ذلك.

والذي يجعل العملية الاقتصادية أساسية في التطور الاجتماعي هو أن اتجاه العملية الاقتصادية يمكن تفسيره بعبارات القوانين الاقتصادية. وما إن ندرك هذه القوانين حتى يصبح التطور الاجتماعي بأسره، كل التفاعل المعقد الهائل، قابلاً للتفسير ـ أقلّه في خطوطه العامة. أما بعبارات الأفكار والمؤسسات وحدها فلا يمكن تفسيره ـ

لأن الأفكار والمؤسسات تتطور على أساس الاقتصاد وليس لها تطور مستقل، وكما أعلن ماركس وإنجلز في «الإيديولوجية الألمانية» أنها:

«ليس لها تاريخ، ليس لها تطور، لكن الناس إذ يطورون إنتاجهم المادي وعلاقاتهم المادية يغيرون معها وجودهم الواقعي، وتفكيرهم، ومنتجات تفكيرهم».

وهكذا، فطالما اعتبرت الأفكار العامل المحدد في تطور المجتمع فإن من المستحيل التوصل إلى أي تفسير علمي للتطور الاجتماعي، أي تفسيره على ضوء قوانين التطور، لأنه إذا درست الأفكار والدوافع انمتغيرة التي تعمل في الحياة الاجتماعية بذاتها كمجال مستقل فإن من المستحيل أن نكتشف أي قوانين كلية تنظمها. وفي هذه الحالة ـ على حد قول. هـ.أ. ل. فيشر في مقدمة كتابه «تاريخ أوروبا» ـ فإنه «لايمكن أن توجد سوى قاعدة أمينة واحدة للمؤرخ: أن عليه أن يرى في تطور المصائر الإنسانية لعبة المصادفة التي لا يمكن التنبؤ بها». وبعبارة أخرى، تستبعد إمكانية المعالجة العلمية للظواهر الاجتماعية ذاتها، إمكانية التوصل إلى علم للمجتمع. ولن نكتشف القانون الكلي للتطور الاجتماعي إلا حينما نستدير إلى الأساس الاقتصادي ـ وهذا القانون هو أن الناس يدخلون في علاقات إنتاج تتوافق مع قوى إنتاجهم. وعندئذٍ فإن التطور الذي يبدو عارضاً للإيديولوجية والدين والسياسة وما إليها يندرج في إطار ويجد تفسيره.

قال لينين في «من هم أصدقاء الشعب» إن ماركس:

«كان أول من وضع علم الاجتماع على أساس علمي، بإرسائه

لمفهوم التكوين الاقتصادي للمجتمع كمجموع لعلاقات الإنتاج، وبإرسائه حقيقة أن تطور مثل هذا التكوينات عملية من عمليات التاريخ الطبيعي».

ومضى لينين يوضح أن ماركس في كتابه رأس المال لم يحلل باستفاضة التركيب الاقتصادي الرأسمالي وقوانين تطوره فحسب، بل أوضح كيف تنشأ في توافق مع تطوره أنماط محددة للوعي.

فبعد أن توصل ماركس في أربعينيات القرن التاسع عشر إلى مفهوم المادية التاريخية العام مضى يطبقه ويطوره ويتحقق منه.

«لقد أخذ أحد التكوينات الاقتصادية للمجتمع ـ نظام الإنتاج السلعي ـ وقدم على أساس كمية هائلة من المعلومات تحليلاً شديد التفصيل للقوانين التي تحكم عمل هذا التكوين وتطوره».

ويقتصر هذا التحليل تماماً على علاقات الإنتاج بين أفراد المجتمع. فدون أن يلجاء ماركس إطلاقاً إلى عوامل أخرى غير علاقات الإنتاج في شرح الموضوع مكننا من أن ندرك كيف تطور التنظيم السلعي للمجتمع، وكيف تحول إلى الاقتصاد الرأسمالي...

هذا هو «هيكل» رأس المال. لكن القضية كلها هي أن ماركس لم يكتف بهذا الهيكل... إنه وهو يشرح تركيب وتطور تكوين معين للمجتمع بعبارات من علاقات الإنتاج وحدها، فقد ذهب على الرغم من ذلك دائماً، وفي كل مكان، إلى تتبع التركيب العلوي الذي يتوافق مع علاقات الإنتاج هذه، وكسا هذا الهيكل باللحم والدم...

«إن رأس المال... قد عرض للقارىء التكوين الاجتماعي الرأسمالي بأسره كشيء حي ـ بزوايا حياته اليومية، بالمظاهر الاجتماعية الفعلية للتناقضات بين الطبقات الكامنة في علاقات الإنتاج، بالتركيب العلوي السياسي البورجوازي الذين يبقي على سيطرة الطبقة الرأسمالية، بالأفكار البورجوازية عن الحرية والمساواة وما إليها، بعلاقات الأسرة البورجوازية»[1].

لقد أوضح «رأس المال» بالدراسة العلمية الدقيقة لتكوين اقتصادي بعينه كيف تتطور علاقات الإنتاج، وكيف يتطور تركيب علوي بأسره من الأفكار والمؤسسات على أساس علاقات الإنتاج، ومن هنا استخلص لينين أنه: «منذ ظهور«رأس المال» لم يعد المفهوم المادي للتاريخ مجرد فرض وإنما قضية أوضحت علمياً»[2].

وتزودنا المادية التاريخية منهجاً للتفسير التاريخي، وتتضح صحتها بتطبيق هذا المنهج على الحالات المحددة، وتبين أنها قادرة حقاً على تفسيرها.

المادية التاريخية في مواجهة «الماركسية المبتذلة»

ينبغي أن يكون قد اتضح مما قلناه فيما سبق أن تفسير تطور مختلف عناصر التركيب العلوي في التاريخ الفعلي لأي شعب ليس بأي حال مسألة بسيطة.

---

(١) ف. أ. لينين: من هم أصدقاء الشعب.

(٢) المصدر السابق.

ومن ألوان التفسير «المبتذل» الميكانيكي المفرط في التبسيط ذلك الذي يسعى إلى تفسير تطور الأفكار والمؤسسات من القوى الإنتاجية مباشرة. وهكذا مثلاً قيل إن ظهور إيديولوجية جديدة في العالم القديم كان راجعاً إلى تطور تقنيات جديدة توصل الناس في استخدامها إلى تغيير أفكارهم. ومن الصحيح حقاً أن من يعرفون تشغيل الحديد يفكرون بطريقة تختلف عمن لا يعرفون سوى الأدوات الحجرية، كما أن من يعرفون القنابل الذرية والألكترونيات يفكرون بطريقة تختلف عمن لا يعرفون سوى الأقواس والسهام والعمل اليدوي. ولهذا ذهب البعض أيضاً إلى القول بأن الأفكار والمؤسسات الحديثة تنبعث بشكل مباشر من قوى الإنتاج الحديثة ـ وهكذا يسمون العصر الحاضر «بالعصر النووي» أو «عصر العلم». ولكن رغم أنه من الصحيح أن هناك توافقاً معيناً بين الأفكار والمؤسسات من ناحية وقوى الإنتاج من ناحية أخرى، فليس صحيحاً أن الأفكار والمؤسسات يمكن أن تفسر مباشرة من قوى الإنتاج، لأن الناس إذ يستخدمون قواهم الإنتاجية يدخلون في علاقات إنتاج، وعلى أساس علاقات الإنتاج هذه يخلقون أفكارهم ومؤسساتهم. ومن الواضح تماماً مثلاً أن كلاً من البلاد الرأسمالية والاشتراكية اليوم تستخدم تقنيات الإنتاج نفسها ـ بيد أن مسار التطور الإيديولوجي وطبيعة المؤسسات تختلف كثيراً في الحالتين، لأن هناك في إحدى الحالتين أساساً من علاقات الإنتاج الرأسمالية وفي الأخرى أساساً من علاقات الإنتاج الاشتراكية.

ومن أنواع الابتذال الشائعة الأخرى، ذلك الذي يعالج تطور التركيب العلوي فوق أساسه الاقتصادي كعملية أوتوماتيكية. لكن الأفكار والمؤسسات ليست نتاجاً أوتوماتيكياً لتركيب اقتصادي وطبقي معين، بل هي نتاج نشاط الناس الواعي وصراعهم، ولكي نستطيع تفسير التركيب العلوي لا بد أن ندرس هذا النشاط والصراع دراسة محددة، في تطورهما الفعلي المركب. ومن هنا فليس ماركسية بالتأكيد ـ كما ليس علماً بالتأكيد ـ أن نحاول أن نستنتج من وصف ظروف اقتصادية معينة ماذا سيكون عليه شكل التركيب العلوي القائم على هذا الأساس، أو أن نستنبط كل خاصية تفصيلية للتركيب العلوي من سمات للأساس تتوافق معها. بالعكس، إننا نحتاج إلى دراسة كيف يتطور التركيب العلوي فعلياً في كل مجتمع وفي كل عصر بدراسة وقائع هذا المجتمع وهذا العصر.

لقد صور بعض مبتذلي الماركسية الأمور ـ وبعضهم يسمي نفسه «ماركسياً» والآخرون يقدمون صورة زائفة حمقاء للماركسية لكي يدحضوها ـ وكأن الماركسية تقول إن كل فكرة ومؤسسة في المجتمع تنتج مباشرة من حاجة اقتصادية مباشرة وتخدمها. ويذكر إنجلز (في رسالة إلى س. شميدت) أن ماركس في حديثه عن مثل هؤلاء المبتذلين كان يقول: «كل ما أعرفه هو أنني لست ماركسياً»[1].

وفي الرسالة نفسها يؤكد إنجلز:

---

(١) ف. إنجلز: رسالة إلى س. شميدت في ٥ أغسطس/ آب ١٨٩٠.

«إن مفهومنا عن التاريخ هو في المقام الأول مرشد للدراسة وليس رافعة للبناء.. فكل التاريخ ينبغي أن يدرس من جديد، وظروف وجود مختلف تكوينات المجتمع ينبغي أن تبحث بالتفصيل قبل أن نحاول أن نستخلص منها الأفكار السياسية وأفكار القانون المدني والأفكار الجمالية والفلسفية والدينية الخ... التي تتوافق معها».

وأكد إنجلز مراراً ضرورة الدراسة المحددة في كل حالة للطريقة التي تنشأ بها أفكار ومؤسسات بعينها وتتشكل على أساس تطور اقتصادي معين، والتأثير الذي تمارسه بدورها على المزيد من تطور المجتمع.

وحذر إنجلز صراحة من سوء الفهم الناشىء عن الطريقة التي عرض بها هو وماركس النظرية أحياناً.

قال إنجلز في رسالة إلى ج. بلوخ:

«إنني وماركس نتحمل جزءاً من اللوم على حقيقة أن الكتّاب الشبان أحياناً ما يركزون على الجانب الاقتصادي أكثر مما يستحق. فلقد كان علينا أن نؤكد هذا الجانب الرئيسي في معارضة خصومنا الذين كانوا ينكرونه، ولم يتح لنا دائماً الوقت أو المكان أو الفرصة لكي نولي العناصر الأخرى المشتركة في التفاعل ما تستحقه»(١).

واستطرد إنجلز في الرسالة نفسها قائلاً:

---

(١) ف. إنجلز: رسالة إلى ج. بلوخ في ٢١ سبتمبر/ أيلول عام ١٨٩٠.

«وفقاً للمفهوم المادي للتاريخ فإن العنصر النهائي المحدد في التاريخ هو إنتاج الحياة الواقعية وتجدد إنتاجها. ولم يؤكد ماركس ولا أنا أكثر من ذلك أبداً. ومن هنا فإذا لوى أحد هذا القول ليعني به أن العنصر الاقتصادي هو العنصر المحدد الوحيد فإنه يحول هذه القضية إلى عبارة حمقاء مجردة فارغة لا معنى لها»[١].

كما قال إنجلز في رسالة إلى هـ. ستاركينبورغ:

«إن التطورات السياسة والقانونية والفلسفية والدينية والأدبية والفنية الخ... تقوم على أساس التطور الاقتصادي. لكن هذه جميعاً تؤثر في بعضها البعض كما تؤثر في الأساس الاقتصادي. فليست المسألة هي أن الظرف الاقتصادي هو السبب وأنه هو النشط وحده في حين ليس لأي شيء آخر سوى تأثير سلبي، بل إن هناك بالأحرى تفاعلاً على أساس الضرورة الاقتصادية التي تؤكد ذاتها دائماً في النهاية»[٢].

كما أكد إنجلز أنه وإن كانت الأفكار والمؤسسات عموماً نتاجاً للظروف الاقتصادية فإن الشكل الدقيق الذي تتخذه في بلد بعينه وفي وقت بعينه لا يمكن تفسيره فقط من الظروف الاقتصادية لهذا البلد في ذلك الوقت. بالعكس ففي حين يؤكد تأثير التطور الاقتصادي ذاته دائماً فإن الأفكار والمؤسسات الجارية لا بد أن تتوقف دائماً على ألوان من

(١) المصدر السابق.

(٢) ف. إنجلز: رسالة إلى هـ. ستاركينبورغ، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٤.

العوامل في حياة البلاد، تشمل طبيعة الشعب وتقاليده، وشخصيات قادته، وفي المقام الأول تاريخه الماضي.

وأوضح إنجلز مثلاً وهو يعرض تطور الأفكار القانونية أنه وإن كان القانون يعكس دائماً الظروف الاقتصادية القائمة فإن:

«الشكل الذي يحدث به ذلك يمكن أن يختلف كثيراً. فمن الممكن كما حدث في إنجلترا ـ في انسجام مع كل تطورها القومي ـ الاحتفاظ بالأشكال القديمة للقوانين الإقطاعية في أساسها مع إعطائها مضموناً بورجوازياً، أي في الواقع إعطاء المعنى البورجوازي مباشرة للاسم الإقطاعي القديم، ولكن يمكن أيضاً ـ كما حدث في القارة الأوروبية الغربية ـ أن يؤخذ القانون الروماني ـ أول قانون عالمي لمجتمع سلعي... كأساس ... فبعد الثورة البورجوازية العظمى كان يمكن وضع قانون كلاسيكي «كالمجموعة المدنية» الفرنسية على أساس هذا القانون الروماني ذاته»[1].

وهكذا نشأت الأفكار والمجموعات القانونية في هذه الحالات كنتاج مباشر للظروف الاقتصادية وإنما عن طريق عملية صياغة وتكييف للقانون القائم بالفعل ـ وهو ينتمي إلى عصر سابق ـ وتحويله إلى أشكال ملائمة للعصر الجديد.

وأوضح إنجلز أن الشيء نفسه حدث بالنسبة إلى الفلسفة، فقال في رسالة إلى س. شميدت:

---

(١) ف. إنجلز: لودفيغ فيورباخ، الفصل الرابع.

«إنني اعتبر السيادة النهائية للتطور الاقتصادي أمراً مقرراً. لكنها تحدث من خلال ظروف يفرضها المجال الخاص ذاته: في الفلسفة مثلاً، من خلال فعل التأثيرات الاقتصادية (التي لا تعمل عموماً إلا من خلال أقنعة سياسية الخ..) على المادة الفلسفية القائمة التي تلقيناها عن أسلافنا»[١].

ومن هنا لا يمكن تفسير الأفكار والمؤسسات القائمة في بلد ما من الظروف الاقتصادية لهذا البلد في زمن بعينه وحدها. يقول إنجلز في الرسالة نفسها:

«إن الاقتصاد لا يخلق شيئاً جديداً كلية، لكنه يحدد الطريقة التي تتغير بها مادة الفكر القائمة وتزداد تطوراً»[٢].

وهكذا، فإن الأمر ذا الأهمية الأساسية في تطور الأفكار والمؤسسات هو أنها ليس لها تطور مستقل وإنما تخلق على أساس الاقتصاد المعين. وتظل هناك دائماً مشكلة تفسير خصائص تطور الأفكار والمؤسسات في كل بلد معين، وأي دور تلعبه في كل فترة بعينها من تاريخه. ولا يمكن أن تحل هذه المشكلة بالصيغ العامة وحدها، وإنما فحسب، على ضوء الوقائع ذاتها.

وباختصار، فحين لا تكون المسألة هي مجرد الإيضاح المجرد للمبادىء العامة وإنما تطبيق هذه المبادىء في تفسير أحداث تاريخية

(١) ف. إنجلز: رسالة إلى س. شميدت في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٨٩٠.
(٢) المصدر السابق.

بعينها، فإنه لا يمكن إهمال الدراسة المفصلة للأسلوب الفعلي الذي تستخلص به الأفكار والمؤسسات على أساس الظروف الاقتصادية، والدور النشط الذي تلعبه في الأحداث. وقد قدم ماركس نفسه الأمثلة على تطبيق ذلك في كتاباته التاريخية.

فعلى سبيل المثال: أوضح ماركس في كتابه «الثامن عشر من بروميير لويس بونابرت» بالتفصيل كيف نشأت الأفكار والمؤسسات الخاصة والأحزاب السياسية والمنازعات السياسية واتجاهات الأفكار على أساس العلاقات الاقتصادية والطبقية المحددة في المجتمع الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر، وكيف أثر الصراع الناشىء عن ذلك في مملكة السياسة والإيديولوجية على مصير مختلف الطبقات وعلى الاقتصاد الفرنسي بأسره.

ولهذا الفهم المفصل للعوامل السياسية والإيديولوجية وأساسها وتأثيرها بالطبع، أهمية حيوية في التحليل الذي نقوم به للوضع الراهن بهدف تخطيط سياستنا العملية. فنحن لا نستطيع التوصل إلى سياسة لحركة الطبقة العاملة في وضع معين من مجرد تحليل الوضع الاقتصادي مهما كان دقيقاً. ومن الضروري أن نضع في اعتبارنا كل العوامل السياسية القائمة في تعقدها وكذلك مختلف اتجاهات الأفكار، وأن نفهم كيف أن هذه العوامل ليست، انعكاساً للوضع الاقتصادي فحسب بل هي تؤثر فيه، حتى يمكن أن نصل إلى سياسة

محددة، لأن للعمل السياسي وكذلك الصراع الإيديولوجي عموماً ـ في ظروف اقتصادية معينة ـ تأثيراً حاسماً على المسار اللاحق للتطور الاقتصادي، ومصير مختلف الطبقات وللاقتصاد بأسره.

الفصل السادس

الأفكار الطبقية والحكم الطبقي

المؤسسة

على أساس علاقات إنتاج معينة تخلق دائماً أفكار ومؤسسات مهيأة للإبقاء على هذا الأساس ودعمه وتطويره، وهي أفكار تتقبل ضمناً الملكية والعلاقات الطبقية القائمة وتبررها، ومؤسسات تعمل على المحافظة على تلك العلاقات الطبقية وإدراة هذا الشكل من أشكال الملكية ودعمه وتطويره. فلا يستطيع الناس أن يقوموا بالإنتاج الاجتماعي دون أن يدخلوا في علاقات إنتاج محددة. ولا يمكن الإبقاء على علاقات الإنتاج هذه دون الأفكار والمؤسسات الملائمة.

وهكذا، فحين يقوم نظام اقتصادي معين تتبلور دائماً من عملية النشاط الإيديولوجي والنشاط المتعلق بالمؤسسة كلها شبكة من الأفكار والمؤسسات تخدم وظيفة محددة هي المحافظة على النظام

القائم. ونستطيع أن نطلق على هذه الشبكة العبارة التي صيغت حديثاً وإن لم تكن محددة تماماً ... عبارة «المؤسسة». وتخلق هذه الشبكة ـ خلال النزاع والصراع ـ الطبقة ذات المصلحة في إرساء النظام الاقتصادي المعين ودعمه.

وفي قلب هذا المؤسسة توجد سلطة الدولة والنظام القانوني. وتقوم الدولة والقوانين للدفاع عن الملكية، ولتنظيم استخدامها ووراثتها. ويرسي النظام السياسي والقانوني ـ والإيديولوجية التي تتوافق معه ـ كحراس للملكية.

وعلى سبيل المثال: فإن الرومان ـ لدعم إمبراطوريتهم العبودية ـ أقاموا أولاً مؤسسات جمهورية لتحل محل صغار الملوك السابقين وإيديولوجية جمهورية، وحين أثبتت هذه المؤسسات والأفكار عجزها عن كبح جماح التناقضات الاجتماعية أقاموا ديكتاتورية عسكرية مركزية.

ومع انهيار الامبراطورية الرومانية وظهور الإقطاع في أوروبا تغيرت أشكال الحكومات، فقد تطورت الملكيات والإمارات والدوقيات الخ... التي أقيمت في كل أنحاء أوروبا كأشكال للحكم الإقطاعي ساعدت في الدفاع عن النظام الإقطاعي وصيانته ودعمه. وكانت للكنيسة الكاثولكية أهمية بالغة فيما يمكن أن يسمى بالمؤسسة الإقطاعية في أوروبا.

وقد اصطدمت البورجوازية الناشئة بالنظام الإقطاعي والحكم

الإقطاعي، وأقامت كثمرة لنضالها جمهوريات قومية ودولاً برلمانية وملكيات دستورية أطلقت المجال لتطور الرأسمالية، ودافعت عن مصالح البورجوازية، ووقفت حارساً على ملكيتها، وساعدت في تشكيل أساس المجتمع الرأسمالي ودعمه.

وأخيراً، فإن على الطبقة العاملة في نضالها من أجل الاشتراكية أن تقيم دولة اشتراكية ديموقراطية ستكون مهمتها هي تصفية بقايا الرأسمالية، وحماية الملكية الاشتراكية، وتوجيه البناء الاشتراكي.

ودون مثل هذه الوسائل لم يكن يمكن دعم هذه الاقتصادات. فلا يمكن لنظام اقتصادي أن يستقر ويكون قادراً على التطور إلا بمساعدة دولة ونظام سياسي وقانوني وإيديولوجيات تتوافق معه. ويتوقف الشكل الدقيق للدولة وطبيعتها ـ وما إذا كانت ملكية كما في بريطانيا أو جمهورية كما في الولايات المتحدة الأميركية ـ وللأفكار والمؤسسات القانونية، ومختلف التغيرات التي تمر بها، على مجموعة متنوعة من الظروف في حياة وتقاليد كل شعب. وتتحدد مثل هذه السمات تاريخياً بالظروف الخاصة بالزمان والمكان. لكنها تخضع دائماً لظرف مسيطر هو أنها تقوم بدعم أساس اقتصادي معين وتطويره.

وتتطور الأديان والفلسفات والحركات الأدبية والفنية كفروع للمؤسسة. فلا يمكن الإبقاء دونها على وجود أي تكوين اقتصادي ـ اجتماعي وسيره. كما لا يمكن ذلك دون سياسة وقوانين. وهي ليست أكثر استقلالاً عن الأساس الاقتصادي من السياسة والقوانين. ويصوغ

الناس هذه الأنواع من الإيديولوجية وما يتوافق معها من مؤسسات على أساس علاقات الإنتاج المعينة. وهم إذ يفعلون ذلك تتبلور المعتقدات الدينية والمدارس الفلسفية والمبادىء الأدبية والفنية التي تكتسب مكانة خاصة كقلاع للنظام الاجتماعي.

وفي أوج الإقطاع في أوروبا الغربية كانت للكنيسة الكاثوليكية مكانة هائلة، وسادت العقيدة الكاثوليكية الفلسفة والأدب والفنون. ولقيت هذه العقيدة مساندة السلطة الزمنية ـ مساندة الحكام الإقطاعيين ودولهم والقوانين. ولا يمكن تفسير الحماس القاسي الذي كانت الكنيسة تلاحق به الهراطقة وتلقى فيه مساندة الحكام بمجرد الهوس الديني. فلماذا وجد مثل هذا الهوس؟ لقد استقرت العقيدة الكاثوليكية كجزء أساسي من النظام الاجتماعي، وأحست الكنيسة عن حق ـ كمالك كبير للأرض إلى جانب كبار ملاك الأرض الآخرين ـ بخطر التمزق الاجتماعي الكامن خلف كل هرطقة.

ومع ظهور البورجوازية برزت أفكار دينية وفلسفية جديدة. ففي مجال الدين بدأ التأكيد على ضمير الفرد وعلاقة الفرد المباشرة بالله. ودعا الفلاسفة إلى سيادة العلم والعقل. ومن هذه الزاوية أخضعوا الأفكار الإقطاعية القديمة للنقد المدمر. ودرسوا من جديد أسس المعرفة، وحاولوا أن يبينوا كيف يمكن توسيع المعرفة، ووضع الإنسانية في طريق التقدم. وكانوا في ذلك يخدمون البورجوازية الجديدة بكفاءة في التخلص من الإقطاع ودعم الرأسمالية.

أما الآن والرأسمالية في انهيارها تواجه تحدي الاشتراكية، فإن فلاسفة المؤسسة يدعون إلى شيء مختلف تماماً. إنهم يقولون إن العقل عاجز، والمعرفة وهم، والتقدم المادي خطأ. وإن الوسائل التي يتطلع الناس إلى تحقيق التقدم عن طريقها قادتهم إلى الصعاب والكوارث، وهذه العقيدة الجديدة تساعد بدورها في الدفاع عن النظام المحتضر ومواجهة تحدي الاشتراكية.

وبالطريقة نفسها نستطيع أن نتتبع كيف كانت الأغاني والقصص والفن الديني في العصور الوسطى مثلاً تساعد النظام الإقطاعي على أن يتشكل ويدعم نفسه، وكيف أن الرواية الحديثة والدراما الحديثة الخ... ساعدت على تصفية الإقطاع وأعانت النظام الرأسمالي على أن يتشكل ويدعم نفسه.

الطبقة الحاكمة والأفكار الحاكمة

منذ تحلل الشيوعية البدائية انقسم المجتمع إلى طبقات متناحرة، إلى مستغِلين ومستغَلين. وهذه الطبقات ذاتها هي نتاج للتطور الاقتصادي. وفي توافق مع التركيب الاقتصادي للمجتمع في مرحلة معينة من التطور، في توافق مع النظام المعين لعلاقات الإنتاج، احتلت هذه الطبقة أو تلك المركز السائد في الاقتصاد، وتولت قيادة المجتمع ككل.

وهناك دائماً طبقة بعينها تلعب الدور القيادي في إرساء ـ ثم في

دعم ـ نظام اقتصادي معين تكون فيه هذه الطبقة هي الطبقة السائدة، الطبقة الحاكمة. وبالتالي فإن هذه الطبقة دائماً هي المسؤولة عن إرساء الأفكار والمؤسسات لحماية النظام الاجتماعي. فالمؤسسة هي مؤسسة طبقة ـ تطوّرت على أساس أشكال الملكية والعلاقات الطبقية التي ترتبط بها مصالح الطبقة الحاكمة.

يقول ماركس في «الثامن عشر من برومير»:

«وفـوق الأشكال المختلفة للملكية، فوق ظروف الوجود الاجتماعي، يبزغ تركيب علوي كامل من العواطف والأوهام وأساليب التفكير والآراء عن الحياة متميز ومشكل بطريقة خاصة، وتخلقه الطبقة بأسرها وتشكله من أسسها المادية، ومن العلاقات الاجتماعية المتوافقة معها»[1].

وتتمكن الطبقة الحاكمة من تحقيق ذلك بسبب ملكيتها للوسائل المادية للإنتاج، وسيطرتها ـ عن طريق الدولة ـ على السلطة المادية. يقول ماركس وإنجلز:

«والطبقة التي هي القوة المادية المسيطرة في المجتمع هي في الوقت نفسه قوته الفكرية الحاكمة. فالطبقة التي تضع تحت يدها وسائل الإنتاج المادي تسيطر في الوقت نفسه على وسائل الإنتاج الفكري ومن هنا، فإن أفكار أولئك الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج

(١) ك. ماركس: الثامن عشر من برومير لويس بونارت، الفصل الثالث.

الفكري تخضع لها عموماً»[1]. وهكذا أعلن ماركس وإنجلز في «البيان الشيوعي» أن: «الافكار الحاكمة في كل عصر كانت دائماً أفكار طبقته الحاكمة».

والحق إن هذه السيطرة الإيديولوجية عنصر أساسي من عناصر السيطرة الطبقية. فلا يمكن أن تستمر السيطرة الطبقية ما لم تستطع الطبقة الحاكمة أن ترسي مؤسسات حاكمة تتوافق مع أفكارها، وأن تكفل عن طريق التقبل العام لهذه الأفكار التقبل العام لمؤسساتها وحكمها. وعلى الطبقة الحاكمة دائماً لكي تبقي على حكمها المادي أن تبقى على سيطرتها، على أذهان الناس. فلا بد أن تربط القوى الفكرية في المجتمع بها، وتكفل انتشار الأفكار التي تعبر عن سيطرتها وبهذا تمنع أي تحد لهذه السيطرة.

دور المثقفين

وحين نقول إن أفكار الطبقة الحاكمة تكون هي الأفكار الحاكمة فأننا لا نقصد من ذلك بالطبع أن كل أفراد الطبقة الحاكمة يسهمون في تشكيل هذه الأفكار والدعاية لها. ذلك أن دعم النظام الاقتصادي ونظام الحكم الطبقي يتطلب دائماً قيام أفراد معينين بالوظائف الإدارية والتنفيذية. وبالمثل يخصص دائماً أفراد معينون في وظيفة فكرية.

وكل طبقة تلعب دوراً إيجابياً وليس مجرد دور سلبي في التغير

(١) ماركس وإنجلز: الإيديولوجية الألمانية.

الاجتماعي، تجد دائماً ممثليها الفكريين. وللطبقة الحاكمة دائماً كوادرها من المثقفين الذين لا يشكلون طبقة منفصلة مثلهم في ذلك مثل المديرين والموظفين. صحيح أن هذه الأقسام المتخصصة تكتسب من وقت إلى آخر مصالح خاصة بها وتتدرب على تهيئة أمورها الخاصة، بل إن هذا يمكن أحياناً كما قال ماركس وإنجلز في «الإيديولوجية الالمانية» أن «يتطور إلى نوع من المعارضة والعداء» بينها وبين الجزء الرئيسي من الطبقة الحاكمة، ولكن «إذا حدث صدام عملي تتعرض فيه الطبقة الحاكمة ذاتها للخطر» فإن هذا دائماً «ما ينتهي أوتوماتيكياً إلى لا شيء». ونستطيع أحياناً أن نلحظ ذلك اليوم: فكثير من المثقفين الذين يتحدثون أو يكتبون عادة أقسى العبارات عن الصناعيين أو الماليين يلتفون حولهم بقوة حيثما تعرض النظام ذاته للخطر.

ويشكل مثقفو الطبقة الحاكمة ـ طالما ظل هذا الحكم ثابتاً ـ القوة الفكرية السائدة في المجتمع والتي تشكل «عواطفه وأوهامه وأساليب تفكيره وآراءه عن الحياة». وعدم وعيهم عموماً بأداء هذه الوظيفة لا يتناقض مع حقيقة أن هذه هي الوظيفة التي يؤدون.

يقول إنجلز:

«الإيديولوجية عملية يقوم بها من يسمى بالمفكر بوعي حقاً، وإنما بوعي زائف. فالدوافع الحقيقية التي تحركه تظل مجهولة منه... إنه لا يعمل إلا بمادة الفكر التي يتقبلها دون بحث كنتاج للفكر، وهو لا يبحث بعد هذا عن عملية أبعد مستقلة عن الفكر»[1].

---

(١) ف. إنجلز: رسالة إلى ميهرينغ في يوليو/ تموز عام ١٨٩٣.

ونحن نجد هذه العملية الإيديولوجية متجسدة بشكل صارخ اليوم. إذ نجد مفكرين من مختلف الآراء ـ ملحدون ومسيحيون خاشعون، واشتراكيون ديموقراطيون ومحافظون ـ مدفوعين جميعاً إلى التعبير عن وجهة النظر نفسها وهي أن الإنسان يجهل مصيره، وأنه يخضع لرحمة أحداث لا يستطيع السيطرة عليها. فماذا يمثل هذا سوى وجهة نظر الطبقة الرأسمالية الحاكمة التي تعاني آلام أزمتها النهائية؟ إن هؤلاء المفكرين ينتمون إلى مختلف الفئات الاجتماعية، لكنهم يلوكون جميعاً الأفكار نفسها لخدمة الطبقة الحاكمة. ويسممون أذهان مستمعيهم أو قرائهم بالأفكار نفسها.

وقد حدد ماركس العلاقة بين المثقفين والطبقة التي يمثلونها وهويكتب عن الممثلين الأدبيين والسياسيين للبورجوازية الصغيرة في فترة ١٨٤٨ في فرنسا.

يقول ماركس: إنه لا ينبغي تصور أن إيديولوجيي البدالين«هم جميعاً من البدالين أو أنصار البدالين المتحمسين، فهم قد يكونون بحكم تربيتهم ومركزهم الفردي بعيدين عن بعضهم بعد السماء عن الأرض. وما يجعلهم ممثلين للبورجوازية الصغيرة هو أنهم في فكرهم لا يتخطون الحدود التي لا تتخطاها هذه الطبقة في الحياة. وإنهم بالتالي مسوقون نظرياً إلى المشكلات والحلول نفسها التي تدفع المصالح المادية والمركز الاجتماعي هذ الطبقة إليها عملياً. وتلك

بشكل عام هي العلاقة بين ممثلي طبقة ما في مجال السياسة والأدب وبين الطبقة التي يمثلونها»[1].

وهكذا فإن مثقفي الطبقة الحاكمة ليسوا بالضرورة أفراداً من هذه الطبقة بمعنى أنهم ولدوا فيها أو أنهم يمتلكون أو يتمتعون بكل مزاياها، بل إنهم إحياناً بدلاً من التمتع بهذه المزايا يشغلون مركزاً غير مستقر ـ فهم يستأجرون ويفصلون مثل شعراء البلاط في الماضي أو الصحفيين اليوم. لقد انحدر كثير من المفكرين القياديين للنبلاء الإقطاعيين من الفلاحين، واجتذب كثير من المفكرين القياديين للطبقة الرأسمالية من البورجوازية الصغيرة أو من الطبقة العاملة. والحق إن ماركس أوضح في «رأس المال» أنه «كلما زادت قدرة الطبقة الحاكمة على استيعاب أبرز رجال الطبقة المحكومة زاد حكمها رسوخاً وخطورة»[2].

وتسير هذه العملية أيضاً بطريقة عكسية، فحين تكون طبقة حاكمة ما في مرحلة انهيار، وتهب طبقة أخرى لتحديها، فإن أفراداً من صفوفها هي ـ هم عموماً أكثر قدرة وموهبة فكرية ـ ينتقلون إلى خدمة الطبقة الثورية المنافسة.

وتجد كل طبقة تنشط على مسرح التاريخ ـ كما ذكرنا ـ ممثليها الفكريين الذين يعبرون عن اتجاهاتها الاجتماعية وعواطفها وآرائها. ومن هنا، من الواضح أنه في فترات التغير الاجتماعي العميق ـ حين

(١) ك. ماركس: الثامن عشر من برومير...، الفصل الثالث.

(٢) ك. ماركس: رأس المال، المجلد الثالث، الفصل ٣٦.

تنشط كل الطبقات ـ يحدث غليان فكري إبداعي كبير؛ فالحياة الفكرية لمثل هذه الفترات لا تعبر عن نشاط طبقة واحدة فحسب بل عن تصاعد نشاط كل الطبقات.

وليس على الطبقة التي تلعب الدور القيادي في تشكيل النظام الاجتماعي أن تجد الوسيلة لصياغة أفكارها وتنظيمها فحسب بل أن تكفل كذلك تقبل المجتمع بأسره لها. وهنا يكون للمثقفين الثوريين وللفكر والدعاية الثوريين دور هام. وحين يتدهور النظام الاجتماعي القديم تبدأ أفكار الطبقة الحاكمة تفقد حيويتها، وتصبح عاجزة عن مزيد من التطور وترفضها أكثر فأكثر أقسام واسعة من الشعب. وهكذا يزداد جهد الحكام للاحتفاظ بسيطرتهم، واستخدام كل ما تحت أيديهم للحط من شأن الأفكار «الخطرة» واضطهادها. ومن الناحية الأخرى، فإن الطبقة الثورية حين تتولى قيادة كل الحركة ضد النظام الاجتماعي القديم لا يكون عليها فحسب أن تصوغ أفكارها بل أن تجعل منها كذلك القوة الموحدة المعبئة للحركة بأسرها. ولقد كان هذا هو ما يدور في ذهن ماركس حين قال في «نقد فلسفة القانون عند هيغل»، «إنّ النظرية تصبح قوة مادية حالما تستولي على أذهان الجماهير».

تحويل التركيب العلوي

تبدأ كل المؤسسة التي تحمي أشكال الملكية القائمة في الاهتزاز في تلك الفترات الثورية التي تتنازع فيها قوى الإنتاج المادية

مع علاقات الإنتاج القائمة. وفي مثل هذه الفترات تتحول علاقات الملكية التي كانت أشكالاً لتطور قوى الإنتاج المادية إلى قيود عليها. وتعبر هذه الحقيقة عن نفسها في مجال الوعي الاجتماعي في بدء الإحساس بالأفكار والمؤسسات السائدة باعتبارها قيوداً، وبعبارة أخرى، باعتبارها أفكاراً مضى عهدها، أفكاراً جائرة ظالمة زائفة. وتنشأ أفكار جديدة ثورية.

يقول ماركس وإنجلز في «البيان الشيوعي»:

«حين يتحدث الناس عن الأفكار التي تحدث ثورة في المجتمع فإنهم إنما يعبرون عن حقيقة أنه داخل إطار المجتمع القديم خلقت عناصر المجتمع الجديد، وأن تحلل الأفكار القديمة يواكب تحلل ظروف الوجود القديمة».

ويستند الصراع الطبقي ـ الذي يجري من خلاله التحول الاجتماعي ـ إلى النزاع بين المصالح الاقتصادية لطبقات تشغل أماكن مختلفة في شبكة علاقات الإنتاج. وتسعى كل طبقة منها نحو مصلحتها الاقتصادية. إنه في أساسه اقتصادي، لكنه يجري ويشن في مجال السياسة والقانون، والدين والفلسفة، والأدب والفن، وهو يجري ويشن لا بوسائل الضغط الاقتصادي وحدها إلى جانب القسر والعنف الذي تمارسه طبقة ضد طبقة أخرى، بل كذلك عن طريق معركة فكرية، تنعكس فيها اتجاهات كل طبقات المجتمع.

يقول إنجلز في مقدمته للطبعة الألمانية الثالثة لكتاب ماركس «الثامن عشر من برومير»:

«إن كل المعارك التاريخية سواء جرت في المجال السياسي أو الديني أو الفلسفي أو أي مجال إيديولوجي آخر ليست في الواقع أكثر من التعبير الواضح عن صراع الطبقات الاجتماعية».

وكما أننا نميز بين علاقات الإنتاج وبين ما يتوافق معها من أشكال للوعي، فإننا نميز بين المصالح الاقتصادية المادية للطبقات المتنازعة وبين وعيها بأهدافها والقضايا التي تتنازع بشأنها. ولكن حين تأتي لحظة العمل الحاسمة فإن المصالح والأهداف الاقتصادية الكامنة غالباً ما تتكشف صراحة.

يقول ماركس في «الثامن عشر من برومير».

«وكما نفرق في الحياة الخاصة بين ما يعتقده المرء ويقوله عن نفسه وبين ما هوعليه وما يفعله حقاً، فإن علينا في المعارك التاريخية أن نميز بدرجة أكبر بين عبارات الأحزاب وخيالاتها وبين مصالحها الواقعية. بين مفهومها عن نفسها وبين الواقع... وهكذا طالما تصور رجال حزب التوري في إنجلترا أنهم يتحمسون للملكية والكنيسة ومفاتن الدستور الإنجليزي القديم إلى أن جاء يوم انتزع الخطر منهم فيه الاعتراف بأنهم إنما يتحمسون لريع الأرض»[١].

وتثور التناقضات والمنازعات على الدوام في التركيب العلوي للمجتمع، في مجال الوعي الاجتماعي بالتحديد لأن الناس لا يستطيعون ـ على أساس علاقات إنتاج معينة ـ أن يعيشوا معاً في انسجام

(١) ك. ماركس: الثامن عشر من برومير...، الفصل الثالث.

كامل. وقد تجد مثل هذه التناقضات حلاً موقتاً، وإنما لكي تعود فتثور ثانية في أشكال جديدة. وهكذا، فحتى أكثر الأفكار استقراراً وأكثر المؤسسات محافظة تتعرض للتغير.

وينبغي أن نميز في تلك التناقضات التي تنشب في التركيب العلوي بين التناقضات التي لا تعكس إلا إعادة ترتيب الأحداث الجديدة على أساس علاقات الإنتاج نفسها وتلك التي تعكس تطلع طبقة ثورية إلى تغيير علاقات الإنتاج.

والطبقات الحاكمة المالكة ذاتها بالطبع تتخبط باستمرار في تناقضات تجد تعبيراً عنها في المعارك الإيديولوجية والسياسية التي يمكن نتيجة لها أن تتغير المؤسسة، وربما تغييراً عميقاً، استجابة لتغير الظروف. وكثيراً ما يحدث أن تنشب «التمردات» ضد جزء أو آخر من أجزاء المؤسسة معبرة عن سخط مجموعة معينة. وأحياناً ما تخفق هذه التمردات، وأحياناً ما تحقق النجاح، وحينئذٍ يصبح «متمردو» الأمس هم رجال المؤسسة اليوم.

وتسبق مثل هذه التمردات وتصاحب أي تحد حقيقي للنظام الاجتماعي. لكن ثمة فارقاً بين الأفكار الثورية التي تعبر عن نظرة وأهداف طبقة ثورية تدفعها المصالح الطبقية إلى مهاجمة ملكية الحكام، وبين الأفكار التي ربما كان أقصى ما تحققه بعض التغيرات في التركيب العلوي، والتي تترك الملكية دون مساس.

وجدير بالذكر كذلك ـ بشكل عابر ـ أنه كما وجد في البلاطات

الإقطاعية رجال يهاجمون خطايا الحكام، ومهرجون يسخرون منهم، فإن لكل مؤسسة حراس ضميرهاومهرجيها. ولا ينبغي الخلط بين هذه الظاهرة وبين المعارضة الحقيقية.

وحين يتم التطويح بالطبقة الحاكمة القديمة كحصيلة للصراع الطبقي، فإن «كل التركيب العلوي الهائل يتحول بسرعة تزيد أو تقل مع التغير في الأساس الاقتصادي»[1] على حد قول ماركس.

إن الهبة في المجال الاقتصادي، وفي العلاقات الاجتماعية الأساسية، تحدث هبة كذلك في مجال الأفكار والمؤسسات بأسره، وبتغلب الجديد على القديم. وهذا يعني أولاً، أن الأفكار الثورية السابقة تتطور فتغدو أفكار السلطة بالنسبة إلى مؤسسة جديدة. وجزئياً تحل مؤسسات جديدة تشكلت وفق هذه الأفكار محل المؤسسات القديمة، في حين يعاد جزئياً بناء المؤسسات القديمة وفقاً للأفكار الجديدة ولكي تخدم أغراضاً جديدة. وبهذا يتغير في النهاية كل محتوى الوعي الاجتماعي؛ فمع تحلل علاقات الإنتاج القديمة تصبح الأفكار التي تشكلت على هذا الأساس في البداية عتيقة ورجعية، وفي النهاية تافهة حمقاء، وتصبح المساجلات الإيديولوجية التي استغرقت الاهتمام على الأساس القديم عديمة المعنى، وتثور مساجلات أخرى مكانها.

لكن هذا لا يعني بالطبع أنه لا يبقى شيء من التركيب العلوي

(١) ك. ماركس: نقد الاقتصاد السياسي، المقدمة.

القديم، أو أن التطور في التركيب العلوي لا يسير إلا بالنفي الثوري وليس إطلاقاً بالتطور.

يقول ماركس في رسالة له إلى انينكوف:

«إن الناس لا يتخلون أبداً عما كسبوه، لكن هذا لا يعني أنهم لا يتخلون أبداً عن الشكل الاجتماعي الذي اكتسبوا فيه قوى إنتاجية معينة. بالعكس إنهم مجبرون لكي لا يحرموا من النتائج التي تحققت، ولا يخسروا ثمار المدنية على أن يغيروا كل أشكالهم الاجتماعية التقليدية منذ اللحظة التي لا يعود فيها شكل علاقاتهم يتوافق مع القوى الإنتاجية المكتسبة»[1].

وحين يحدث هذا التغيّر تظل «ثمار المدنية» التي كسبت في الماضي قائمة، لأن الأشكال الاجتماعية الجديدة تحافظ عليها في حين كانت تتعرض للخطر بسبب انهيار وتدهور الأشكال الاجتماعية القديمة. وهكذا لا تستبقى وتتطور في الفترة الجديدة القوى الإنتاجية المكتسبة فحسب بل كذلك التقدم الذي تحقق في مجال الثقافة.

وحتى حين يضيع شيء ما ـ وربما لفترة طويلة ـ نتيجة للثورات والحروب فإنه يسترد في النهاية. وقد لاحظ إنجلز أن جانباً كبيراً من القانون الروماني القديم قد استخدم في النهاية في تطور القانون البورجوازي. فلماذا حدث ذلك؟ لأن القانون الروماني كان يحوي الكثير مما له قيمته لا بالنسبة إلى تنظيم علاقات الناس في مجتمع

(١) ك. ماركس: رسالة إلى أنينكوف في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٨٤٦.

عبودي فقط، بل إلى تنظيم علاقاتهم في أي مجتمع سلعي يقوم على الملكية الخاصة.

وبالمثل، ففي حين أن بعض الآراء التي عبر عنها الفن الإغريقي كانت تنتمي إلى المجتمع العبودي واختفت، فإن إلهام هذا الفن لم يختفِ وليس من المحتمل أن يختفي. وذلك لأن الفن الإغريقي لم يعبّر عن جوانب خاصة للحياة والعلاقات الإنسانية في المجتمع العبودي فقط، بل عبر كذلك عن جوانب شاملة للحياة والعلاقات الإنسانية في أي مجتمع. وكذلك لأن الفن الإغريقي قدم مساهمة دائمة في التكتيك الفني. ونستطيع بشكل عابر أن نقول: إن من الأرجح أن يبقى الفن الإغريقي أطول مما يبقى القانون الروماني، لأنه في حين لن تبقى للقانون الروماني إلا أهمية تاريخية خالصة في المجتمع الشيوعي فستبقى للفن الإغريقي أهمية متجددة حية.

وفي أيامنا هذه تتعرض كل التركة الثقافية التي اكتسبت حتى الفترة الرأسمالية وخلالها للخطر في مرحلة تدهور الرأسمالية ـ لا بسبب الاتجاهات التجارية المعروفة المنحطة فحسب، بل هي تتعرض كذلك لخطر الإبادة المادية. لكن النضال من أجل الاشتراكية يتبنى هذه التركة ويحافظ عليها ويسير بها إلى الأمام.

المؤسسات والأفكار والطبقات

ما هي النتيجة العملية التي يمكن استخلاصها من النظرية الماركسية عن الأساس والتركيب العلوي؟

هذه النتيجة هي أن الأفكار والمؤسسات ـ وهي نتاج لتركيب اقتصادي معين ـ لم يعد يمكن أن تعتبر مقدسة غير قابلة للتغيير، مثلها في هذا مثل التركيب الاقتصادي ذاته. إنها لا تعبر عن حقائق خالدة أو أشكال مقدسة للارتباط الإنساني، وإنما هي تعبر فحسب عن النظرة والمصالح التي تتوافق مع تركيب اقتصادي معين للمجتمع. ولا يمكن لهذه النظرة وتلك المصالح في مجتمع قائم على الاستغلال إلا أن تكون نظرة ومصالح الطبقة المستغلة المسيطرة. لقد كان الإغريق القدامى مثلاً، يتعلمون أن قوانينهم سنها مشرعون يستوحون الإلهام الإلهي، وهكذا كانت هذه القوانين تعتبر مقدسة. لكن الماركسية تبين أن هذه القوانين كانت في الواقع قوانين مجتمع عبودي، تحدد امتيازات مواطني مثل هذا المجتمع وحقوقهم وواجباتهم، وتدافع عن ملكية الطبقات المالكة. لقد كانت التعبير عن مصالح طبقية محددة تشكلت تاريخياً

وبالمثل، يقال لنا اليوم إن مؤسسات الدولة في بريطانيا والولايات المتحدة قد جاءت تجسيداً للمثل العليا المسيحية والقيم الغربية ومفهوم الحرية الفردية وما إلى ذلك. وهكذا، تصور هذه المؤسسات والأفكار التي ترتبط بها وكأنها مقدسة، تماماً كما كانت تصور مؤسسات وأفكار مختلفة كل الاختلاف في الماضي. لكن الماركسية تبين أن هذه المؤسسات هي في الواقع مؤسسات المجتمع الرأسمالي، وأنها تقوم على أساس النظام الاقتصادي الرأسمالي.

وتعبّر عن مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة. وليست المثل العليا المسيحية والقيم الغربية ومفهوم الحرية الفردية في الواقع إلا المثل العليا الرأسمالية والقيم الرأسمالية ومفهوم الحرية الرأسمالية.

وهكذا فإن الماركسية بتحويلها الاهتمام إلى الأساس الاقتصادي الطبقي للمؤسسات والأفكار القائمة تعلمنا ألا ننظر إلى أي مؤسسات أو أفكار كأشياء «مقدسة».

يقول لينين:

«لقد كان الناس دائماً وسيظلون دائماً الضحايا الأغبياء للخداع وخداع الذات في السياسة طالما لم يتعلموا أن يكتشفوا مصالح طبقة أو أخرى خلف العبارات والبيانات والوعود الأخلاقية والدينية والسياسية والاجتماعية. وسيخدع المدافعون عن القديم دائماً أنصار الإصلاحات والتحسينات طالما لم يدركوا أن كل مؤسسة قديمة ـ مهما بدت حمقاء عفنة ـ إنما تبقي على وجودها قوى طبقة أو أخرى من الطبقات الحاكمة. وليس هناك سوى طريق واحد لتحطيم مقاومة هذه الطبقات وهو أن نكتشف في المجتمع ذاته الذي تحيط فيه بنا القوى التي يمكن ـ والتي يجب عليها بحكم مركزها الاجتماعي ـ أن تشكل السلطة القادرة على اكتساح القديم وإرساء الجديد ـ وأن ننور هذه القوى وننظمها للنضال»[1].

وحين تبدأ الطبقات غير الراضية عن النظام الاجتماعي القائم في

---

(١) ف. أ. لينين: المصادر الثلاثة والأجزاء المكونة الثلاثة للماركسية.

النضال ضده فإنها تجد نفسها على الفور مواجهة بمجموعة بأسرها من المؤسسات والقوانين والعادات والمبادىء والأفكار التي تحمي النظام القائم وتقمع معارضته.

فمنذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها العمال الإنجليز مثلاً يتحدون للمطالبة بأجور أكبر وساعات عمل أقل وجدوا أنفسهم مواجهين بقوانين جائرة أصدرتها مؤسسات قمع قاومت مطالبهم. لقد وجدوا أنفسهم مواجهين ببرلمان استبعدوا منه، وبقوانين تحمي أصحاب العمل، وبآراء تقر سعي الغني إلى الربح وتدين أي ترابط بين الفقراء.

وبالمثل، تنازعت البورجوازية الإنجليزية فيما مضى مع النظام الملكي للملك شارل الأول. فقد كانت الاحتكارات والضرائب الملكية عائقاً أمام توسعها الاقتصادي، وحين أرادت إزالتها اصطدمت على الفور بكل من الحكومة والقوانين، وندد بها رجال الكنيسة والأساتذة لأنها جرؤت على الاعتداء على «حق الملوك الإلهي».

وبشكل عام، فإن الطبقة التي تصطدم في متابعتها لمصالحها الاقتصادية المادية بالطبقة الحاكمة تصل دائماً بحكم هذا الصدام إلى معارضة المؤسسة كلها. ويثبت كل سجل الصراع الطبقي أن الأفكار والمؤسسات السائدة المستقرة في أي مجتمع تحمي التركيب الاقتصادي لهذا المجتمع ومن ثم مصالح الطبقة الحاكمة وتدافع عنها.

ومن هنا تدعونا الماركسية دائماً إلى البحث عن المصالح الطبقية المادية الاقتصادية التي تكمن خلف كل البيانات والمبادىء

والمؤسسات والسياسة وتحركها. وهي تدعونا ألا نحترم الأفكار والمؤسسات التي تخدم الطبقة الرأسمالية ضد الطبقة العاملة بل أن نحتقرها، وأن نناضل من أجل أفكار جديدة ومؤسسات جديدة

تساعد وتلهم تنظيم التحالف الواسع بين كل الشعب العامل لتحطيم سلطة الرأسماليين والتغلب على مقاومتهم وبناء المجتمع الاشتراكي.

الفصل السابع

الاشتراكية والشيوعية

الإنتاج الاجتماعي والملكية الاجتماعية

تعني الاشتراكية إرساء علاقات إنتاج جديدة، أساس اقتصادي جديد للمجتمع هو الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الرئيسية.

وبمثل هذا التنظيم للإنتاج ينتهي تماماً كل استغلال إنسان لإنسان، وتلغى الملكية الرأسمالية للمصانع والمعامل والمناجم والنقل ووسائل الإنتاج الأخرى، وتنتزع كل الشبكة المالية والتجارية من أيدي الرأسماليين. ولا يعود هناك بعد ذلك عامل يكدح لتحقيق ربح للرأسمالي، أو منتج صغير ينهبه كبار ملاك الأرض أو المرابون أو الوسطاء، وينتهي الاندفاع لقهر الآخرين واستغلالهم وشق طريق بالقوة إلى الأسواق. ولا تعود هناك معدات إنتاجية تعمل بأقل من طاقتها لأن استخدامها ليس مربحاً، ولا عامل متعطل لأن شراء قوة

عمله ليس مربحاً للرأسماليين، لا تعود الأرض الطيبة تبدد نتيجة للاستغلال الجشع. ولا إنتاج الأغذية محدوداً. ولا تخزن البضائع أو تتلف في حين يعاني الملايين سوء التغذية. ولا تعود هناك أزمات اقتصادية إذ يقضى على سببها الجذري ـ وهو أنه برغم اتساع الإنتاج الاجتماعي فإن التملك الرأسمالي للمنتجات يجعل جماهير الشعب عاجزة عن شراء البضائع المنتجة. ولا يجد دافعاً للحرب أو يحاول انتزاع ربح منها.

ومع الاشتراكية لا يظل هدف الإنتاج هو الربح وإنما هو إنتاج ما يحتاجه الناس. والاعتبار الأول هو رفع مستوى معيشة الشعب، ولا تعود علاقات الإنتاج قيوداً على الإنتاج، وإنما هي تتكيف مع التطور المستمر للإنتاج الاجتماعي لكي تشبع الحاجات المتزايدة باستمرار للمجتمع بأسره.

والاشتراكية هي تنظيم الوفرة. ووسائل توفير الوفرة للجميع قائمة بالفعل بفضل تطور قوى الإنتاج الاجتماعية في ظل الرأسمالية. ولم يعد متبقياً إلا استخدامها.

وفي ظل الإنتاج الاشتراكي يتصرف المنتجون في كل الناتج الاجتماعي. وهم يستخدمونه:

(أ) لاستبدال وسائل الإنتاج التي استهلكت وتكوين احتياطات وزيادة توسيع الإنتاج.

(ب) للقيام بالخدمات الاجتماعية وتوسيعها.

(ج) للإنفاق على القوات الدفاعية طالما ظل الوطن الاشتراكي مهدداً بجيران رأسماليين معادين.

(د) لتوفير وسائل الاستهلاك لأفراد المجتمع.

وتثبت الاشتراكية تفوقها على الرأسمالية بقدرتها على زيادة مجموع الثروة الاجتماعية .

يقول لينين:

«في كل ثورة اشتراكية... تبرز في المقدمة بالضرورة المهمة الأساسية لخلق نظام اجتماعي أرقى من الرأسمالية، أي زيادة إنتاجية العمل»[1].

وهذه المشكلة قابلة للحل لأن الاشتراكية لا تستطيع، أن تستوعب كل الإنجازات التكتيكية للرأسمالية ثم تحسينها فحسب، بل إن القوة الأكبر للاشتراكية، والتي تجعل منها نظاماً اجتماعياً أرقى من الرأسمالية هي قوة الشعب، قوة العمل الاجتماعي الذي أطلق من القيود التي تجبره على أن يخدم الربح الخاص. إن السعي إلى إنتاجية أكبر لا يتم كهدف في ذاته، أو كمهمة يفرضها على الناس من نصبوا أنفسهم سادة للعمل. وإنما هي تتم من أجل التمتع بالوفرة، من أجل أن تكون الوفرة متاحة لكل فرد. فشعار الحزب الاشتراكي هو «كل شيء من أجل الإنسان...كل شيء لمصلحة الإنسان».

(١) ف. أ. لينين: المهام العاجلة للحكومة السوفياتية.

الطريق إلى الاشتراكية

لقد أدرجت الاشتراكية في جدول أعمال التاريخ وأرسيت نتيجة توافر أسباب ثلاثة...

فأولاً، تطورت القوى الإنتاجية للصناعة الحديثة بسرعة بعد إقامة الرأسمالية ووصلت إلى النقطة التي لم تعد تحتاج فيها إلا إلى أن تخضع للملكية الاجتماعية لكي تكون قادرة على إنتاج الوفرة للجميع.

وثانياً، حققت الطبقة العاملة درجة من التنظيم والتربية الذاتية أصبحت معها قادرة على أن تستولي على إدارة الإنتاج.

وثالثاً، أرسيت النظرية الاشتراكية العلمية التي تحدد المهمة الاشتراكية والوسائل الضرورية لأدائها.

ولا يمكن أن يتحقق انتصار الاشتراكية إلا نتيجة للصراع الطبقي الذي يحكمه مجموع التناقضات الطبقية التي ولدتها الرأسمالية . ففي ظل قيادة الطبقة العاملة وبالاسترشاد بالنظرية الاشتراكية العلمية تنجح غالبية المستغَلين في إحراز انتصار سياسي على المستغِلين وحرمانهم من جهاز الدولة.

غير أن الثورة الاشتراكية ليست عملاً واحداً، بل هي تشغل عصراً بأسره يستغرق سنوات طويلة. فالعصر الذي تتقدم فيه البلاد الرأسمالية إلى مرحلة الاحتكار، وتوسع سيطرتها الإمبريالية على العالم كله هو أيضاً العصر الذي تقوض فيه الإمبريالية بصورة متزايدة ثم يقضي عليها

في النهاية، والذي ترسى فيه الاشتراكية وتزداد قوة، وأخيراً تنتصر في كل مكان.

وقد بدأت الثورة الاشتراكية بثورة أكتوبر/ تشرين الأول عام ١٩١٧. وبعد الحرب العالمية الثانية نجحت الثورات الاشتراكية كذلك في أجزاء من أوروبا الشرقية وفي الصين وغيرها من أنحاء آسيا ثم أخيراً في كوبا في أميركا اللاتينية. ودائماً ما يحدث الانفجار حيث التناقضات الطبقية أشد ما تكون حدة، وحيث السلطة السياسية والاقتصادية لرأس المال أضعف ما تكون. وفي الوقت نفسه أثبت الاتحاد السوفياتي أنه صديق ومدافع قوي عن الدول الاشتراكية الجديدة: فدون هذه الحماية كان من الصعب على الديموقراطيات الشعبية في أوروبا أن تنجو من التدخل الإمبريالي الواسع، وما كان في وسع النظام الثوري في كوبا بالتأكيد أن يفعل ذلك. ومنذ عام ١٩١٧ اعتبر كل الاشتراكيين المخلصين والعلميين في كل البلاد الدفاع عن الاتحاد السوفياتي الاشتراكي من أولى اهتماماتهم لأن نجاحه نجاح للاشتراكية في كل مكان، وهزيمته ستكون كارثة للاشتراكية في كل مكان.

لقد وفرت ثورة تشرين الأول/ أكتوبر حافزاً قوياً للنضال المعادي للإمبريالية في الامبراطوريات الاستعمارية. ومنذ ذلك الحين تطورت مقاومة شعوب المستعمرات للاستغلال الإمبريالي إلى حركات تحرير قوية منظمة لها أهداف معادية للإمبريالية تزداد وضوحاً. وبعد الحرب

العالمية الثانية بدأت الحواجز تنهار. واليوم كسب جزء كبير من العالم الاستعماري السابق استقلاله السياسي بالفعل، ولا يمكن أن يتأخر استقلال الجزء الآخر كثيراً. وتستطيع الشعوب التي تحررت سياسياً أن تعتمد على مساعدة قطاع العالم الاشتراكي القوي اقتصادياً في بناء اقتصادياتها بحيث لا تكون مجرد مصادر للمواد الأولية ومجالات لاستثمار الاحتكارات الرأسمالية.

وأدى النمو الاقتصادي للبلاد الاشتراكية التي تجمعت لتشكل كتلة اشتراكية عالمية، وانهيار الاستعمار إلى إحداث تغيير حاسم في ميزان القوى الاقتصادية والسياسية العالمية لمصلحة الاشتراكية. لقد حوصر الإمبرياليون ولم يعد في وسعهم أن يفعلوا ما يروق لهم بشعوب العالم.

ومن الواضح أن البلاد الرأسمالية الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية قد نضجت اقتصادياً للاشتراكية منذ وقت طويل. ولن يواجه بناء الاشتراكية في هذه البلاد صعوبات بناء صناعات من الصفر. وهي الصعوبات التي كان على البناء الاشتراكي أن يواجهها حيثما تم حتى الآن. وما يعوق الاشتراكية هنا هو بالدرجة الأولى أسباب سياسية ـ السلطة الاقتصادية والسياسية المدعمة القوية للاحتكارات، والنفوذ الذي تمارسه على أذهان الناس مستخدمة المئات والمئات من المسارات البالية، ووجود قيادة انتهازية داخل صفوف الحركة العمالية ـ وهو ذاته نتيجة لأسباب اقتصادية ـ لا تقف موقف اللامبالاة من الأفكار الاشتراكية العلمية فحسب، بل موقف العداء. غير أن الحركة الثورية في هذه البلاد لا تواجه عوائق وصعوبات لا يمكن تخطيها كما يزعم أعداؤها، بل إن الاحتكارات هي التي تواجه صعوبات لا يمكن تذليلها نظراً لتناقضاتها الاقتصادية، وازدياد قوة العالم الاشتراكي وحركات التحرر الوطني ومطالب الشعب في بلادها. وتتعثر الرأسمالية في منافستها مع الاشتراكية التي ستبين بوضوح أكبر عاماً بعد عام لا تفوقها التكتيكي فحسب، بل قدرتها على رفع مستوى معيشة الشعب. وفي كل يوم يزداد اتضاح معقولية وعملية أفكار الاشتراكية العلمية لحركة الطبقة العاملة. ومن هنا، فإن من الواضح أن القلاع الرئيسة للرأسمالية لم تعد بأي حال قلاعاً منيعة.

وتتبع الثورات الاشتراكية التي تحدث في مراحل مختلفة من

تطور الأزمة العالمية للرأسمالية وفي ظل ظروف محلية مختلفة مسارات مختلفة، وتتجلى في نماذج مختلفة.

فلقد أنجزت الثورة الروسية في قلب الحرب عن طريق استيلاء السوفيتات التي انتخبها الشعب على السلطة بالقوة، ولم تصن هذه السلطة غير الحرب الأهلية وهزيمة التدخل المسلح، وبنيت الاشتراكية بنجاح بفضل التضحيات الهائلة والانضباط الثوري الشديد وسط ظروف من التطويق الرأسمالي المعادي.

أما الديموقراطيات الشعبية الأوروبية فأقيمت بعد الحرب وبعد القضاء على نظم الحكم الفاشية أو نظم الاحتلال الفاشي السابقة. وأقيمت جمهورية الصين الشعبية وغيرها من جمهوريات آسيا الشعبية نتيجة لحروب ثورية، وأقيم النظام الثوري في كوبا بواسطة هبة شعبية مسلحة ضد الديكتاتورية الفاشية التي تساندها الولايات المتحدة.

التخطيط الاشتراكي

تسمح علاقات الإنتاج الاشتراكية ـ للمرة الأولى ـ بتخطيط الإنتاج، فما دامت وسائل الإنتاج مملوكة اجتماعياً فإن استخدامها يعد أمراً يتقرر اجتماعياً، ويخضع للتخطيط الاجتماعي.

أما في ظل الملكية الخاصة فلا يمكن تخطيط الإنتاج، إنه يخطط في إطار مصنع، أو في إطار صناعة بأسرها ـ حيثما تكون الصناعة محتكرة بالدرجة الكافية ـ لكنه لا يخطط بالنسبة إلى المجتمع ككل.

وكثيراً ما يتردد الحديث عن التخطيط في ظل الرأسمالية، لكن

حقيقية أن وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة، وأن الناتج يتملك تملكاً خاصاً تجعل التخطيط مستحيلاً؛ فالمصالح أو المجموعات الرأسمالية الخاصة تخطط إنتاجها، لكن كلاً منها يخطط لمصلحته. أما الخطة الشاملة فتتطلب تخطيط جميع فروع الإنتاج معاً ككل واحد، وخضوع إنتاج كل قطاع لمتطلبات الخطة العامة وليس لمتطلبات تحقيق أكبر ربح عاجل ممكن. بيد أن كلاً من هذه المجموعات ـ في ظل الرأسمالية ـ يسعى بالضرورة إلى ربحه هو وإلا هلك. وهكذا تتحطم أية خطة شاملة، ولا يغير من ذلك تغييراً أساسياً تأميم بعض الصناعات أو المرافق العامة، فتأميم السكك الحديدية أو الوقود والطاقة كما في بريطانيا قد يحقق مصلحة للاحتكارات الخاصة الكبرى التي تستفيد من هذه المرافق، لكنه لا يعني أن الإنتاج ككل يمكن أن يخطط بدرجة أكبر مما لو كانت الملكية الخاصة شاملة.

فالتخطيط لا يمكن أن يعمل بشكل فعال بالنسبة إلى الإنتاج ككل إلا حين يتولى المجتمع إدارة كل فروع الإنتاج الرئيسة على أساس الملكية الاجتماعية، ويكيف الإنتاج مع التحسين المنتظم لظروف جماهير الشعب.

وعندئذٍ لا يمكن تخطيط الإنتاج فحسب، بل يكون من الواجب تخطيطه إذا أريد له أن يسير بنجاح. لأن من الواضح أنه إذا لم تكن هناك خطة، وكان في وسع مختلف الناس في مختلف قطاعات الإنتاج أن يصنعوا ما يروق لهم فإن الارتباك سيسود كل شيء.

وبادىء ذي بدء تتخذ الخطة الاشتراكية شكل القانون الصادر عن حكومة اشتراكية. ولكلمة «القانون» معنيان: فهناك «قوانين» تسنها الحكومات وبذلك تكون تعبيراً عن إرادة الناس، وهناك «قوانين موضوعية» تنظم العلاقات والعمليات الواقعية في كل من الطبيعة والمجتمع ومستقلة عن إرادة الناس. ولا شك أن استخدام الكلمة نفسها بمثل هذين المعنيين المختلفين يرجع الى حقيقة تاريخية هي أن الناس كانوا في البداية يعتقدون أن قوانين الطبيعة مراسيم فرضها الله على مخلوقاته كما أن القوانين مراسيم تصدرها الحكومات. غير أن الحكومات ليست مثل الله وإن كانت أحياناً ما تعتقد ذلك. فحين قال الله «ليكن نور» كان نور ـ أو هكذا قيل لنا. ولكن حين تصدر حكومة قانوناً فإن ما يترتب عليه لا يتوقف على نيّات الحكومات فقط بل على القوانين الموضوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية للناس الذين يفترض أنهم سيطيعون هذا القانون.

و الإنتاج نشاط يقوم به الناس في المجتمع، وتتوقف النتائج الفعلية لما يقوم به الناس من نشاط إنتاجي على كل من الخصائص الموضوعية لوسائل إنتاجهم وعلى العلاقة المتبادلة بين علاقاتهم الاجتماعية والعمليات الاجتماعية. ويرتبط الناس في الإنتاج ببعضهم البعض وبالطبيعة: وتتوقف نتائج الجهود الإنتاجية على قوانين هذه العلاقات . ومن هنا، فإن أية خطة إنتاج قابلة للتنفيذ لا بد أن تكون قائمة على أساس معرفة هذه القوانين، ولا بد أن تضعها في اعتبارها.

فإذا كنت تريد أن تحقق نتائج ما فلا بد أن تعرف القوانين التي تنظم تحقيق هذه النتائج ، وأن تسير وفقاً لهذه القوانين وليس بأي طريقة أخرى.

وعلى سبيل المثال: لا يمكن أن توضع خطة لإقامة مبان خرسانية مسلحة ما لم يوجد مورد من الصلب، ولن يوجد مورد من الصلب ما لم ينتج الصلب وينقل، ولن ينتج الصلب ما لم يستخرج الحديد والمكونات الأخرى وتصنع، ولن ينقل ما لم يوجد البترول أو الفحم أو تنتج الطاقة الكهربائية. كذلك فإذا أردت أن تنتج وفرة في أي نوع من المنتجات السلعية ـ الجوارب النايلون مثلاً ـ فلا بد أن تنتج المعدات اللازمة لصنعها: فاذا لم توجد معدات لصناعة الألياف الصناعية فلن توجد جوارب نايلون. وبالمثل إذا أنتجت قدراً زائداً من هذه المعدات ومما هو لازم لإنتاج ما تقوم بإنتاجه فإن جزءاً منها سيقف متعطلاً وهكذا. كما أنه لا بد ـ في مجال المالية والتوزيع ـ أن يتوافر القدر من النقود اللازم لما يحدث بالفعل من تبادل لأوجه النشاط والمنتجات ، فالزيادة أو العجز على السواء سيسببان الفوضى.

فلنفترض إذن، أن حكومة بلد اشتراكي ما أصدرت «قانون خطة سنوات خمس» ينص على زيادة ضخمة في الإنتاج ولكن دون أن يضع في اعتباره بالدقة الموارد الاقتصادية القائمة في البلاد، مواردها القائمة من المواد الأولية والطاقة الإنتاجية. فهل يمكن أن يكون مثل هذا القانون فعلاً؟ إنه لن يكون بالتأكيد، وما سيحدث لن يكون زيادة ضخمة في الإنتاج وإنما زيادة ضخمة في الاضطراب والسخط.

ومن هنا، لا بد أن توضع الخطة الاشتراكية على أساس المعرفة العلمية للقوانين الاقتصادية، وللبيانات الاقتصادية والتكتيكية المؤكدة علمياً. ولا بد أن تكون هذه المعرفة دقيقة وكمية. فالشعارات السياسية والتعميمات الاقتصادية المبهمة العاجزة عن التعبير الحسابي يمكن بذاتها أن تكون أسوأ من عدمها. وهذه المعرفة العلمية ـ معرفة الضرورة الموضوعية التي يضيف إدراكها إلى حرية التخطيط الاشتراكي ـ تتعلق بكل من العلاقات الاقتصادية ـ الاجتماعية للكائنات الإنسانية وبخواص المواد والقوى الطبيعية المستخدمة في الإنتاج. ففي علم التخطيط الاشتراكي بدأت توجد بالفعل الوحدة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية.

وينتج من هذا أننا نحتاج في التخطيط الاشتراكي إلى أكثر من الشعارات السياسية والحماس، وأن هذا التخطيط ليس بأي حال تحديداً للأهداف بطريقة تعسفية. فحقيقة أن وسائل الإنتاج مملوكة اجتماعياً لا تتضمن أنه لا يمكن أن ترتكب بسهولة أخطاء ـ وأخطاء خطيرة ـ خلال التخطيط الاشتراكي. ولا بد من التخلي بأسرع ما يمكن عن أساليب الارتجال وإصدار المراسيم التي قد تكون ضرورية في أعقاب الثورة الاشتراكية مباشرة، والتي تستند إلى حد كبير إلى المنفعة السياسية.

هل يعني هذا أن التخطيط ينبغي أن يكون في أيدي لجنة من الخبراء، في أيدي نوع من التكنوقراطية؟ إنه يتطلب خبراء بالطبع،

وكلما زادت خبرتهم، وعملوا معاً كفريق بطريقة أفضل، كان تخطيطهم أكثر كفاءة. لكن الخطة الاشتراكية ينفذها الشعب من أجل الشعب، والشعب ـ بمهارته وحماسه ـ هو الذي يقوم بالعمل ، وحاجاته هي التي تستهدف الخطة إشباعها. وبالطبع لا يمكن للخبراء أن يملوا على الناس حاجاتهم، كما لا يمكن أن يساق الناس ويوجهوا كالأغنام. ولما كان الناس أنفسهم هم أهم قوى الإنتاج فإن الخطة الاشتراكية ستفشل ما لم يعبأ الناس من أجل الإنتاج، ولا يمكن تعبئة القوى الإنتاجية لأناس يعملون لأنفسهم بقرار من أي لجنة خبراء وإنما بقرار من هؤلاء الناس أنفسهم. ومن هنا، لا بد للتخطيط الاشتراكي الناجح أن يجمع بين استخدام أدق معرفة علمية للطبيعة والقوانين الاقتصادية وبين أكثر الأساليب ديموقراطية لتقرير ما يصنع ولتنظيم صنعه. وليس ثمة تناقض هنا إلا في أذهان أولئك الخبراء المترفعون الذين ينظرون إلى أغلبية الشعب العامل باعتبارها «القطيع» الجاهل العاجز تماماً عن معرفة ما يريد أو ما هو خير بالنسبة إليه .

وفضلاً عن ذلك فإن مبادرة الشعب العامل في اكتشاف وسائله هو لمعالجة مهمة خاصة وعامل هام في تطور الإنتاج ـ كما أوضحت بجلاء الحركة الاستخانوفية في روسيا أو بعض جوانب الوثبة الكبرى في الصين. إذ تنبعث اختراعات جديدة وتكتيكات جديدة وأساليب جديدة لعمل الناس معاً من التعاون الديموقراطي للشعب العامل الذي أصبح سيد مصيره، وتظهر في الضوء مواهب عظيمة ـ فردية وجماعية، وذهنية ويدوية. وهكذا فإن إرساء الديموقراطية في العمل هو بذاته

عنصر ثوري في قوى الإنتاج. إن اكتشاف كيف يمكن إطلاق مواهب الجماهير واستخدامها في الإنتاج هو الذي يمكن مقارنته باكتشاف استخدام مورد جديد للطاقة المادية ـ مثل الطاقة البخارية أو الطاقة النووية.

من الاشتراكية إلى الشيوعية

كيف يستمر المجتمع في التطور بعد إرساء الاشتراكية؟ أوضح ماركس أن مرحلة جديدة تبدأ بعد أن يوضع الإنتاج على أساس اشتراكي ويختفي كل استغلال إنسان لإنسان هي ـ الانتقال إلى المجتمع الشيوعي. ولم يكن يرى في الاشتراكية إلا «المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعي» ـ وهي مرحلة قصيرة نسبياً للانتقال من مجتمع قائم على استغلال طبقة لأخرى إلى مجتمع لا طبقي كامل التطور.

ويقول ماركس:

«بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي توجد فترة من التحول الثوري من الواحد إلى الآخر»، وفي هذه الفترة ـ فترة الاشتراكية ـ يوجد «المحتمع الشيوعي لا كما تطور على أسسه هو بل بالعكس كما انبثق عن المجتمع الرأسمالي، وهكذا لا يزال من كل ناحية ـ اقتصادياً وأخلاقياً وفكرياً ـ موسوماً بعلامات الميلاد عن المجتمع القديم الذي خرج من أحشائه»[1].

---

(١) ك. ماكس: نقد برنامج غوتا.

ففي أ ي جوانب لا تزال الاشترلكية كما انبثقت عن الرأسمالية «موسومة بعلامات الميلاد عن المجتمع القديم»؟

في أي جوانب تكشف عن طابعها الانتقالي؟ وكيف يمكن التغلب على هذه النواقص؟

«لكل حسب حاجته»

يظهر الجانب الأول الذي تكشف فيه الاشتراكية عن طابعها الانتقالي في الإنتاج ذاته، وفي الطريقة التي يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي. فالاشتراكية تبدأ والقوى الإنتاجية عند المستوى الذي بلغته في ظل الرأسمالية . ومن هنا ففي حين أن هدف التخطيط الاشتراكي هو إشباع كل حاجة لكل فرد فإن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق كلية لفترة طويلة ـ وليس قبل أن يحدث تقدم هائل في الإنتاج يتجاوز كثيراً الإنتاج الرأسمالي.

ولأن الإنتاج لا يزال محدوداً، فإن مبدأ الإنتاج الاشتراكي هو: «من كل حسب قدرته، ولكل حسب عمله». ولكن الإنتاج في ظل المرحلة الأرقى من الشيوعية سيكون قد اتسع كثيراً إلى حد يسمح بتطبيق مبدأ جديد هو: «من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته».

وفي «نقد برنامج غوتا» اعتبر ماركس أن مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي ـ أي مبدأ الاشتراكية ـ أثر لا يزال متبقياً «للقانون البورجوازي» ـ ولن يلغى هذا القانون نهائياً إلا في المجتمع الشيوعي، وعندئذٍ سيكون لكل فرد الحق المتساوي في إشباع حاجاته.

وبالطبع فإن مبدأ الإشباع المتساوي لحاجات الجميع يتضمن عدم المساواة فيما يحصل عليه كل فرد لأن الحاجات ليست متساوية ـ تماماً كما، أن الأجر المتساوي للعمل المتساوي يتضمن عدم المساواة لأن البعض يعملون أكثر من البعض الآخر. ومن هنا، فجدير بالذكر أن فكرة أن الناتج الاجتماعي ينبغي أن يقسم بين الجميع بالتساوي فكرة لا يجمعها شيء بالاشتراكية ولا بالشيوعية. فالناتج الاجتماعي يقسم دائماً بشكل غير متساوٍ ، أولاً حسب العمل غير المتساوي ثم حسب الحاجات غير المتساوية. والمساواة التي تحققها الشيوعية هي الفرصة المتساوية لكل امرىء لأن يطور قدراته كفرد متعدد الجوانب.

ولعدم المساواة في الحاجات تطبيق بالغ الوضوح فيما يتعلق بالرجال والنساء ـ رغم أن هذه الحقيقة الواضحة كثيراً ما تغطى

بالحديث عن الجنس البشري كله بصيغة «المذكر». فللنساء حاجات خاصة كنساء، ولا يمكن أن نوفر للنساء فرص الحياة المتاحة للرجال ـ وهو ما لم يتم قطّ حتى اليوم ـ بمجرد أن نخصص لهن نصيب الرجال نفسه. أو نمنحهن أجراً متساوياً عن العمل المتساوي. «فمساواة المرأة» لا تعني أن يكون لها ما للرجل، وانما تعني أنها كامرأة ينبغي أن توفر لها كل فرصة للحياة الكاملة ـ أن يكون لها أطفالها، وأن تستمتع بتربيتهم وأن تحقق المعرفة، وتقوم بعمل خلاق، وبعبارة عامة أن تستمتع بالحياة ـ دون أن تعاني أي نقص بالمقارنة مع الرجل.

وضع العمل

والجانب الثاني الذي تكشف فيه الاشتراكية عن طابعها الانتقالي هو وضع العمل وموقف الناس من العمل.

ففي ظل الرأسمالية يبيع العمال قوة عملهم للرأسماليين. ومن هنا، فإن العمل مهمة تؤدى لشخص آخر، إنه عبء، بعبارة الكتاب المقدس «لعنة آدم».

أما في ظل الاشتراكية فإن قوة العمل لم تعد تباع وتشترى، فالمنتج الذي يحصل على ما يتفق مع عمله لا يتلقى ثمن قوة العمل التي باعها، وإنما هو يتلقى نصيبه في الناتج الاجتماعي حسب ما أسهم به في هذا الناتج الاجتماعي، وهكذا فكلما زاد ما يساعد على إنتاجه

زاد ما يتلقاه ـ وليس هذا هو الوضع في ظل الرأسمالية رغم الوعود بارتفاع الأجور الحقيقية لكل الناس مع زيادة الإنتاجية: فالواقع أنها لم ترتفع حتى الآن إلا نتيجة لمعارك قاسية.

ورغم هذا، فإن العمل لا يزال يتطلب «حوافز». ويوفر مبدأ «لكل حسب عمله» بالتحديد هذه الحوافز في المجتمع الاشتراكي. فكل امرئ يعرف أنه كلما تحسن عمله حصل على المزيد. وفي الوقت نفسه تنمو أهمية الحافز **الاجتماعي**، إذ يعمل الناس لأن العمل شيء طيب، وبسبب الرفاقية والرغبة بالإسهام في الرفاهية الاجتماعية، وبسبب ما يحققه العمل من رضى اجتماعي. وتنمو أهمية هذا **الحافز الاجتماعي مع ذبول ذكريات الظروف الرأسمالية**، وازدياد جزاء العمل. وكذلك لأن الابتكارات التكتيكية تجعل العمل أقل ضجراً وثقلاً ، وأكثر تشويقاً ومتعة، وتؤدي إلى تقصير يوم العمل.

يقول إنجلز في «أنتي ـ دوهرنغ»:

«إن العمل الإنتاجي بدلاً من أن يكون وسيلة لإخضاع الناس، سيصبح وسيلة لتحررهم بتوفير الفرصة لكل فرد لممارسة كل مواهبه الجسدية والذهنية وتطويرها في كل الاتجاهات: وسيصبح العمل الإنتاجي متعة لا عبئاً»[1].

ولا يمكن أن يوجد المجتمع الشيوعي إلا مع ظهور مثل هذا

(١) ف. إنجلز: أنتي دوهرنغ، الجزء الثالث، الفصل الثالث.

الوضع للعمل، ومثل هذا الموقف منه. فمن الواضح حين لا يعود كل فرد يحصل على نصيبه حسب عمله وإنما حسب حاجته، فإن العمل لم يعد يتم في ظل أي نوع من الإجبار وإنما يتم لأن الناس يجدون فيه متعة، ولأنهم يرون فيه جزءًا لا غنى عنه من حياتهم.

ففي ظل المجتمع الرأسمالي ـ وتحت وطأة الإجبار الاقتصادي ـ يضحي العاملون بثلث حياتهم أو أكثر وهم يعملون لآخرين. ولا تبدأ حياة الإنسان الخاصة إلا حين يغادر العمل، إن وقت عمله ليس ملكه، إنه يسلب منه، وقلة فحسب هي صاحبة الحق في العمل الإبداعي ـ في الوعي بأنهم في عملهم يعيشون حياتهم كما يريدون أن يحيوها ولا تسلب منهم حياتهم. أما جماهير الشعب فإن حياتهم هي كما وصفها روبرت تريسيل في «رجل الخير ذو السروال الممزق»: «وحين يصل العمال في الصباح يودون لو حانت ساعة الإفطار، وحين يبدأون العمل بعد الإفطار يودون لو حانت ساعة الغداء. وبعد الغداء يودون لو أنهم في الساعة الواحدة يوم السبت. وهكذا يمضون يوماً بعد يوم، وعاماً بعد عام، وهم يتمنون لو ينقضي الوقت، ويتمنون في الحقيقة ـ دون أن يدركوها ـ لو أنهم ماتوا».

أما في ظل الشيوعية فإن وقت الناس بأكمله ملك لهم. وقد أوضح ويليام موريس هذا التباين في محادثته الخيالية في «أنباء من لا مكان» مع أناس يعيشون في مجتمع شيوعي. فرداً على سؤاله «كيف تدفعون الناس إلى العمل وليس هناك جزاء للعمل» كان الرد: «إن جزاء العمل

هو الحياة. أفليس هذا كافياً؟.. إن السعادة مستحيلة دون عمل يومي». وحين سئل «كيف حققتم هذه السعادة» كان الرد: «باختصار باختفاء القسر المصطنع، وحرية كل إنسان في أن يفعل ما يستطيع أن يؤديه بشكل أفضل جنباً إلى جنب مع معرفتنا لأي منتجات العمل نحتاج حقاً».

الفرد وتقسيم العمل

والجانب الثالث الذي تكشف فيه الاشتراكية عن طابعها الانتقالي هو استمرار خضوع الفرد لمبدأ تقسيم العمل.

وتقسيم العمل سمة أساسية لتقدم الإنتاج. وهو يصل إلى ذروة عالية في الصناعة الحديثة حيث يتوقف الإنتاج التعاوني على تقسيم العمل • إلى عدد كبير للغاية من العمليات اليدوية والذهنية وعلى التنسيق بينها.

بيد أنه في مجتمع قائم على الاستغلال، وفي المجتمع الرأسمالي بوجه خاص«فإن الإنسان نفسه ينقسم في تقسيم العمل. إن كل المواهب الجسدية والذهنية الأخرى يضحى بها من أجل تطور نشاط منفرد». وهذا يمثل «خضوع المنتجين لوسائل الإنتاج» لأنه «ليس المنتج هو الذي يسيطر على وسائل الإنتاج، وإنما وسائل الإنتاج هي التي تسيطر على المنتج»[1].

---

(١) ف. إنجلز: أنتي دوهرنغ، الجزء الثالث، الفصل الثالث.

ويبدأ العامل في ظل الاشتراكية ـ التي ترسي الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج ـ في الإحساس بأنه لم يعد خادم الآلة وإنما سيدها. فالآن يسيطر المنتجون المتحدون على وسائل إنتاجهم، ومن هنا، يفتح الطريق أمام التغلب على تعويق المواهب الإنسانية الذي يسببه تقسيم العمل في ظل الرأسمالية. لكن هذه عملية طويلة، تتضمن إعادة تدريب كاملة على العمل ـ تربية وتدريب أناس كاملين لم يعودوا ـ باعتبارهم سادة لعملية الإنتاج بأسرها ـ مقيدين كأفراد بجزء بعينه منها.

وقد أوضح ماركس في «رأس المال» أنه في حين تحول الرأسمالية العمل إلى عامل في مجال تفصيلي للغاية فإن تطور الإنتاج الصناعي يتطلب العكس، إنه يتطلب عمالاً شاملين حسني التعليم، يستطيعون أن يتولوا أعمالاً جديدة تتفق مع التطورات التكنيكية الجديدة.

«فالصناعة الحديثة في الواقع تجبر المجتمع ـ وإلا أصابه الموت ـ على أن يحل محل العامل التفصيلي المعاصر، الذي يشله تكرار العملية نفسها طوال عمره، وبذا ينحدر إلى مجرد شظية لإنسان، الفرد كامل التطور، المستعد لمواجهة أي تغير في الإنتاج، والذي ليست مختلف الوظائف الاجتماعية التي يؤديها بالنسبة إليه إلا أساليب كثيرة لإطلاق العنان لملكاته الطبيعية والمكتسبة»[1].

فكلما تقدم تكنيك الإنتاج الرأسمالي زادت سيادة التكرار المميت

---

(١) ك. ماركس: رأس المال، المجلد الأول، الفصل الخاس عشر، القسم التاسع.

لعمل من طراز الحزام الناقل. لكن الخطوة التالية للتقدم التكنيكي هي الأوتومية، حيث تقوم الآلات بكل الكدح المتكرر، وحيث يحتاج العمال إلى أن يكونوا بالغي المهارة قادرين على التشكل، قادرين على السيطرة على الآلات التي يتحكمون فيها وفهمها وليس خدمتها فحسب.

ويتطلب أكمل مدى للتطور الصناعي مثل هؤلاء الناس، لكن الاستغلال الرأسمالي يخنقهم لأن مثل هؤلاء الناس لا يمكن أن يزدهروا إلا كمادة للصناعة وليس كعبيد للأجر. وتبدأ في ظل الاشتراكية عملية إزالة تبعية الفرد إلى تقسيم العمل وخلق الفرد «الشامل». ومثل هؤلاء الناس هم ـ وهم وحدهم ـ خالقو القوى الإنتاجية الكبيرة الجدية للشيوعية، وبهذه الطريقة فإن الاشتراكية هي هنا أيضاً، المرحلة الأولى للشيوعية: ففي الإنتاج الاشتراكي يخلق الإنسان الجديد للمجتمع الشيوعي.

وتتضمن هذه العملية كذلك إنهاء أقدم نتيجة لتقسيم العمل وهي الانفصال الذي يبلغ حد التناقض بين العمل الذهني والعمل اليدوي، وبين المدينة والريف. فالوضع الأرقى للعامل الذهني بالنسبة إلى العامل اليدوي، وحرمان كل منهما من مزايا الآخر، والفرص الأكبر التي تتيحها حياة المدينة بالنسبة إلى حياة الريف، ـ وكلها تظل حتماً مستمرة خلال المرحلة الأولى للمجتمع الاشتراكي ـ تؤدي إلى إعاقة

الأفراد. فالعامل الذهني ينفصل عن الواقع، والعامل اليدوي عن الفهم الكامل له، وإنسان المدينة ينفصل عن حياة الطبيعة، وإنسان الريف يغوص فيها أكثر مما يجب. وستنتهي هذه التقسيمات حين يخلق الناس الشيوعية، فعندئذٍ ستصبح الزراعة مجهزة تكنيكياً كالصناعة، ولن ينعزل المركز الصناعي عن الريف، وسيرتفع مستوى كل العمال إلى مستوى رجل العلم، ولن تكون هناك فئة من المثقفين تتصور نفسها أرقى من غيرها.

شكل واحد للملكية العامة

والجانب الرابع والأخير الذي تكشف فيه الاشتراكية عن طابعها الانتقالي هو استمرا وجود أشكال مختلفة للملكية.

فاتجاه تطور الرأسمالية كله هو نزع ملكية المنتجين الأفراد، وحرمانهم من ملكية وسائل إنتاجهم، وتحويلهم إلى عمال بالأجر، ودفع صغار التجار بعيداً عن العمل، في حين يزداد تركيز رأس المال في أيدي عدد قليل من المصالح الكبيرة للغاية. لكن هذا لا يعدو أن يكون اتجاهاً قوياً، فالرأسمالية الاحتكارية لا تعدو أن تكون تركيباً علوياً عملاقاً يقوم على أساس من الإنتاج الصغير والتجارة الصغيرة.

وتبدأ الاشتراكية بنزع ملكية المصالح الرأسمالية الكبيرة وكبار ملاك الأرض، وتحويل ملكيتهم إلى ملكية عامة، ملكية الشعب بأسره،

وتظل هناك كتلة من صغار المنتجين وصغار التجار ـ تضم بعض من يستغلون العمل، وينبغي أن يستوعب هؤلاء في النهاية في نسيج الاشتراكية، بتحويل ملكيتهم إما إلى ملكية عامة أو تعاونية، والحصول بقدر الإمكان على موافقتهم بأن يكون ذلك مجزياً لهم كأفراد، وإما بفرضها جزئياً عن طريق الضغط الاقتصادي والإجراءات التشريعية.

وتتعلق هذه المشكلة بالزراعة بشكل خاص. ففي بريطانيا أكملت الرأسمالية نزع ملكية المنتجين الأفراد في الزراعة فضلاً عن الصناعة. ولا يتم الإنتاج بواسطة العمل المأجور في الصناعة وحدها بل في الزراعة كذلك. لكن بريطانيا ليست نموذجية في هذا الصدد. ففي كثير من البلاد الأخرى التي تطورت فيها الرأسمالية أو تغلغلت إليها ظلت الزراعة بشكل أساسي اقتصاداً فلاحياً، يتم فيه الجانب الأكبر من الإنتاج بواسطة ملاك من الفلاحين الصغار لا بواسطة العمل المأجور.

فهل يمكن في مثل هذه الظروف أن نقترح لا نزع ملكية كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأرض وحدهم، بل كذلك نزع ملكية الفلاحين؟ أجاب إنجلز منذ فترة طويلة على هذا السؤال مدركاً ضرورة إقامة الطبقة العاملة لتحالف مع الفلاحين العاملين في النضال ضد الرأسمالية، وكبار ملاك الأرض قائلاً:

«حين نستولي على سلطة الدولة فلن يخطر ببالنا أن ننزع بالقوة ملكية صغار الفلاحين. فمهمتنا تجاه الفلاح الصغير هي إجراء انتقال

من منشآته الخاصة وحيازته الخاصة إلى التعاون، لا بالقوة وإنما بواسطة ضرب المثل وبعرض المساعدة الاجتماعية لخدمته»[1].

وبالنسبة إلى الزراعة الفلاحية تشمل مهمة بناء الاشتراكية نزع ملكية كبار ملاك الأرض، وتصفية استغلال العمل بالأجر، وتحويل الزراعة الفلاحية الصغيرة إلى زراعة تعاونية كبيرة، وملكية الفلاح الفردية إلى ملكية تعاونية. وفي الوقت نفسه الذي تنتقل فيه فروع الزراعة الرئيسة إلى الأساليب التعاونية فإن من الممكن تماماً أن يحتفظ المزارعون الأفراد بقطع صغيرة من الأرض لاستخدامهم العائلي.

وهكذا إذن، ينشأ ـ كما حدث في الاتحاد السوفياتي وكل البلاد الاشتراكية الأخرى في الوقت الحالي ـ **شكلان للملكية الاشتراكية: الملكية العامة والملكية التعاونية**.وكلا الشكلين اشتراكي لأنهما شكلان يضع فيهما المنتجون المتحدون وسائل إنتاجهم معاً ويتصرفون في الناتج، ويعملون لأنفسهم وليس للمستغِلين، ويحصلون على دخل حسب عملهم. والفارق الأساسي بينهما هو الفارق بين منشأة عامة مملوكة للشعب بأسره وبين منشأة تعاونية مملوكة لمجموعة بعينها من الشعب.

ويعني هذا الفارق أنه في حين يمكن تخطيط الإنتاج الصناعي بطريقة مباشرة لأن كل وسائل الإنتاج مملوكة ملكية عامة فإن تخطيط

---

(١) ف. إنجلز: المسألة الفلاحية في فرنسا وألمانيا.

الإنتاج الزراعي لا بد أن يسير بأساليب غير مباشرة عن طريق تشجيع حجم معين واتجاه معين للإنتاج الفلاحي التعاوني، بتقديم الحوافز الاقتصادية الملائمة في شكل أثمان. وهذا هو السبب في أن التخطيط الاشتراكي واجه في مجال الزراعة صعوبات أكبر مما واجه في مجال الصناعة.

وحين تتطور الإنتاجية بدرجة كافية ستندمج هذه الأشكال المختلفة للملكية في شكل واحد للملكية العامة. لأنه حين لا تعود المسألة قاصرة على أن يعمل كل قدر ما يستطيع بل سيحصل كذلك على قدر حاجته، فلن يعود ثمة معنى لمطالبة البعض بملكية مستأثرة ـ وإن تكن تعاونية ـ لوسائل إنتاج معينة ثم تملك ناتجها بالتالي. فما داموا يستطيعون أن يحصلوا على كل ما يحتاجون اليه من الناتج المشترك لإنتاج الجميع فليس ثمة ميزة لهم في الملكية التعاونية ، ولن يكون الإبقاء عليها إلا عقبة أمام تنظيم الإنتاج والتوزيع الاجتماعيين.

ومن هنا، فإن تطور مجتمع شيوعي كامل من مرحلة الاشتراكية الأولى هو نتيجة زيادة كبيرة في الإنتاج الاجتماعي. وهو يعني ـ كما قال «البيان الشيوعي» ـ أن «كل إنتاج قد تركز في أيدي اتحاد واسع للشعب بأسره»، يخطط الإنتاج في كل مزرعة وفقاً لحاجات الشعب. ويكون الإنتاج الاجتماعي كله عندئذٍ تحت تصرف «الاتحاد الواسع» نفسه، بحيث يمكن توزيعه حسب الحاجة. لقد انتهى خنق الكفاءات الإنسانية نتيجة عدم المساواة في الفرص، وأصبح من الممكن أن يتحقق ما أسماه ماركس في «نقد برنامج غوتا»: «التطور الشامل للفرد» وأن «تفيض كل ينابيع الثروة التعاونية بوفرة أكبر».

ولا يستتبع الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية انفجاراً ثورياً حاداً، أو تغييراً ثورياً في علاقات الإنتاج. بالعكس، إن الاشتراكية والشيوعية مرحلتان للتكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي نفسه، ولا يميز بينهما كمرحلتين إلا درجة التطور الاقتصادي واستكمال تصفية كل أشكال ملكية وسائل الإنتاج وتملك الناتج السابقة، وتختفي بالتدريج بقايا العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الطبقي الاستغلالي القديم، التي يبني الناس الاشتراكية في النضال ضدها. وإذ يتخلصون

منها تنبثق المرحلة الأرقى، وعلى عكس المرحلة الأولى التي «لا تزال موسومة بعلامات الميلاد عن المجتمع القديم» فإن مرحلة الشيوعية الأرقى تتطور كلية «على أسسها هي»، أي على أساس الملكية الاجتماعية لكل وسائل الإنتاج.

الفصل الثامن

نحو أسلوب حياة إنساني

إجراءات الانتقال من الاشتراكة إلى الشيوعية

بأي وسيلة يجري ـ في التطبيق ـ الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية؟ إلى جانب استخدام تكتيكات أرقى وزيادة إنتاجية العمل نجد ضرورة اتخاذ سلسلة من الإجراءات الاجتماعية المرتبطة بهذا الأمر.

فمن الضروري توفير تعليم شامل على أساس من التعليم العلمي والتكنيكي، ومن الضروري زيادة المهارة العامة للشعب العامل، وتخطيط الحوافز وفقاً لذلك، وتصفية التمايزات وإنهاء وجود فئة ذوي الأجور المنخفضة من العمال غير المدربين وأنصاف المدربين. ومن الضروري أن نوفر للجميع فرصاً أكمل وأوسع لممارسة قدراتهم وتطويرها، وللتزود بالثقافة والمعرفة، وللمساهمة في الحياة وفهمها

والاستمتاع بها. من الضروري ـ في اتصال وثيق بهذا كله ـ أن نعمل على تقصير يوم العمل بالتدريج.

وقد أوضح ماركس في «رأس المال» أن النّاس لا بد وأن ينفقوا دائماً قدراً من الوقت في إنتاج ما يشبع حاجاتهم. وقال إنه حين يلغى استغلال الإنسان للإنسان فإنهم يستطيعون أداء هذه المهمة «بأقل إنفاق للطاقة وفي ظل أكثر الظروف مواتاة لطبيعتهم الإنسانية. لكنها رغم هذا تبقى في مملكة الضرورة. وخلف هذه المملكة يبدأ هذا التطور للطاقة الإنسانية الذي هو هدف في ذاته، والذي لا يستطيع ـ رغم هذا ـ أن يزدهر إلا وأساسه هو مملكة الضرورة هذه. وتقصير يوم العمل هو شرطه المسبق الأساسي»[١]. وتقصير يوم العمل إجراء أساسي في الإنتاج الاشتراكي، وشرط لا يمكن دونه تحقيق التطور الشامل لقدرات الإنسان البدنية والذهنية. وهذا التطور الشامل «هدف في ذاته» كما قال ماركس، فهو ليس مطلوباً لزيادة الإنتاج، بالعكس إن التقدم التكنيكي للإنتاج مطلوب حتى يمكن تحقيق هذا التطور.

وإلى جانب كل هذه الإجراءات توجد إجراءات أخرى مثل توفير الإعالة الكاملة للمواطنين غير القادرين وتوفير المسكن المجاني والسفر والعطلات المجانية، وبشكل عام، تجميع الأرصدة العامة واستخدامها لتوفير كل ألوان الخدمات أولاً، ثم البضائع الاستهلاكية لكل أفراد المجتمع.

---

(١) ك. ماركس: رأس المال، المجلد الثالث، الفصل ٤٨.

وليس هذا كله يوتوبيا. فكل إجراء من الإجراءات التي ذكرناها هنا قد بدأ تطبيقه بالفعل أو بدأ يخطط لتطبيقه بشكل واقعي في الاتحاد السوفياتي.

الدولة في مرحلة الانتقال إلى الشيوعية

الدولة الاشتراكية هي التي تقوم بتشريع كل إجراءات الانتقال إلى الشيوعية وتنفيذها.

والدولة الاشتراكية هي الأداة التي يقوم بواسطتها الشعب العامل بإدراة الإنتاج الاجتماعي لمصلحة المجتمع بأسره. وتسيطر الدولة على كل قطاع الاقتصاد الاشتراكي المملوك ملكية عامة. وهي بهذه الصفة تمارس أيضاً نفوذاً متزايداً على التطور الاقتصاداي بكليته، لأن كل قطاعات الاقتصاد تابعة لقطاع الدولة. وهكذا توجه الدولة ـ بشكل مباشر أو غير مباشر ـ تطور الاقتصاد الاشتراكي كله.

والدولة الاشتراكية جهاز للشعب العامل ، ومن هنا فإنها منذ البداية طراز جديد كلية، إنها ليست أداة حكم طبقة مستغِلة تمثل الأقلية، وإنما هي أداة حكم الجماهير العاملة.

يقول لينين:

«إن هدفنا هو أن نجتذب كل الفقراء إلى عمل الإدارة التطبيقي... وضمان أداء كل كادح لواجبات الدولة. وكلما وقفنا بحسم من أجل

حكومة حازمة قاطعة تنوعت أشكال الرقابة وأساليبها من أسفل لكي تستأصل البيروقراطية»[1].

ثم يقول:

«ولإدارة الدولة بهذه الروح لا بد أن نقيم بشكل عاجل جهاز دولة مستقلاً لنحو عشرة ملايين إن لم يكن عشرين مليون شخص ـ جهازاً غير معروف في أي بلد رأسمالي»[2].

وفي الوقت نفسه فإن الدولة هي أساساً وسيلة قسر. وفي الثورة الاشتراكية تمارس سلطة الدولة لتدمير مقاومة المستغِلين الذين نزعت ملكيتهم، ولحماية الملكية الاشتراكية والملكية الشخصية للمواطنين من اعتداءات الأفراد أو المجموعات داخل البلاد ومن الأعداء الأجانب، وضمان اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لبناء الاشتراكية وتنفيذها. ومثل هذه الدولة تتطلب تركيز السلطة والوسائل المادية في أيدي الحكومة العمالية وقواها التنفيذية. وهذا صحيح طالما بقيت ظروف الصراع الطبقي داخل البلد الاشتراكي. وطالما واجه بناء الاشتراكية مقاومة الطبقات المستغِلة التي نزعت ملكيتها والبورجوازية الصغيرة المتمردة.

(١) ف. أ. لينين: المهام العاجلة للحكومة السوفياتية.

(٢) ف. أ. لينين: هل يستطيع البلاشفة الاحتفاظ بسلطة الدولة؟.

يقول إنجلز

«يصبح تدخل الدولة غير ضروري في مجال بعد الآخر. ثم يكف من تلقاء ذاته، وتحل إدارة الأشياء وتوجيه عمليات الإنتاج محل حكم الأشخاص. إن الدولة لا تلغى وإنما هي تذبل»[١].

ثم يستخلص في «أصل العائلة...» أن «المجتمع الذي سينظم الإنتاج على أساس الاتحاد الحر المتساوي للمنتجين سيضع كل جهاز الدولة في المكان الجدير به: في متحف الآثار إلى جانب عجلة الغزل والفأس البرونزي»[٢]. وستكون في المجتمع عندئذٍ أجهزة اقتصادية وأجهزة ثقافية ولكن لن توجد أجهزة دولة.

وستكون عملية «ذبول الدولة» هذه عملية طويلة بالتأكيد، ولا يمكن أن تكتمل حتى يصبح موقف كل أفراد المجتمع من العمل وغيره من الالتزامات الاجتماعية بحيث تؤدى الالتزامات الاجتماعية دون قسر خارجي. وفضلاً عن ذلك فإنها لا يمكن بحال أن تكتمل طالما لم تقم الاشتراكية في كل مكان لأن شؤون الدفاع ستتطلب اهتمام الدولة طوال هذا الوقت.

(١) ف. إنجلز: الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية، الفصل الثالث.

(٢) ف. إنجلز أصل العائلة...، الفصل التاسع.

دور الحزب الشيوعي

وإلى جانب الدولة ـ كسلطة عامة للمجتمع الاشتراكي لفرض وتوجيه تنفيذ إرادة الشعب ـ فإن الحزب يعد ضرورة. إن الدولة الاشتراكية تولد نتيجة لاستيلاء الشعب العامل بقيادة الطبقة العاملة على السلطة. ومن هنا، فإن حزب الطبقة العاملة ـ الذي لا تستطيع الطبقة العاملة بدونه أن تكسب السلطة ـ هو القوة القيادية التي توجه الدولة والشعب في بناء الاشتراكية والسير نحو الشيوعية.

وطالما استمر الصراع الطبقي بأي شكل ، ثم طالما ظلت بقايا الانقسامات الطبقية القديمة وتقسيم العمل قائمة في أي شكل ، فسيظل هناك فارق بين الطليعة والجماهير. ومن السمات الضرورية لوجود الطبقات أن النشاط المادي والذهني لهذه الطبقات يتحدد على أساس المكان الذي تشغله في الإنتاج الاجتماعي. وينتج بالضرورة من ذلك تميز أقلية واعية من الطبقة تصبح واعية بالمصالح والأهداف الطبقية طويلة الأجل، وتقود الطبقة بأسرها. ومن الناحية الأخرى، تواصل أغلبية الطبقة حياتها وفقاً للظروف القائمة، ولا تصبح واعية بالأهداف الاجتماعية طويلة الأجل وتخوض الصراع من أجلها إلا تحت قيادة الأقلية. وسيظل هذا هو الوضع حتى تختفي التمايزات الطبقية، بل حتى يعيش كل الأفراد ويطوروا قدراتهم كأعضاء في المجتمع لهم الأوضاع والفرص نفسها. وعند هذه النقطة سيختفي التمييز بين الطليعة والجماهير، وسيكف الحزب ـ إلى جانب الدولة ـ عن الوجود.

وليس الحزب في المجتمع الاشتراكي تنظيماً «يملي» إرادته. إنه جهاز للسلطة. وهو يوجد ـ كما قال سيدني وبياتريس ويب منذ عهد بعيد في كتابهما «الشيوعية السوفياتية» (الفصل الخامس)ـ لأداء «رسالة القيادة». ودون ممارسة مثل هذه الرسالة من جانب حزب مسلح بالعلم الاجتماعي يستحيل تعبئة الملايين وقيادتهم في طريق الشيوعية.

وقد وصف لينين في كتابه «ما العمل؟» الحزب لا باعتباره طليعة فقط، بل باعتباره «منبر الشعب». وستظل هذه هي وظيفته كذلك في المجتمع الاشتراكي. فبحكم طبيعة الدولة ذاتها كجهاز خاص للإدارة والقسر لا يمكن لدولة أن تكون محصنة من الاتجاهات البيروقراطية والتعسف بل حتى الطغيان. وعلى الحزب أن يمثل مصالح الشعب ويدافع عنها في ضمان إشباع الدولة الاشتراكية لحاجاته، وضمان قيام الشعب بإدارتها بالفعل. وكيف يمكن القيام بذلك بطريقة أخرى؟ ليس ثمة ديموقراطية تستطيع ان تعمل بمجرد اتفاق الناس تلقائياً ودون حزب يمثلهم ويتصرف ناطقاً باسمهم.

وقد أوضحت خبرة الاتحاد السوفياتي مدى صحة خطر إفلات أجهزة القسر في الدولة من السيطرة.

المؤسسة الاشتراكية

تعد الدولة الاشتراكية والحزب مركز ما نستطيع أن نسميه ـ بالعبارات التي استخدمناها في فصل سابق ـ المؤسسة الاشتراكية . لكن هذه المؤسسة تختلف عن كل ما قام قبلها حتى ليصبح استخدام العبارة نفسها مثاراً للبس.

لقد وجد الحزب الشيوعي وتشكل في النضال ضد الرأسمالية، ويتحدد شكل الدولة الاشتراكية حيثما قامت بطبيعة الصراع السابق والمنظمات والمؤسسات التي اشتركت فيه، وفي هذا تشبه المؤسسة الاشتراكية غيرها ـ فالمؤسسات والأحزاب والأفكار التي ولدت من الصراع ضد النظام القديم تصبح العناصر التي تتشكل فيها المؤسسة الجديدة.

أما بداية الاختلاف فهي أن المنظمات والأفكار الرأسمالية، والدولة الرأسمالية، نتاج لتطور أسلوب الاستغلال الرأسمالي، وأنها تخدم هدف الإبقاء على استغلال الإنسان للإنسان في حين أن المنظمات والأفكار الاشتراكية، والدولة الاشتراكية، هي نتاج للنضال ضد الاستغلال، وأنها تخدم هدف وضع حد لأى استغلال إنسان لإنسان ودعم المجتمع الاشتراكي.

إن هدف الأولى هو فرض نظام للاستغلال ـ وإنما مستتراً ـ لا صراحة بل، باسم الحرية والمشروع الحر وحقوق الفرد والقانون والنظام والدين. وهدف الأخرى هو دعم التحرر الكامل للمجتمع

بأسره من كل شكل للاستغلال والقهر، ودون أي ستار وإنما باسم التحرر الإنساني.

ويتم تطوير تركيب الدولة الاشتراكية والحزب وكل المؤسسات الاشتراكية ووظائفها وبالمثل الأفكار السياسية والفلسفية والقانونية والأدبية والفنية للاشتراكية، بهدف واعٍ هو تحقيق تحرر الناس من كل ظروف القهر والتضييق، وتمكينهم من أن يعيشوا في إخاء، وأن ينتجوا ويشبعوا كل حاجاتهم، ويطوروا كل قدراتهم. وتتشكل المؤسسات والأفكار جميعاً في صراع واعٍ للتغلب على كل ما ساعد على الإبقاء على أساليب الاستغلال القديمة، وتطوير كل ما هو مفيد لبناء المجتمع الجديد الخالي من الاستغلال، ولإثراء حياته المادية والثقافية.

ويؤدي هذا الفارق إلى فارق آخر. ففي المجتمع القائم على الاستغلال تستخدم المؤسسة بأسرها في فرض هذا الاستغلال وتبريره ودفع النّاس إلى تقبله، وهكذا يروّج للأفكار المتحيزة المخادعة لأقلية ما وتفرض على الأغلبية، وتكون المؤسسات مؤسسات مفروضة. لكن الأمر على خلاف ذلك تماماً في المجتمع الاشتراكي. فهنا تعلم أفكار المؤسسة ذاتها الناس كيف يرتبطون معاً لإشباع حاجاتهم المادية والثقافية، وتخدم المؤسسات الغرض نفسه. وليست المؤسسات والأفكار مفروضة على الشعب، بل هي مستمدة منه وتخدم أعمق مصالحه.

وهكذا، فبدلاً من أن تدير مؤسسات المجتمع قلة ممتازة ـ كما

هو الشأن في المجتمع الرأسمالي حتى حين يكون لكل امرىء حق التصويت ـ فإن الهدف هو اجتذاب جماهير أوسع وأوسع من الشعب إلى إدارة هذه المؤسسات. وبدلاً من أن تقوم بوضع الأفكار صفوة مثقفة ـ إلى جانب جيش من الكتاب المأجورين (ومن الصعب أحياناً التفرقة بين هذين النوعين) ـ فإن الهدف هو إجراء جدال ونقاش شعبي أوسع وأوسع حول كل الأفكار.

والحديث عن هذه المسألة أيسر بالطبع من تنفيذه. فالأساليب القديمة لا تنتهي إلا بعد أن تقاتل بضراوة، ولأن الأفكار الاشتراكية هي في البداية أفكار أقلية، ولأن مهمة المؤسسات الاشتراكية هي فرض حاجات المجتمع الجديد في وجه مقاومة بقايا القديم، فليس غريباً أن توجد اتجاهات لدى بعض الأفراد المتسلطين لإحكام قبضتهم على المؤسسات، واتجاهات للتسلط والجمود العقائدي في الأفكار، والريبة في الأساليب الديموقراطية والمناقشة الديموقراطية. غير أنه إذا نمت هذه الاتجاهات ولم يقضَ عليها فإنها تسيء إلى تطور الاشتراكية. وبالطبع فإن مؤسسات المجتمع الاشتراكي تزداد حيوية وثراء نتيجة اتساع مساهمة الشعب في تشكيلها، وتتحجر وتزداد فقراً إذا كان الأمر على العكس.

في المجتمع الرأسمالي وغيره من المجتمعات المبنية على الاستغلال لا تتخذ المؤسسات القائمة شكلاً يمكن الناس من تحقيق مصالحهم المشتركة، بل تتخذ الشكل الذي يخدم مصالح الطبقة

المستغِلة الحاكمة، وبالمثل تخدم الأفكار القائمة مصالح الطبقة المستغِلة ولا تستطيع أن تطور فهم الإنسانية للظروف الواقعية للحياة إلا حينما يكون هذه الفهم مفيداً للمستغِلين ـ وفيما عدا هذا فإن الأفكار القائمة تخفي الواقع.

أما الاشتراكية فليست لها مصلحة من الناحية الأخرى، في أية أفكار تخفي الأمور بأي طريقة أو تشوهها أو تزيفها، حتى ولو تسلل بضعة أفراد موقتاً إلى مراكز تجعل لهم مصلحة في مثل هذه الأفكار. بالعكس كلما زاد صدق فهم الناس للطبيعة والمجتمع ووضوحه وعمقه خدمت أفكارهم هدفهم الاجتماعي بصورة أفضل. وتتطور الأفكار الاشتراكية في السعي إلى تحقيق مثل هذه الفهم، وفي الصراع ضد كل ما يتناقض معه. وبالمثل فإن هدف المؤسسات الاشتراكية هوتمكين الناس من التعاون معاً لإشباع حاجاتهم، وهي تتطور بمثل هذه التعاون، وبإزالة كل ما يعوقه.

وبالتالي يجري تطوير أفكار المجتمع الاشتراكي ومؤسساته في عملية تطوير الناس لفهمهم للظروف الواقعية للحياة، وتنظيم أنفسهم لتحقيق مصالحهم المشتركة.

وهذه يعني أن أساس الأفكار عن المجتمع والطبيعة هو أساس علمي، وأن أساس تطور الثقافة والفنون هو استكشاف العلاقات

الحقيقية للناس فيما بينهم ومع الطبيعة والتعبير عنها. وأن أساس المؤسسات هو تمكين الناس من إشباع حاجاتهم . وفيما عدا هذا فإن كل نوع من السلطات ينحى جانباً.

وهكذا فمع التحقيق الكامل للشيوعية تنتهي كل «مؤسسة».

سيطرة الإنسان على الطبيعة

الى أين يؤدي التطور الاشتراكي والشيوعي؟

إن التطور الاقتصادي للمجتمع الشيوعي، المنطلق على أساس سيطرة الإنسان الكاملة على تنظيمه الاجتماعي، هو أولاً، وبالدرجة الأولى تطور هائل لسيطرة الإنسان على الطبيعة. والسيطرة على الطبيعة، التي تتحقق بالعمل العاقل، هي التي تميز أسلوب الحياة البشرية عن حياة الحيوانات الأدنى، يقول إنجلز:

«والحيوان إنما يستخدم الطبيعة الخارجية، ويحدث فيها التغيرات بمجرد وجوده. أما الإنسان فإنه يجعلها تخدم أهدافه ويسيطر عليها. وهذا هو الفارق الأساسي النهائي بين الإنسان وغيره من الحيوانات. والعمل هو الذي يخلق هذا الفارق»(١).

ولقد احتوت المواجهة بين الإنسان والطبيعة دائماً ـ وهي المواجهة التي ولدت حالما ولد المجتمع الإنساني ـ عنصراً من التناقض العدائي، بمعنى أن القوى الطبيعية غير المحكومة تهدد

---

(١) ف. إنجلز: دور العمل في الانتقال من القرد إلى الإنسان.

الوجود الإنساني، وتحبط تحقيق الغايات الإنسانية. وهكذا اتخذت القوى الطبيعية في المجتمع البدائي أبعاد الأعداء الخطرين الذين ينبغي محاربتهم أو تملقهم أو خداعهم، وكانت الكوارث الطبيعية تدمر ما صنعه الإنسان بين فترة وأخرى. وإلى الحد الذي تكون به القوى الطبيعية غير مفهومة وغير محكومة فإنها تكون معادية للإنسان، وحتى حين يكون فعلها مفيداً فإنها تحوي دائماً عنصر تهديد وخطر.

وفي مجرى تطور الإنتاج سيطر الناس على الطبيعة بشكل متزايد. والحق أن زيادة السيطرة على الطبيعة هي المحتوى الأساسي للتقدم المادي. ويتعلم الناس في سيطرتهم على القوى الطبيعية قوانين عمل هذه القوى، وبذلك يستخدمون هذه القوانين للغايات الإنسانية. إن الإنسان لا يسيطر على القوى الطبيعية بإضعافها أوبتغيير خواصها وقوانينها لتلائم أغراضه، وإنما يتعلم كيف يعرفها ويستخدمها، ويحولها من أعداء إلى خدم.

لكن سيطرة الناس على القوى الطبيعية قد وازنها خضوعهم لوسائل الإنتاج التي خلقوها أثناء سيطرتهم عليها ولمنتجاتهم. وهم يخضعون لوسائل إنتاجهم بمعنى أن الزارع هو ذاته خاضع لسيطرة التربة، والعامل على الآلة تسيطر عليه الآلة. وحين تنتج المنتجات كسلع يخضع المنتجون لمنتجاتهم، فهم لا ينتجون ما يحتاجون حتى يستمتعوا به بل هم تابعون كلية لكل ما يحدث لمنتجاتهم في السوق، حيث تبدو المنتجات ذاتها وكأنها تتحكم في مصير منتجيها. وفي هذا الخضوع المشترك خضع الإنسان للإنسان ولاستغلاله.

إلا أنه في المجتمع الشيوعي تزال كل عقبة يضعها تنظيم الناس الاجتماعي أمام المزيد من تطور حريتهم. وينطلق الناس هنا إلى الأمام دون عقبة لكي يعرفوا قوى الطبيعة ويتحكمون فيها، ويستخدمونها كخادم لهم، ويعيدون صياغة الطبيعة، ويتعارضون معها في جعل العالم عالماً إنسانياً لأن الإنسانية هي أرقى نتاج للطبيعة.

وفي المجتمع الشيوعي تصبح السيطرة الاجتماعية بواسطة المنتجين المتحدين على استخدام وسائل إنتاجهم والتصرف في ناتجهم الاجتماعي والاستمتاع به، تصبح هذه السيطرة أخيراً أمراً مطلقاً قاطعاً غير محدد. فكل فرد حر من الخناق الذي فرضه من قبل على تطوره الشامل التقسيم الاجتماعي للعمل، حر من التقييد الذي كانت تفرضه حتى الآن على إشباعه لحاجاته ضرورة دفع قيمة وسائل الإشباع. وفي المجتمع الشيوعي يستطيع الناس المتّحدون ـ الذين يعملون من خلال أجهزة التخطيط الاقتصادي للمجتمع ـ أن يخططوا الإنتاج بطريقة كاملة ومباشرة بمجرد التعرف إلى قواهم الإنتاجية وحاجاتهم ثم التصرف في هذه القوى بحيث تنتج الحاجات.

وعلى حد تعبير ويليام موريس على لسان شعبه الشيوعي في روايته «أنباء من لا مكان»: «إنّ البضائع التي نصنعها تصنع لأن هناك حاجة إليها. وينتج الناس لاستخدام جيرانهم وكأنهم ينتجون لاستخدامهم لا لسوق لا يعرفون عنه شيئاً، وليست لهم عليه سيطرة. لقد وجدنا الآن الأشياء التي نحتاجها. ولدينا من الزمن والموارد ما يكفي لتحقيق متعتنا في صنعها».

انتهاء الانسلاب والاغتراب

وهكذا تختفي مع الشيوعية إذن، آخر بقايا سيطرة وسائل الإنتاج والمنتجات على الإنسان. ومنذ ذلك الحين يصبح الإنسان السيد الكامل لتنظيمه الاجتماعي، ويصبح بشكل متزايد سيداً للطبيعة . وبهذا ـ على حد تعبير ماركس ـ ينتهي ما قبل تاريخ البشرية ويبدأ التاريخ الإنساني. والحق إن أعمق ما يميزالإنسان عن الحيوانات الأخرى هو وعي الإنسان بأهدافه، واستخدامه الواعي لقوانين العالم الموضوعي في تحقيقه لأهدافه. وحتى الآن سيطر الناس على العالم الموضوعي في عملية الإنتاج، لكنهم لم يصبحوا سادة لتنظيمهم الاجتماعي. لقد أنتجوا لكنهم لم يكونوا سادة لوسائل إنتاجهم ولمنتجاتهم، وخلقوا خلال الإنتاج قوى اجتماعية، وحركوا قوانين اقتصادية، حكمت المصائر الإنسانية كقوة غريبة. ولم يكن هذا تاريخاً إنسانياً، وإنما تاريخ الإنسان وهو يبدأ في التشكل.

وقد كتب ماركس في أول مؤلفاته الفلسفية «مخطوطات عام ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية» عن الظرف الإنساني «للانسلاب» و«الاغتراب». وهذا المفهوم هو في الواقع منبع أفكار الشيوعية.

فحين يخرج الناس من ظرف الشيوعية البدائية يبدأون في التخلص من الحبل السري الذي يربطهم بالطبيعة. ففي الشيوعية البدائية يكون الفرد تابعاً للمجموعة وذائباً فيها. وما أن يتقدم الناس من جمع الطعام البدائي إلى إنتاج الطعام، ويبدأون كأفراد متحدين في تقسيم العمل

لكي يتدخلوا جذرياً في بيئتهم الطبيعية حتى تبدأ الملكية الخاصة والاستغلال. ومعهما يأتي ما أسماه ماركس الانسلاب والاغتراب.

ويعني الانسلاب أن ما ينتمي للإنسان يخرج عن ملكيته وقد يستخدم ضده. فالناس يغتربون عن منتجات عملهم، وحين يستغَلون فإن عملهم ذاته يصبح عملاً منسلباً لأن آخرين ـ كما رأينا ـ يأخذونه منهم ويستخدمونه. وأكثر من هذا، فمع الملكية الخاصة والتقسيمات الطبقية تخرج مخلوقات الناس الاجتماعية عن سيطرتهم، وتقيم ـ مستقلة عن إرادتهم ـ العلاقات الاجتماعية، وتخلق مؤسسات ومنظمات لا يستطيعون أن يتحكموا فيها، ويخضعون لفعلها.

وفي هذه الظروف يغترب الناس عن بعضهم البعض، وبالطبع يرغب الناس في الأشياء، وأنه لأمر طيب أن يستخدموها، ولكن التعلق بالأشياء يتناقض الآن مع التعلق بالناس، ويعامل الناس بعضهم البعض وكأنهم أشياء تمتلك وتستخدم، ويصبح تملّك الأشياء هو الهدف العظيم والضروري للحياة ، وإذ يتابع الناس هذا الهدف فإنهم يغتربون ويعاملون بعضهم البعض كوسيلة تستخدم لتملك الاشياء.

ومن السهل أن ندرك أن هذا الظرف لم يخفف منه تطور المجتمع الطبقي بل زاده سوءاً. فبشاعة الرأسمالية ولا إنسانيتها ترجعان إلى حقيقة أن انسلاب الناس عن قدراتهم ومنتجاتهم واغترابهم عن بعضهم البعض يصلان إلى أعلى ذروة لهما في ظل ظروف الرأسمالية. وقد

أدرك الفنانون والكتاب والحالمون والمصلحون ذلك طوال العصور، وصوروا آثاره، وناضلوا ضده، دون أن يفهموا أسبابه تماماً . وتبدأ الشيوعية مع هذا الفهم، والهدف العظيم والإنساني للشيوعية هو أن تنهي وإلى الأبد الظرف الإنساني للانسلاب والاغتراب.

وعندئذٍ ـ على حد تعبير ماركس في كتاباته الأولى ـ ستتحقق «الماهية الإنسانية». فماذا يعني هذا؟ إنه لا يعني نوعاً من التحول الغريب يجعل الإنسان كاملاً. فالأمر الأساسي بالنسبة إلى الحيوان الإنساني، والذي يميزه عن الحيوانات الأخرى، هو التعاون الهادف لإنتاج وسائل الحياة. وتعني الشيوعية ببساطة أن هذا يحدث مع معرفة الطبيعة ودون عائق من التنظيم الاجتماعي للإنسان نفسه.

تعني الشيوعية أن أناساً مثلنا ـ لهم أيدينا وعقولنا، وحواسنا وحاجاتنا البدنية ـ يتعاونون لإنتاج ما نحتاجه. ولكنهم يتيحون لكل منهم فرص الاستفادة من الرصيد المشترك للجميع.

فأي شيء في هذا مناقض «للطبيعة الإنسانية»؟ إنّ فكرة الشيوعية تقوم على الفهم العلمي للطبيعة الإنسانية ولقوانين التطور الاجتماعي للإنسان. ولقد ترددت طويلاً السخرية من الشيوعية باعتبارها فكرة عن «عصر السعادة المسيحية»، وقد أجاب روبرت أوين على هذه السخرية منذ أمد طويل في «خطاب إلى سكان نيو لانارك» قائلاً:

«أنا لا أعرف أية فكرة قد ينسبها الأفراد إلى «عصر السعادة

المسيحية، لكنني أعرف أن المجتمع يمكن أن يشكل دون جريمة، ودون فقر، وبتحسن كبير في صحة الأفراد، وقدر قليل من البؤس ـ إن وجد بؤس على الإطلاق ـ وسعادة مضاعفة مئة مرة».

مستقبل المجتمع الشيوعي

الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ـ كما عرفنا ـ عملية طويلة غير متوازية، إذ تصل بعض الأمم إلى الاشتراكية في حين لا يزال بعضها الآخر رأسمالياً أو حتى ـ في بعض الجوانب ـ في مرحلة ما قبل الرأسمالية. وينتج من هذا ـ على النطاق العالمي ـ أن الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية سيكون عملية طويلة غير متوازية، إذ ستصل بعض الأمم إلى الشيوعية في حين يتعثر البعض الآخر خلفها، بل ربما ظل في المرحلة الرأسمالية.

وماذا سيحدث بعد الشيوعية ؟ هذا سؤال طبيعي تماماً، لكنه سؤال لا نستطيع أن نجيب عليه في الوقت الحالي، أو لا نستطيع أن نجيب عليه إلا بأقل العبارات وضوحاً.

وبشكل عام يمكن أن نقول إنه ليس ثمة سبب يدعونا للاعتقاد بأن القوانين الأساسية نفسها للتطور الاجتماعي التي ظلت تعمل دائماً لن تستمر في العمل، لأن هذه القوانين هي قوانين للظرف الإنساني ذاته.

فسيظل صحيحاً أن الناس في قيامهم بالإنتاج يدخلون في علاقات إنتاج لا بد أن تتوافق مع طبيعة قواهم الإنتاجية.

وسيظل صحيحاً أن وعي الناس يتحدد بوجودهم الاجتماعي.

وسيظل صحيحاً أنه مع تطور الإنتاج لا بد أن تتطور مهام اجتماعية جديدة.

لكن قوانين التطور الاجتماعي ـ بدلاً من أن تؤكد فعلها خلال المنازعات الطبقية والأزمات والكوارث وإحباط النيّات الإنسانية ـ ستستخدم بوعي متزايد من جانب البشرية المتحدة ـ مثلها مثل قوانين الطبيعة ـ لمصلحة المجتمع بأسره، لتحقيق المقاصد الإنسانية. وسيكون الناس المتحدون على أساس مصلحة مشتركة مسيطرين تماماً على مسارهم الاجتماعي. وسيكونون قادرين على توجيهه وفق بوصلة معرفتهم بحاجاتهم وبالظروف الواقعية لوجودهم الاجتماعي.

وكل ما يمكن أن نعرفه بالفعل مقدماً عن المجتمع الشيوعي إنما ينبع مما نعرفه بالفعل عن المجتمع السابق، وعن الرأسمالية والاشتراكية بشكل خاص. وهكذا فإننا نعرف أنه سيكون ضرورياً تصفية بعض سمات المجتمع الرأسمالي والاشتراكي التي حللناها، كما نستطيع أن نصور بشكل عام كيف يمكن أن يتم ذلك وأي نوع من المجتمعات سيوجد بعده، أما كل ما يتجاوز هذا فليست لدينا الوسيلة للتنبؤ به.

فحين يوجد عالم مختلف كل الاختلاف عن عالمنا الحالي فكيف نستطيع أن نحدد كيف سيقرر الناس الذين يعيشون فيه ما يفعلونه؟ إننا لا نستطيع بالطبع أن نفعل. ولو أننا قلنا شيئاً في هذا الصدد فإنهم

لن يعبأوا بنا، لأن ما سيفعلونه سيقوم على حاجاتهم هم وليس على حاجاتنا.

وأقصى ما نجرؤ على أن نؤكده قضيتان:

١- وصلت الملكية في المجتمع الشيوعي أعلى مراحل تطورها. لقد كفت الملكية الخاصة عن الوجود. والأمر لا يعدو أن الناس المتحدين يستخدمون كل موارد الطبيعة بما فيها مواردهم الإنسانية لإشباع كل حاجاتهم. ولا تنتمي هذه الموارد لأحد بعينه، وتنتمي منتجات العمل المتحد للمجتمع بأسره، وتوزع وسائل الاستهلاك بين أفراد المجتمع حسب حاجاتهم كملكية شخصية لهم لاستخدامهم الشخصي. والواقع أن الملكية كما نفهمها الآن ـ كملكية لوسائل الإنتاج والمنتجات وسيطرة عليها من جانب أفراد بعينهم أو مجموعات أو منظمات بعينها ـ ستكف عن الوجود. وهذا ما نعنيه بأعلى مرحلة لتطور الملكية.

وإذا كان هذا هو ما سيحدث للملكية فلن يثور إذن، ثانيةً إحساس الناس بضرورة تغيير علاقات الملكية وإقرار شكل أعلى للملكية.

٢- وفي الوقت نفسه لن يقف المجتمع ساكناً. ولا بد أن تحدث تطورات جديدة لقوى الإنتاج مستمدة من الاكتشافات الجديدة للعلم. ولا نستطيع أن نقول ماذا ستكون هذه الاكتشافات، فلو أننا عرفنا الاكتشافات مقدماً فلن تكون اكتشافات. فنحن اليوم نميل إلى الإعجاب البالغ بإمكانيات العلوم الفيزيائية التي توفر مصادر جديدة

للطاقة، وإمكانات جديدة لا لتحويل سطح الأرض فحسب بل للسفر إلى القمر والكواكب الأخرى. ويمكن أن تثبت اكتشافات العلوم البيولوجية أنها أكثر ثورية، وتمكننا من التحكم في نمو الكائنات الحية وإطالة عمر الإنسان كثيراً. وعلى أي حال، فمع الاكتشافات الجديدة ستتفتح آفاق جديدة، وتظهر حاجات جديدة، وتبدو العادات وأساليب الحياة والأفكار والمؤسسات القديمة عقبة لا بد من تغييرها. وعلى سبيل المثال: لو أن العمر الإنساني قد طال كثيراً فإن من الواضح أن المسألة ستتطلب قدراً كبيراً من الترتيبات الاجتماعية لإشباع الحاجات في مثل هذا العمر الأطول.

ومن هنا، فإن التناقض بين القديم والجديد ـ بين أشكال الاتحاد القديمة التي يدخل فيها الناس في قيامهم بالإنتاج وقوى الإنتاج الجديدة ـ وهو الذي كان حتى الآن يظهر في شكل تناقض بين علاقات الإنتاج القائمة وقوى الإنتاج الجديدة، وكان دائماً مصدر تقدم البشرية ـ سيظل يعمل ـ وإنما بطرق جديدة. إنه لن يأخذ شكل نزاع بين الأشكال القائمة للملكية والمتطلبات الجديدة للتطور الاجتماعي وإنما سيأخذ أشكالاً أخرى. ولن تتم التغيرات دون معرفة سابقة كنتيجة للمنازعات وإنما عن طريق المداولة والمناقشة.

ولا بد أن نكف عن المناقشة عند هذه النقطة وأن نعود إلى الواقع الحالي. فحين ستتحرر البشرية كلها من الاستغلال سيعيش الناس دون حاجة وفي أمان وسعادة، وسيكونون قادرين تماماً على أن يهتموا

بالمستقبل. ولسنا في حاجة إلى أن نشغل أنفسنا كثيراً بمشكلاتهم وإنما بالأحرى بمشكلاتنا نحن. لأن مستقبل الإنسانية يتوقف على الطريقة التي نحل بها التناقض الحالي للمجتمع.

استخلاصات

أي استخلاصات نستطيع أن نخرج بها من المفهوم المادي عن الإنسان وتطوره الاجتماعي؟

١- منذ المرحلة الأولى للشيوعية البدائية كان المجتمع قائماً على استغلال الشعب العامل. لقد تباينت ثروة القلة مع فقر الكثرة، وكانت هناك دائماً حروب مستمرة من طبقة ضد طبقة ، وشعب ضد شعب.

وتمكننا المادية التاريخية من أن نفهم كلاً من الماضي والظروف التي نعيش في ظلها اليوم، ومن ثم نفهم ما هو ضروري أن نفعله ونسعى إليه، وهي تبين أن القوى الجديدة للإنتاج الاجتماعي قد كشفت عن عدم توافقها مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتملك الخاص للناتج، وأنها لا يمكن أن تستخدم كلية وتتطور إلا على أساس الملكية الاجتماعية والتملك الاجتماعي.

ويمكننا العلم والتكنولوجيا الحديثان للمرة الأولى في التاريخ من أن يتمتع كل امرىء بمستوى معيشة عال ويزداد ارتفاعاً، وأن يتمتع بوقت الفراغ والتعليم والثقافة. ولتحقيق هذه الإمكانية لا بد للمجتمع

أن يسيطر على كل عملية الإنتاج ويخططها لإشباع حاجات المجتمع بأسره.

وكل هذا يعني أنه ليس ممكناً فحسب، بل ضرورياً أن نخلق نظاماً اجتماعياً جديداً يلغى فيه الاستغلال، ولا يحدث التطور فيه بفعل النزاعات والهبات. والعصر الذي نعيش فيه هو العصر الذي تستعد فيه البشرية لكي تأخذ الخطوة الحاسمة نحو تحقيق ظروف وجود إنسانية حقاً.

وهكذا تضيء المادية التاريخية الآفاق الرائعة التي تمتد أمام الجيل الحالي. وظروف الوجود الإنسانية حقاً والتي تستهدف الاشتراكية توفيرها.

٢- ولا يمكن إقامة الاشتراكية إلا بتحطيم الحواجز القائمة طويلة العهد لاحتكار طبقة مستغِلة للثروة والسلطة. وقوى الطبقة العاملة الحديثة هي المؤهلة في المجتمع الرأسمالي الحديث لأن تحقق هذا الاختراق. والأمر الضروري هو إلغاء ملكية الطبقة الرأسمالية لوسائل الإنتاج الحاسمة، وهي ليست مجرد ملكية رأسماليين أفراد، بل ملكية منظمات رأسمالية احتكارية كبرى، وتحطيم سيطرة الاحتكارات الرأسمالية على السلطة السياسية.

ترتكب بسهولة أخطاء ـ وأخطاء خطيرة ـ خلال التخطيط؛ فيدخلون في علاقات إنتاج محددة، ولا يمكن الإبقاء على علاقات الإنتاج هذه دون الأفكار والمؤسسات الملائمة.

وتوضح المادية التاريخية دور الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي، باعتبارها الطبقة التي تتحقق الاشتراكية بنضالها، وفي الوقت نفسه تمكننا من فهم كيف تتطور الطبقة العاملة ذاتها وتتغير، كي نفهم علاقاتها بالطبقات الأخرى، ونفهم كلاً من القوى الاجتماعية الفعلية التي يمكن تعبئتها في كل بلد والعلاقات الدولية للقوى الطبقية، ومن ثم نضع الاستراتيجيات العملية للنضال من أجل الاشتراكية.

٣- وخلال خبرة النضال الجماهيري يبدأ العمال في الوعي بتناحر مصالحهم مع مصالح أصحاب العمل، وضرورة أن يتحدوا وينظموا. لكن هذا الوعي لا يمكن أن يصبح وعياً سياسياً اشتراكياً إلا بمعونة النظرية العلمية. ومن هنا، فإن ما يلزم لخوض النضال من أجل الاشتراكية هو ربط الاشتراكية العلمية بحركة الطبقة العاملة الجماهيرية.

ولا بد للطبقة العاملة لكي تهزم الرأسمالية وتبني الاشتراكية أن تكون منظمة سياسياً، بأحزاب سياسية للطبقة العاملة مزودة بالنظرية الاشتراكية العلمية، وقادرة على تطبيقها في القيادة السياسية.

وقد ظهرت إلى الوجود أنواع كثيرة من أحزاب الطبقة العاملة من مختلف البلدان. وليس الشيوعيون ـ كما أكد في الأصل «البيان الشيوعي» ـ معارضين لكل أحزاب الطبقة العاملة الأخرى، بالأحرى إن دور الحزب الشيوعي في مختلف الظروف ومختلف البلدان هو أن «يبرز إلى المقدمة المصالح المشتركة» للشعب العامل بأسره، وأن «يمثل مصالح الحركة في مجموعها» دائماً.

٤- واليوم توضع نظرية الماركسية العلمية موضع الاختبار والامتحان، وتثبت صحتها في الممارسة، أنّ الاختراق الذي أعلنت ضرورته يحدث بالفعل. ومهما كانت الندوب أو التشوهات التي تصيب وجه النظام الاشتراكي الجديد في عمليات انبثاقه عن المجتمع القديم فإنه يرسي أقدامه بِلا رجعة.

إن عالماً جديداً يولد حقاً في أيامنا، وتعجز قوى العالم القديم تماماً عن منع نموه.

وأمام أعيننا يحتضر عالم الرأسمالية واقفاً على قدميه، تمزقه الأزمات والمنازعات التي لا حلّ لها. ويرى المدافعون عنه حتى الخندق الأخير، وأولئك الذين لم يستطيعوا بعد أنِ يروا أبعد من حدود العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الأمل ضئيلاً في عالم اليوم - لا شيء غير العنف والتحلل، وتلوث البيئة نتيجة النمو غير المحكوم للصناعات، ولا أحد يستطيع أن يوقف التدهور. غير أن الاستغلال الرأسمالي قد ألغي الآن من ثلث مساحة الأرض، والشعوب التي عانت مرارة قهر الإمبريالية طويلاً قد تحررت أو تشق طريق تحررها بنشاط، وأحبطت وتحبط أعنف جهود قوى العالم القديم القائمة للإبقاء على حكمها للشعوب الخاضعة.

وإذا نحن فهمنا المادية التاريخية فسنفهم كيف أن هذا كله هو الفجر العاصف ليوم المجتمع الإنساني الجديد. وإذن، فإن النتيجة الأخيرة التي نستخلصها واضحة، ففي كل أنحاء العالم يستطيع الشعب

ويجب أن يتحد لهزيمة جهود الطبقة الرأسمالية المحتضرة للإبقاء على حكمها سواء بالخداع أو العنف، ونستطيع ويجب أن نتحد لإقامة علاقات اشتراكية جديدة بين الناس، وسينبثق وجه الاشتراكية الإنساني الحق ـ الذي أوضحه العلم النظري للمجتمع وتوضحه الآن الخبرة العملية ـ عن هذا النضال الطويل من أجل خير الإنسانية.

قائمة بالقراءات

نورد فيما يلي كتابات ماركس وإنجلز ولينين الرئيسية التي تعرض نظرية المادية التاريخية. غير أننا ينبغي أن نذكر أن لكل ما كتبوه صلة بهذه النظرية ويحوي تطبيقاً لها. وقد وضعنا نجمة أمام الكتب التي تعد الأفضل بالنسبة إلى المبتدئين.

ماركس وإنجلز

البيان الشيوعي *

الإيديولوجية الألمانية

المراسلات.

ماركس

رأس المال ـ المجلدات: الأول والثاني والثالث

مقدمة نقد الاقتصاد السياسي *

نقد برنامج غوتا *

١٨ بروميز لويس بونابرت

مخطوطات عام ١٨٤٤ الاقتصادية والفلسفية

إنجلز

الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية *

خطاب على قبر كارل ماركس *

لودفيغ فيورباخ *

أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة *

دور العمل في الانتقال من القرد إلى الإنسان *

أنتي دوهرنغ.

لينين

من هم أصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديموقراطيين

المادية والنقد التجريبي.

كارل ماركس *

الدولة والثورة *

الإمبريالية *

المحتويات

المكتبة التقدمية

إن الماركسية فلسفة تسعى إلى فهم العالم من أجل تغييره. يقول ماركس «كان كل ما قام به الفلاسفة هو تفسير العالم بطرق مختلفة، بيد أن القضية هي تغييره» ، وهكذا، فإذا كان في وسعنا أن نقول عن فلسفات الماضي إنها كانت محاولة لفهم العالم ومكان الإنسان منه ومصيره فيه ـ محاولة تحدها بالضرورة النظرة الطبقية وتحيزات وأوهام مختلف فلاسفة الطبقة المستغلة ـ فإن علينا أن نقول عن الفلسفة الماركسية إنها محاولة لفهم العالم من أجل تغييره، ومن أجل تشكيل وتحقيق مصيرالإنسان فيه.

إن المادية الجدلية هي سلاح نظري في أيدي الشعب لاستخدامه في تغيير العالم، لذلك فإنها فلسفة شعبية، وفلسفة علمية، وفلسفة ممارسة، بأصدق ما تنطوي عليه هذه الصفات.

Aram Kerkuky
Mouyn

ISBN 978-614-432-220-8
9 786144 322208